وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر- بسكرة-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة الاجتماعية ومكافحة الفقر في الجزائر دراسة حالة وكالة التنمية الاجتماعية الفرع الجهوي باتنة

مذكرة مكملة من متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: سياسات عامة و إدارة محلية

إعداد الطالبة:

سلطاني وسيلة

تحت إشراف الأستاذ:

قط سمير

أعضاء لجنة المناقشة

قط سمير	مشرفا

الموسم الجامعي: 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قُل إِعمَلُوا فَسَيَرَى الله عَمَلَكُم وَ رَسُولُهُ و المُؤمِنُونَ ﴾

إلى الذي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله .

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة ، و نصح الأمة ، إلى نبي الرحمة و نور العالمين ، سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم .

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار ، إلى من علمني العطاء بدون انتظار ، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ، أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطفها بعد طول انتظار و ستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم و في الغد و إلى الأبد

والدي العزيز .

إلى ملاكي في الحياة ، إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني ، إلى بسمة الحياة و سر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة

إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكرهم فؤادي إلى أخوايا

إلى من بهن أكبر و عليهن أعتمد ، إلى شموع متقدمة تنير ظلمة حياتي ، و من بوجودهن أكتسب قوة و محبة لا حدود لها ، إلى من عرفت معهن معنى الحياة أخواتي

إلى كل عائلة سلطاني

وسيلة

شكر و عرفان

نتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى القائمين بإدارة كلية الحقوق و العلوم السياسية و إلى كل الأساتذة الكرام

كما نخص بالذكر الأستاذ المشرف قط سمير الذي لم يبخل بإرشاداته و توجيهاته القيمة طول مدة إنجاز هذا البحث، والذي جعلنا نحس من

خلال تعاملنا معه أنه بمثابة الأخ والناصح والمرشد والصديق في الكثير من الأحيان، أكثر من إحساسنا بأنه أستاذ مشرف وحسب .

و في الأخير نشكر كل من جادوا علينا بيد المساعدة من قريب أو من بعيد .

و إلى الذين سخروا أنفسهم لطلب العلم

و شعارهم قوله عليه الصلاة و السلام

" من أراد منكم الحياة فعليه بالعلم ، و من أراد منكم الآخرة عليه بالعلم ، و من أرادهما معا فعليه بالعلم "

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الاول : الإطار المفاهيمي و النظري لسياسة الاجتماعية و مكافحة الفقر .

المبحث الأول : السياسة الاجتماعية.

المطلب الأول : مفهوم السياسة الاجتماعية و دوافع ظهورها.

الفرع الأول : مفهوم السياسة الاجتماعية.

الفرع الثاني : عناصر السياسة الاجتماعية .

الفرع الثالث : ركائز السياسة الاجتماعية .

المطلب الثاني : وظائف السياسة الاجتماعية و أهدافها .

الفرع الأول : وظائف السياسة الاجتماعية .

الفرع الثاني : أهداف السياسة الاجتماعية .

المطلب الثالث : نماذج صنع و تحليل السياسة الاجتماعية.

الفرع الأول : نماذج صنع و تحليل السياسة الاجتماعية.

الفرع الثاني : مداخل تحليل السياسة الاجتماعية.

المبحث الثاني : المفاهيم الأساسية لتحليل ظاهرة الفقر.

المطلب الأول : تعريف ظاهرة الفقر و أسبابه.

الفرع الأول : تعريف ظاهرة الفقر .

الفرع الثاني : أسباب ظاهرة الفقر .

المطلب الثاني : طبيعة و أنواع ظاهرة الفقر.

الفرع الأول : طبيعة ظاهرة الفقر .

الفرع الثاني : أنواع ظاهرة الفقر.

المطلب الثالث : نظريات ظاهرة الفقر و البعد الاجتماعي السياسي للفقر.

الفرع الأول : نظريات ظاهرة الفقر.

الفرع الثاني : البعد الاجتماعي السياسي للفقر.

الفصل الثاني : واقع الفقر في الجزائر و السياسات الاجتماعية لمكافحته.

المبحث الأول : واقع الفقر في الجزائر.

المطلب الأول : تشخيص الفقر في الجزائر.

الفرع الأول : خريطة الفقر في الجزائر .

الفرع الثاني : أسباب ظاهرة الفقر في الجزائر.

المطلب الثاني : قياس خطوط الفقر و مظاهره على المجتمع الجزائري .

الفرع الأول : تقديرات خطوط الفقر .

الفرع االثاني : مظاهر الفقر على المجتمع الجزائري.

الفرع الثالث : خصائص الفقر في الجزائر.

المبحث الثاني : السياسات الاجتماعية لمكافحة الفقر في الجزائر .

المطلب الأول : الشبكة الاجتماعية.

المطلب الثاني : القرض المصغر المسير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

المطلب الثالث : الضمان الاجتماعي.

المطلب الرابع : دور صندوق الزكاة الجزائري في مكافحة الفقر.

الفصل الثالث : دراسة حالة وكالة التنمية الاجتماعية الفرع الجهوي – باتنة – .

المبحث الأول : وكالة التنمية الاجتماعية.

المطلب الأول : لمحة وكالة التنمية الاجتماعية ADS .

الفرع الأول : تعريف وكالة التنمية الاجتماعية.

الفرع الثاني : مهام و أهداف وكالة التنمية الاجتماعية.

المطلب الثاني : التعريف بفرع وكالة التنمية الاجتماعية محل الدراسة – الفرع الجهوي باتنة –

الفرع الأول : وكالة التنمية الاجتماعية لولاية باتنة .

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي للفرع الجهوي باتنة .

المبحث الثاني : برامج وكالة التنمية الاجتماعية ADS.

المطلب الأول : برامج المساعدة و التنمية الاجتماعية.

الفرع الأول : جهاز الخلايا الجوارية التضامنية CPS .

الفرع الثاني : جهاز التنمية الجماعية التساهمية DEVCOM .

الفرع الثالث : جهاز المنحة الجزافية للتضامن AFS.

المطلب الثاني : برامج الإدماج الاجتماعي المهني .

الفرع الأول : جهاز إدماج حاملي الشهادات PID .

الفرع الثاني : جهاز منحة نشاط الإدماج الاجتماعي DAIS

الفرع الثالث : جهاز الأشغال العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUP-HIMO .

الخاتمة

قائمة المراجع

ملخص

مقدمة

خلال فترة الثمانينات و التسعينات، بقى نطاق السياسة الاجتماعية المركز على تقديم الخدمات و الرفاهية المحدودة غير كاف لتحقيق تنمية اجتماعية و اقتصادية متوازنة، حيت تعد السياسة الاجتماعية ضرورة اجتماعية تفرضها المسؤولية الاجتماعية لتقديم رؤية شمولية لفهم مشكلات المجتمع و تأثيرها على أنماط الحياة الاجتماعية و العمل على مواجهتها و الحد منها .

إن دراسة و تحليل السياسة الاجتماعية في أي بلد ضمن أدبيات السياسة العامة إنما يهدف إلى المساهمة في توضيح نتائجها على أرض الواقع و تحديد مساراتها وواقعها على الشعوب، و بما أن الهدف الأساسي من الخطط الإنمائية الحكومية هي تقليل مستوى الفقر و تحسين العدالة الاجتماعية و التعديل و التوزيع العادل للقيم و محاربة الصراع بكل أشكاله داخل المجتمع، و كما وضعت الدول خطط تنموية لمحاربة الإقصاء الاجتماعي
و المحافظة على صفة الديمومة في سياسات الرفاه الاجتماعي .

و بطريقة ازدواجية تبنت الجزائر إصلاحات ووضعت مشاريع تنموية و أطلقت الخطب السامية في هذا المجال بما يؤكد أن هذا المسار يرتكز على تحسين الوضعية الاجتماعية للفرد و تمكينه من بناء اقتصاده، لكن في نفس الوقت يلاحظ نوع من التسارع و الخلط في برامج الإصلاحات، و بقاء بعض المؤشرات في مستواها المعهود (كالفقر و التشغيل ...وغيرها) مثلما أدت هذه النتيجة إلى واقع اقتصادي و اجتماعي متأزم .

وفي هذا الصدد تسعى الدولة الجزائرية إلى تفعيل سياساتها الاجتماعية من خلال إدراج برامج وكالة التنمية الاجتماعية لصالح الفئات الفقيرة و الهشة، و الهدف من هذه البرامج مكافحة الفقر و الحد منه، و ينبثق هذا التوجيه الاستراتيجي عن طريق مجموعة الإجراءات و التدابير التي اتخذتها الدولة من أجل التكفل بالانعكاسات الاجتماعية التي كان متوقعا ألا

تخلوا منها الإصلاحات الاقتصادية و كذا الخوصصة، وخاصة على فئات الدخل المحدود .

و قد اعتمدت الجزائر برامج وكالة التنمية الاجتماعية، تندرج ضمن السياسات الاجتماعية للدولة من أجل تحسين المستوى المعيشي للفئات الفقيرة و المحرومة في المجتمع الجزائري، و التي تشرف عليها وزارة التضامن الوطني و الأسرة بالإضافة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية للأفراد .

أهمية الموضوع :

إن إجراء مثل هذه الدراسات و البحوث الاجتماعية عموما يساهم في معرفة حجم المشاكل التي تواجهها المجتمعات .

فموضوع السياسات الاجتماعية يعني في المقام الأول دراسة آثار سياسات معينة على الأفراد المجتمع بحكم أن هدف أي سياسة هو تحقيق تنمية اجتماعية و مستوى معيشي لائق لكل الفئات الاجتماعية فتخطيط السياسات الاجتماعية في أي بلد يخضع بالأساس إلى فهم احتياجات و حجم المشاكل التي يعاني منها، و حجم القضايا و المطالب الاجتماعية الأساسية و المتمثلة في توفير الخدمات الضرورية من صحة و تعليم و سكن و شغل و قضايا أخرى يعاني منها المجتمع كالفقر و غياب العدالة في التوزيع و إقصاء الرأي الآخر و عدم توفير قنوات الشراكة الضرورية لمعرفة هذه الاحتياجات، و تعتبر السياسة الاجتماعية من أهم السياسات التي تكتسي أهمية كبيرة في مجتمعنا في شأنها الإخلاء بالعدالة الاجتماعية ما يهدد المجتمع و استقراره .

و كذلك تنبع أهمية الدراسة من ضرورة التأكد من قدرة برامج وكالة التنمية الاجتماعية على تحسين الظروف المعيشية للفئات الفقيرة المحرومة في الجزائر .

أسباب اختيار الموضوع :

تتمحور دراستنا على السياسة الاجتماعية كأخذ مداخل تحقيق الاستقرار الاجتماعي ،فهي تتنوع مابين :

أ/ الأسباب الموضوعية :

يمثل الموضوع أحد المواضيع التي تقع في دائرة نسبية و التي تثير بشأنها إلى الكثير من الإشكالات و التساؤلات حول أهمية الاستقرار للفرد و مدى القدرة على تحقيق العيش الكريم له و الرفاهية المنشودة التي يهدف إليها الاستقرار الاجتماعي، ما يستوجب على السلطات المختصة وضع سياسة اجتماعية مفادها تحقيق طموح الفرد .

ب/ الأسباب الذاتية :

- إن الموضوع يعالج إحدى الإشكاليات التي يعاني منها مجتمعنا و نحن جزء من هذا المجتمع نتأثر به لأنه يمسنا في واقعنا .
- الخلط الواضح في العديد من الدراسات بين المفاهيم التي لها علاقة بكل ما هو اجتماعي خاصة السياسة الاجتماعية و الخدمة الاجتماعية .
- محاولة إبراز أو فشل البرامج الاجتماعية في الجزائر ، و معرفة المعوقات التي تعاني منها .

أهداف الدراسة :

- تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذا الموضوع و ضرورة البحث فيه خاصة بعدما أصبحت السياسة الاجتماعية ضرورة اجتماعية ذات أهمية كبيرة في حياة الفرد لتطوير رفاهيته و تلبية احتياجاته في مختلف الحالات و أن ظاهرة الفقر

لم تعد فقط ظاهرة اجتماعية و سياسية بل أصبحت مشكلة اقتصادية تهدد حياة الشعوب و الأمم .

- إثراء المجال المعرفي لموضوع السياسة الاجتماعية و مكافحة الفقر الذي يعد أحد مقوماتها.
- إبراز أهمية و دور البرامج الاجتماعية في محاربة الفقر.

أدبيات الدراسة :

- رسالة ماجستير لمسعود البلي تحت عنوان واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر و مدى ارتباطها بالتنمية المستدامة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،(2009-2010)، تطرق صاحبها إلى الإطار المفاهيمي للسياسة الاجتماعية و التنمية المستدامة، ثم قام بدراسة للواقع الاجتماعي في الجزائر من خلال المؤشرات و القطاعات الاجتماعية .
- رسالة ماجستير لحصر وري نادية تحت عنوان تحليل و قياس الفقر في الجزائر دراسة تطبيقية في ولاية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، (2008-2009)، تطرقت فيها إلى الإطار المفاهيمي و منهجيات القياس لظاهرة الفقر، ثم تناول ظاهرة الفقر و سياسة مكافحتها في الجزائر .

إشكالية الدراسة :

في ضوء الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية، على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي للدفع بعجلة النمو و تحسين المستوى المعيشي .

من هذا المنطلق يمكننا صياغة الإشكالية التالية :

ما مدى نجاعة السياسات الاجتماعية المطبقة في الجزائر في الحد من ظاهرة الفقر ؟

ومنه تتدرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالسياسة الاجتماعية و الفقر ؟
- ما هو واقع الفقر في الجزائر ؟
- هل حققت السياسة الاجتماعية في الجزائر أهدافها ؟
- ما هي البرامج التي اعتمدتها الجزائر مكافحة الفقر و المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية ؟

و للإجابة على هذه الأسئلة تم وضع الفرضيات التالية :

- كلما كانت السياسة الاجتماعية ذات طابع تنموي أدى ذلك إلى الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر .
- نجاح السياسات الاجتماعية و مكافحة الفقر في الجزائر مرهون بفاعلية تطبيق هذه السياسات .
- السياسات الاجتماعية في الجزائر لم تؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها خاصة ما تعلق منها بالتنمية الاجتماعية .
- كلما قامت وكالة التنمية الاجتماعية بتطبيق البرامج التي سطرتها كلما ساهمت في تحقيق أهدافها .

منهجية الدراسة :

فيعرف المنهج على انه الطريق الواضح، و هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقول و تحدد عملياته إلى نتيجة معلومة .

- **منهج دراسة حالة** : هو المنهج الذي يتجه إلى جميع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما .

و الذي يمكننا من الفهم الدقيق في مختلف جوانب و العميق في مختلف جوانب الموضوع، و كشف أبعاده من خلال الزيارات الميدانية لكون الدراسة تمس وكالة التنمية الاجتماعية لولاية باتنة ارتأينا اختيار برامج الوكالة لإجراء هذه الدراسة و محاولة التحكم أكثر في الموضوع .

و تتجلى دراسة الحالة في الفصل الثالث أين ركزنا على حالة مؤسسة وكالة التنمية الاجتماعية الفرع الجهوي باتنة .

- **المنهج الوصفي** : القائم على البحث في الظاهرة السياسية من خلال نسقها و محيطها السياسي ذلك على اعتبار إن السياسة العامة و منها السياسة الاجتماعية تترجم و تعبر عن على عملية موازنة بين مجموعة ضغوط و مطالب يحاول النظام السياسي استيعابها في شكل سياسات تهدف لحفظ استقرار المجتمع و هو ما يمثل في بحثنا السياسة الاجتماعية و التي تجسد في دراسة واقع السياسة الاجتماعية في مكافحة الفقر في الجزائر .

- **المنهج الإحصائي** : و ذلك باعتماد الإحصائيات و البيانات المتاحة لإعطاء الوصف الكمي لتطوير هذه المؤشرات و تحليلها .
- **أدوات البحث** : في الجانب التطبيقي اعتمدنا على تقنية من تقنيات البحث و هي **أداة المقابلة،** حيث قمنا بمقابلة مسؤولين في وكالة التنمية الاجتماعية و موظفي البلدية لولاية باتنة ، لتسهيل عملية جمع المعلومات و البيانات و التعرف على أبعاد جديدة في الدراسة لا يصل إليها الباحث إلا من خلال طرح أسئلة على المبحوث و محاولته الإجابة عليها.

أداة تحليل المضمون : من خلال تحليل الوثائق الأساسية الرسمية التي تحصلنا عليها و استخلاص البرامج و السياسات من خلالها .

تقسيم الدراسة :

لقد اعتمدنا على خطة ثلاثة فصول :

تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للدراسة و تم تقسيمه إلى مبحثين حيث خص المبحث الأول إلى مفهوم السياسة الاجتماعية، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه مفهوم الفقر .

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه مبحثين حيث خص المبحث الأول إلى واقع الفقر في الجزائر أما المبحث الثاني فتناولنا فيه بعض السياسات الاجتماعية التي اعتمدتها الجزار في مكافحة الفقر .

أما الفصل الثالث تناولنا مبحثين المبحث الأول خص فيه مفهوم وكالة التنمية الاجتماعية بصفة عامة ومفهوم وكالة التنمية الاجتماعية الفرع الجهوي باتنة، أما المبحث الثاني تناولنا فيه برامج وكالة التنمية الاجتماعية .

صعوبات الدراسة :

إن صعوبات التي واجهتنا أثناء إنجاز هذا البحث لا تختلف عن تلك التي هي مألوفة لدى بقية الباحثين و التي نوجزها في ما يلي :

- ✓ نقص كبير في المراجع الحديثة حول الموضوع و صعوبة الحصول عليها كون البحث متداخل و متعدد الجوانب .
- ✓ ندرة الدراسة التي تتناول موضوع السياسة الاجتماعية في الجزائر، و إن وجدت في لا تتناول إلا القليل .
- ✓ فيما يخص المعلومات المتحصل عليها من الوكالة و التي اعتمدنا عليها في هذا البحث، و إن توفرت فهي متوفرة بشكل منقطع زمنيا لعدم توفرها في بعض السنوات لظروف هذه الوكالة.

الفصل الأول

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الاجتماعية

و ظاهرة الفقر

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات و الحكومات و النظريات الاجتماعية منذ أقدم العصور، و قد ترتب على هذا اهتمام متزايد للمجتمعات و المؤسسات الدولية بقضايا الفقر و ذلك لأجل وضع الإستراتيجيات و السياسات الاجتماعية المناسبة التي تستهدف القضاء على هذه الظاهرة أو الإقلال من حدتها .

المبحث الأول : السياسة الاجتماعية

تعتبر السياسة الاجتماعية وحدة أساسية و حساسة في حياة افرد المجتمع بحيث تتبنى تنمية الإنسان و الارتقاء به و إطلاق قدراته و ضمان فرص متكافئة و عدالة في توزيع مكاسب المجتمع بين جميع مكوناته في حين أنها تمثل جميع الأنشطة التي تسعى الدولة إلى القيام بها و تحقيقها، و التي تلبي احتياجات الأفراد من تعليم و إسكان و خدمات الرعاية الصحية و محاربة الفقر؛ و هذه الأخيرة تمثل قضية هامة ينبغي أخذها بعين الاعتبار لأنها أسمى هدف تسعى الدولة بلوغه من أجل استمرارها .

المطلب الأول : مفهوم السياسة الاجتماعية و دوافع ظهورها

تعتبر السياسة الاجتماعية دورا بارزا و إسهاما فعالا في توجيه و تحقيق الرفاهية و الرعاية الاجتماعية داخل المجتمع و ذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية و المساواة و الحرية و المواطنة و الاستقرار و تحسين نوعية الحياة .

الفرع الأول : مفهوم السياسة الاجتماعية

- ويتضمن تعريف السياسة الاجتماعية « SOCIAL POLICY » كلمة سياسة " POLICY " و تعني الافتراض بوجود غايات أو أهداف يتطلب تحقيقها، حيث أن السياسة الاجتماعية تهتم بأحكام القيمة فالأهداف و الغايات المطلوب تحقيقها هي أمور حددت و اختيرت و اعتبرت موضوعا ذا قيمة تستحق التحقيق [1].

[1]– محمد محمود المهدلي ، **ممارسة السياسة الإجتماعية ودورها في التخطيط و التنمية** ، (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث) ،2001 ، ص 62 .

- أم لفظ اجتماعي " SOCIAL " فيعني معايير مختلفة، فربما تتميز السياسة بكونها اجتماعية لأن المجتمع يسلك طريق حكومته الشرعية و هو الذي تبنى هذه السياسة، أو قد تتميز بكونها اجتماعية لأنها تهتم بالجوانب الاجتماعية للحياة [1].
- و نجد أن لدى جوان إيدن أن كلا الاستخدامين متداولين إلا أن الاستخدام الأخير هو الأكثر شيوعا، أما مصطلح السياسة الاجتماعية ظهر نتيجة استخدام مصطلح " دولة الرعاية الاجتماعية " .[2]
- كما تعرف السياسة الاجتماعية في تقارير الأمم المتحدة بأنها :" السياسة التي تتصدى للمشكلات الاجتماعية، و في نفس الوقت تتقدم بالتنمية المجتمعية نحو تحقيق أهدافها أي تحسين أحوال الناس و نوعية حياتهم ."[3]
- و يعرف "**إسماعيل علي سعد**" السياسة الاجتماعية بأنها :"السياسة التي تهيأ و توجه بمقتضاها و على نحو مباشر سبل الرفاهية في المجتمع"، ونعني بالرفاهية في هذا السياق الحالة التي تتوفر فيه للإنسان الصحة الجيدة و ظروف العمل و العيش الطيب، و لبلوغ هذه الحالة لابد للدولة حسب مستوياتها القومية و المحلية إلى ابتغاء السبل و النهوض بالأجهزة التي تعنى بالصحة و التعليم و الأمن الاجتماعي إلى غير ذلك، و تستهدف الدولة في ذلك كله بلوغ أهداف ينظر إليها و يتفق على أنها تحقق صالح المجتمع من ناحية و علاج أمراضه و مشكلاته من ناحية أخرى .[4]

---

[1]- ماهر أبو المعاطي علي ، **السياسة الاجتماعية " أسس نظرية و نماذج عالمية و عربية و محلية** ،(القاهرة : مكتبة زهراء الشروق) ، 2003 ، ص 26 .

[2]– ماهر أبو المعاطي علي ، مرجع سابق ، ص 27 .

[3]– **نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية** ، تقرير اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا ، (الأمم المتحدة ، نيويورك) ، 2005 ، ص 14 .

[4]– علي سعد إسماعيل ، **علم الاجتماع السياسي بين السياسة و الاجتماع** ،(الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية) ، 1999 ، ص 278 –279 .

- غالبا ما يتم تعريف السياسة الاجتماعية بأنها "الخدمات الاجتماعية مثل التعليم و الصحة و الوظيفة و الأمن الاجتماعي"، و لكن تعني السياسة أيضا إعادة التوزيع و الحماية و العدالة الاجتماعية بحيث تكون السياسات الاجتماعية حول جلب الشعب في مركز صنع السياسات و توجيه حاجاتهم و رغباتهم و أصواتهم عبر قطاعات تولد الاستقرار و التماسك الاجتماعي .[1]
- السياسة الاجتماعية هي المساعدة الاجتماعية التي تستهدف في شكلها التقليدي توفير احتياجات أشد الطبقات حرمانا في المجتمع، و قد طورت منظمة الأمم المتحدة هذا المفهوم عندما قامت بعقد المؤتمر الأول للوزراء المكلفين بالسياسات الاجتماعية عام 1968 ليصبح مفهوما جديدا أطلق عليه مفهوم الرعاية الاجتماعية و له أبعاد وظيفية تشمل البعد التنموي و الوقائي و العلاجي و الإدماج [2].
- **و من كل هذا نستنتج تعريف إجرائي للسياسة الاجتماعية** : نجد بأنه مكون أساسي من السياسات العامة للمجتمع، تهدف إلى تحقيق قدر متزايد من العدالة الاجتماعية و ذلك عن طريق توفير خدمات متنوعة و متكاملة لأفراد المجتمع ككل و للفئات الأكثر احتياجا على وجه الخصوص .

إن لدوافع ظهور السياسة الاجتماعية عدة تفسيرات تتمثل في الآتي :

1_ أولها : تفسير يرى أن للعوامل السيوسيو – اقتصادية الكبرى – دورا في تشكيل تطور السياسة الاجتماعية، فمشكلات النمو الاقتصادي الناتجة عن التصنيع أدت إلى ظهور دولة الرفاهية .

[1]– ازبيل أورتيز ، **السياسة الاجتماعية** ، تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية بالأمم المتحدة ، 2007 ، ص 7.

[2]– رانية زيدان العلاونة ، **الأمان الاجتماعي بين شبكات الإجتماعي و فريضة الزكاة** ، (الأردن : كلية الشريعة و الدراسات جامعة اليرموك) ، 2008 ، ص 8 .

2_ ثانيهما : أن العوامل السياسية لها دور أساسي في ظهور السياسة الاجتماعية و هكذا فمستويات التعليم و الدخل و التحضر أكثر أهمية في تفسير أنماط الإنفاق لدى مختلف الحكومات من الخصائص السياسية للدولة في تلك المجتمعات ذاتها، و يرى "كيث" أن التغيرات السوسيو– اقتصادية – نقطة البداية فحسب أما العوامل السياسية فلها دور لا ينكر بعد ذلك، فهناك اختلافات بين الدول المتقدمة في سياساتها الاجتماعية ومجالاتها و بناءها لا يمكن تفسيرها بما هو اقتصادي .[1]

_ كما تتجه بعض الدراسات المعاصرة إلى الأخذ بأن السياسة الاجتماعية لا تنبعث من دوافع إنسانية تحدوها محاولة تحقيق الرفاهية المجتمعية عونا للإنسان و مقابلة حاجتها و إنما تطرح النظم الحاكمة سياساتها الاجتماعية تجنبا للقلاقل و الاضطرابات التي قد تثور في المجتمعات و يتفاقم خطرها على النظام السياسي، و توحي الدلائل التاريخية بأن النظم الحاكمة إنما تعمل على الأخذ بتدابير تقديم العون الاجتماعي أن التوسع فيها في الأوقات التي تثور فيها الاضطرابات الاجتماعية نتيجة لتفشي البطالة على سبيل المثال ثم تتراجع هذه النظم عما تأخذ به من تدابير أو تعمل على تقليصها عندما يعود الاستقرار السياسي إلى ما كان عليه و من الواضح أن هذا الرأي يتناقض مع الافتراض الشائع، الذي مؤداه أن السياسات الاجتماعية الحكومية، وما يرتب طبها من تقديم العون الاجتماعي أصبحت تنطوي على حس متزايد بالمسؤولية الاجتماعية يعمق نظرتها الإنسانية و يوسع نطاق كرمها .[2]

_ أما خلال فترة الثمانينات و التسعينات ، فإن نطاق السياسة الاجتماعية المرتكز على تقديم الخدمات و الرفاهية المحدودة بقى غير كاف لتحقيق تنمية اجتماعية و اقتصادية

[1]– أحمد سليمان أبو زيد ، **السياسة الاجتماعية : التعريف و المجال و الاستراتيجيات** ، (القاهرة : دار المعرفة الجامعية)، 2006 ، ص 30 .

[2]– علي سعد إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 282 .

متوازنة، إذ كانت تعتبر ثانوية بالنسبة للنمو في حين ركزت نظرية التنمية السائدة على النمو الاقتصادي أو لا فقد منحت السياسة الاجتماعية أهمية و تمويلا أقل، و غالبا ما كانت مرتكزة على التعامل مع النتائج غير المرجوة للتغير الاقتصادي و قد بقي المنهج سائدا خلال عقدين و أدى إلى زيادة التوتر و الاستياء الاجتماعي، مما حتم في أوائل القرن العشرين، الاستثمار في الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع بقوة في البنية الاجتماعية .

_ و تشهد الشعوب في أوربا و اليابان و أمريكا الشمالية ونيوزلندة ازدهارا غير مسبوق في التاريخ و على هذا النموذج رأى العديد من البلدان النامية أيضا الحاجة إلى تطبيق السياسات الاجتماعية كأداة لبناء الدولة، وقد ضعفت عدد من هذه المبادرات في فترة الثمانيات حيث تم استبعاد سياسات إعادة التوزيع من قبل الإصلاحات الموجهة للسوق و الانتقادات الموجهة ضد تدخل الحكومة و اختصرت برامج التعديل الهيكلي التي تم إطلاقها بعد أزمة الدين في عام 1982 النفقات الاجتماعية بشكل كبير إلى درجة أن اليونيسيف طالبت بتسوية ذات وجه إنساني .

لكن فيما بعد تم إعادة النظر في النفقات الاجتماعية في التسعينيات برعاية متجددة للسياسات الاجتماعية الخاصة بالحد من الفقر و حتى ذلك الوقت كان يتعامل مع السياسات الاجتماعية على أنها مستبعدة، و يتم التقليل من شأنها على أنها مجرد شبكات أمان عند تفاقم الأزمات الاقتصادية، و غالبا ما تركت لبرامج الاستثمار الاجتماعي الممولة من المتبرعين و لكنها كانت غير مناسبة كحلول دائمة و لم تعالج التوتر الاجتماعي أو تنشئ مؤسسات لتنمية عادلة اجتماعيا و مستدامة .[1]

_ و في أوائل القرن الحادي و العشرين ظهر إجماع على أن السياسة الاجتماعية هي جزء من الوظيفة الأولية للدولة، و تستطيع هذه السياسات إذا كانت مصممة و منفذة بشكل جيد

[1]– ازابيل أورتيز ، مرجع سابق ، ص 8 .

توفير قوة البلدان و رعاية الوظيفة و التنمية و القضاء على الاستبعاد الاجتماعي، و التغلب على الصراع و هي تشكل جزءا أساسا لأي إستراتيجية إنمائية وطنية بهدف تحقيق النمو و العدالة الاجتماعية .[1]

_ تجدر الإشارة إلى محاولة تحديد نطاق السياسة الاجتماعية عن طريق التعرف على ما تتميز به من دون غيرها من ضروب السياسات الأخرى، يجعلنا نتفق منذ الوهلة الأولى على أن السياسة الاجتماعية تشمل المجالات التالية : (الأمن الاجتماعي، الخدمات الاجتماعية، الصحة، الإسكان، التعليم)، فنستطيع أن نقول أن هناك سياسة أمن اجتماعي أو سياسة خدمات اجتماعية أو سياسة صحية، أو سياسة إسكانية، أو سياسة تعليمية ومن ثم نقف على حقيقة أولية مؤداها أن السياسة الاجتماعية على إطلاقا، تتشكل من مجموعة السياسات النوعية من حيث أسبقية أيها على الأخرى، مدى إسهامها في تحقيق الرفاهية الاجتماعية .[2]

الفرع الثاني : عناصر السياسة الاجتماعية .

من المكونات الأساسية التي يجب توافرها لسياسة الاجتماعية يمكنها من تحقيق أهدافها في إطار الإمكانات المتاحة أو التي في المجتمع و هي على النحو التالي :

1/ الإيديولوجية السائدة في المجتمع : الإيديولوجية هي المذهب و الأفكار التي يعتنقها أعضاء جماعة من الجماعات و هي القاعدة التي يتحرك منها سلوك الجماعة أو هي على الأقل القوة الأساسية المحركة و المنظمة لسلوك المجتمع و لنظمه الاجتماعية [3].

كما تعبر عن مجموعة من الأفكار و المعتقدات و الخلفية و الرئيسية و السياسية و تمثل التراث الثقافي و الحضاري للمجتمع و تعتبر بمثابة الفلسفة المحددة و الموجهة لسلوك أفراد

[1]– ازابيل أورتيز ، مرجع سابق ، ص 9 .

[2]– علي سعد إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 284

[3]– بدوي هناء حافظ ، مرجع سابق ، ص 203 .

المجتمع بكافة فئاته و قطاعاته و أجهزته و تنظيماته الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية .

إن الإيديولوجية عنصر هام من عناصر السياسة الاجتماعية و من أهم العناصر المحددة لها، و هي تقوم بتحقيق مجتمع العدل و الديمقراطية و الحرية الاجتماعية و تكافؤ الفرص أمام جميع الموطنين [1].

2/ الأهداف البعيدة المدى : هي بمثابة المرشد إلى تحقيق السياسة الاجتماعية في العالم إنها ترجمة لأمال المجتمع و تطلعاته نحو مستقبل أفضل، و تحقيقها على المدى البعيد بهدف زيادة معدل رفاهية المجتمع، في حين أن هذه الأهداف تتأثر بالقيم السائدة في المجتمع و الأيديولوجية التي تحكمه .

و من بين هذه الأهداف ما يلي :

- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص و العدالة السياسية و الاجتماعية و كذلك العدالة في توزيع الحقوق و كل المواطنين سواء و حق كل مواطن في التعبير عن رأيه .
- في حين يعتبر تحديد الأهداف عنصرا أساسيا و جوهريا في السياسة الاجتماعية لأنها توضح إطارات العمل أمام واضعي السياسة على أساس الواقع وصول إلى تنمية مستقبلية [2].
- يسهم تحديدي الأهداف البعيدة في صياغة الأهداف القريبة التي تترجم السياسة الاجتماعية و تعتبر هذه الأهداف الخطوة الأولى للتخطيط الناجح [3].

[1]– مهدلي محمد محمود ، مرجع سابق ، ص ص 71–72 .

[2]– علي ماهر أبو المعاطي ، مرجع سابق ص 71 .

[3]– علي ماهر ابو المعاطي ، مرجع سابق ، ص 71

3/ مجالات العمل الاجتماعي : و يقصد بها تلك المجالات التي تحدد برامج و مشروعات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، و فئات المواطنين التي تستهدفهم تلك البرامج و تحديد الأجهزة التي يتم من خلالها العمل على تخطيط و تنفيذ هذه البرامج و المشروعات، و هي ميادين العمل و قطاعاته التي تتضمنها السياسة الاجتماعية و فئات المواطنين الذي يشملهم هذا العمل إلى جانب تحديد مجالات الزمن الذي يؤدي فيه العمل لهذه الفئات [1].

4/ الاتجاهات و المبادئ العامة : هي التي توجه العمل الاجتماعي و تنظيم و تحديد طريقة أداء هذا العمل و متابعته و أسس تقديمه .[2]

و هي مجموعة من الأسس و القواعد و المبادئ التي تحدد أبعاد العمل و مستواه و نوع البرامج و المشروعات التي تتضمنها الخطط الاجتماعية التي تنفذ في المجتمع [3].

و تعتبر هذه الاتجاهات الهيكل الذي تعمل فيه السياسة الاجتماعية، و تتأثر هذه الاتجاهات بالأهداف و الإيديولوجية و السائدة في المجتمع[4].

الفرع الثالث : ركائز السياسة الاجتماعية .

1. **الشرائع السماوية** : تعتبر الشرائع السماوية من أهم ركائز و دعائم السياسة الاجتماعية، ذلك أن القيم و الاتجاهات و الأحكام التابعة من الأديان السماوية تعمل كمرشد لتوجيه السياسة الاجتماعية عند تحديدي أهدافها، فالأديان تقوم بتنظيم علاقة الإنسان بالآخرين و علاقته بالحياة الاجتماعية ككل .

---

[1]– مهدلي محمد محمود ، مرجع سابق ، ص 73 .

[2]– مهدلي محمد محمود ، مرجع سابق ، ص 73 .

[3]– فرماوي مصطفى عبد العظيم ، السياسة **الاجتماعية و إدارة المؤسسات** ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية) ، 2006 ، ص 44 .

[4]– بدوي هناء حافظ ،مرجع سابق ، ص 206 .

2. **الدستور**: هو وثيقة تنظم العلاقات المختلفة بين الدولة و المواطنين، وهو الذي يمثل الأساس الذي يقوم عليه التنظيم السياسي للمجتمع و هو المصدر الأول و الأساسي للقوانين و التشريعات الاجتماعية [1].

و يعد أساسا مهما للنظام الاجتماعي و السياسي في الدولة و يقدم و يزخر مواد تحدد الحقوق و الواجبات، و حقوق الرفاهة و الأمن الاجتماعي و التضامن الاجتماعي و تكافؤ الفرص و المساواة، و إستراتيجيات السياسة الاجتماعية كالتعليم و الصحة و الأسرة و الضمان الاجتماعي و البطالة و أولوية رعاية بعض الفئات كالمرأة و الطفولة [2].

3. **المواثيق و المعاهدات و الاتفاقيات الدولية** : و تصدر هذه المواثيق لكي تحدد للسياسة الاجتماعية أهدافها البعيدة و اتجاهاتها المختلفة، حيث أنها تتضمن في نصوصها أهداف السياسة العامة و السياسة الاجتماعية للمجتمع [3].

بالإضافة إلى أنها تحدد الحد الأدنى للرعاية الاجتماعية للأفراد مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة و مواده تركز على مجمل الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للفرد و الجماعة، و إعلان حقوق الطفل متضمنا في مواده حماية الطفل من (الإهمال، و القسوة، و حق التعليم الإجباري المجاني و التمتع بالأمن الاجتماعي)، و ميثاق العمل الاجتماعي للدول العربية في مارس 1971 مركزا على (المساواة، العدالة، مشاركة المرأة، التكافل الاجتماعي، الأسرة ...) [4].

---

[1]– فرماوي مصطفى عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص 18 .

[2]– السروجي طلعت مصطفى ، **السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديد**ة ، (القاهرة : دار الفكر العربي) ، 2004 ، ص 19 .

[3]– بدوي هناء حافظ ، مرجع سابق ، ص 210 .

[4]– السروجي طلعت مصطفى ، مرجع سابق ، ص 19 .

4. **التشريعات و القوانين و القرارات** : إن عملية سن القوانين تشكل قاعدة فعالة، فهي من العمليات الدقيقة و المعقدة، فإنها تتطلب قدر كبير من المهارة و الخبرة العملية لدى المتخصصين في وضع هذه القوانين [1].

و هي القاعدة التي يعيش عليها المجتمع شؤون حياته و أساليب استمرار يته، فتساهم في تحقيق العدالة و زيادة معدلات الرفاه الاجتماعي و مواجهة المعوقات، تحديد آليات التنفيذ، و تشمل القوانين الرسمية و القرارات الوزارية [2].

المطلب الثاني : وظائف السياسة الاجتماعية و أهدافها .

للسياسة الاجتماعية وظائف مختلفة في شتى المجالات وكل هذه الوظائف من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذه السياسة .

الفرع الأول : وظائف السياسة الاجتماعية :

أما بالنسبة للوظائف التي تحققها السياسة الاجتماعية في التنمية الشاملة للمجتمع فيكمن تحديدها في الآتي :[3]

_ الوظيفة التنموية :

و هي تعطي مكانة متميزة لدور الإنسان في التنمية و تنطوي هذه الوظيفة على دعم و تقوية الأسرة، و ضمان إعداد المواطنين إعدادا طبيا يتلاءم مع أدوارهم و إسهامهم في التنمية خاصة الأطفال و النساء و الشباب، و تقوم بدور دافع نحو التعاون و المشاركة

[1]– بيومي محمد أحمد ، و إسماعيل علي سعد ، **السياسة الاجتماعية بين النظرية و التطبيق** ، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية)، ص 100 .

[2]– السروجي طلعت مصطفى ، مرجع سابق ، ص 19 .

[3]– تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة ، السياسات الاجتماعية و استراتيجيات التنمية الوطنية ، 2007 ، ص 3 .

و التكيف مع التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، كما تتجه هذه الوظيفة نحو الأبعاد الثقافية و الاجتماعية لرفع مستواها لدى المواطنين .

_ الوظيفة الوقائية :

و هي تتجه نحو الفئات التي يكمن أن تكون عرضة للتأثير السلبي في المستقبل من عملية التنمية و ما يصاحبها من تصنيع و تحضر و هجرة و تغير قيمي أي أنها تستبق حدوث تداعيات سلبية و تعد للتعامل معها سلفا و ليس بعد وقوعها [1].

_ الوظيفة العلاجية :

و هي تتجه بصفة خاصة إلى بعض الفئات المحرومة و التي يطلق عليها الجماعات الهامشية كالأطفال المهملين، و كبار السن و الذين لا مأوى لهم، و يدخل في إطار هذه الوظيفة دعم الخدمات الصحية و التعليمية لهم، و توفير المأوى و رفع مستوى الخدمات العامة الأخرى التي يحتاجون إليها [2].

_ الوظيفة الاندماجية :

و هي التي اعتبرتها المنظمة الدولية للأمم المتحدة نقلة أساسية في سياسة الرفاهية، و التي تتطلب إعادة توجيه الموارد و البرامج و الأشخاص بحيث يتحقق الدمج و التكامل لجميع قطاعات المجتمع في التنمية القومية الشاملة [3].

---

[1]– هناء حافظ بدوي ، **التخطيط الاجتماعي و السياسة الاجتماعية في مهنة الخدمة الاجتماعية** ، (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث) ، 2003 ، ص 198

[2]– محمد محمود مهدلي ، مرجع سابق ، ص 68 .

[3]– ماهر أبو المعاطي ، مرجع سابق ، ص 38 .

الفرع الثاني : أهداف السياسة الاجتماعية .

و تظهر أهداف السياسة الاجتماعية بوضوح إذا ما استطعنا أن نحصر أهم القضايا و المشكلات التي تعاني منها المجتمعات في الوقت الحاضر، فالسياسة الاجتماعية هي التي تجب عن تلك القضايا و التي من أهمها :

- ✓ يرى مارشال أن الحكومات تمارس السياسة الاجتماعية لصالح مواطنيها عن طريق توفير مجموعة من الخدمات تساعد على رفع مستوى معيشتهم تتمثل في التأمينات الاجتماعية و الرعاية الاجتماعية و السياسة الإسكانية .
- ✓ تهدف السياسة الاجتماعية أساسا إلى تحسين الظروف العامة للمجتمع و النهوض بحياته الاجتماعية و تقليل الانحراف و التفكيك الأسري قدر الإمكان [1].
- ✓ إشباع كافة حاجات و مطالب الأفراد و الجماعات و تحسين أحوال الناس المعيشية و الاهتمام بالحياة الاجتماعية .
- ✓ تسعى السياسة الاجتماعية إلى تحقيق جملة ما يتمتع به كل فرد من أفراد المجتمع من الرفاهية [2].
- ✓ ترشيد مواجهة المشكلات الاجتماعية و القضايا مما يجعلها موضوعا أساسيا من موضوعات اهتمام مهنة الخدمة الاجتماعية [3].
- ✓ علاج الهفوات الغير متوقعة ، فبالرغم من التقدم الهائل في العلاج الطبي ، وزيادة متوسط عمر الفرد إلا أن هناك من يسقطون للأمراض المزمنة .
- ✓ وجود تباين في مستوى الطبقات الاجتماعية و الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن و ظهور ظاهرة التركيز السكاني .

---

[1]– فرماوي مصطفى عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص 13 .

[2]– درية السيد حافظ ، **السياسة الاجتماعية و متغيرات المجتمع المعاصر** ، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية) ، 2007 ، ص ص 126–127 .

[3]– هناء حافظ بدوي ، مرجع سابق ، ص 201

- ✓ عن طريق السياسة الاجتماعية يمكن تحقيق أمثل استثمار ممكن للإمكانيات و الموارد البشرية و المادية و التنظيمية المتاحة في المجتمع .
- ✓ تعطي المعاني الإنسانية للجهود التنفيذية، فهي تربط بين الفلسفة و المبادئ و القيم الأخلاقية .[1]
- ✓ تزويد الأفراد و الفئات الأكثر احتياجا بالخدمات اللازمة لمقابلة حاجياتهم .
- ✓ ترتبط أهداف السياسة الاجتماعية بالأهداف المجتمعية العامة وهي أهداف إستراتيجية تتحقق على المدى الطويل [2].
- ✓ و آخر ما جاءت به الأمم المتحدة و أجهزتها أن بواسطة السياسة الاجتماعية يمكن بناء مجتمعات تسودها العدالة و الاستقرار و تتوفر لها مقومات الاستدامة، فهي تتخطى السياسات القطاعية و البرامج و الخدمات الاجتماعية (سياسات التعليم، الصحة، الضمان الاجتماعي...)، فالسياسة الاجتماعية تقوم على تحديد الأطر المؤسسية و الأحكام اللازمة لدمج مبادئ المساواة الاجتماعية و حقوق الإنسان، و تخفيف حد الفقر و الإقصاء الاجتماعي و إخماد بؤر التوتر ، و تحسين الرفاه العام لجميع المواطنين على اختلاف فئاتهم .[3]

المطلب الثالث : نماذج صنع و تحليل السياسة الاجتماعية

تختلف الأدوار التي تقوم بها الحكومة بشكل مباشر، من خلال أجهزتها و مؤسساتها على اختلاف مسمياتها، لخدمة المصلحة العامة أو بشكل غير مباشر كأن تعهد لجهات أخرى مثل القطاع الخاص بتولي مسؤولية أداء هذه الأدوار نيابة عنها أو تحت رقابتها في

[1]– تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة ، نفس المرجع السابق ، ص 4 .

[2]– السروجي طلعت مصطفى ، مرجع سابق ، ص 25 .

[3]– تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية (UNDSA) ، **السياسة الاجتماعية** ، 2007 ، ص 10.

تأمين الحاجات الأساسية و توزيعها توزيعا عادلا، باختلاف النماذج الخاصة بصنع السياسة الاجتماعية .

الفرع الأول : نماذج صنع و تحليل السياسة الاجتماعية

إن صنع أي سياسة من السياسات يقوم على نموذج معين، فعلى سبيل المثال نموذج السياسة الاجتماعية يقوم على ثلاث نماذج أساسية :

1_ نموذج الصفوة :

و فيه نتيجة السياسات من أعلى أي من القمة إلى القاعدة و يكون فيه دورا البيروقراطية بوجه عام هو التبرير و التنفيذ، و تكون فيه المساءلة أساسا في يد الصفوة و بالتالي تكون أقل تجاوبا مع المجتمع .

2_ نموذج توازن المصالح :

و يكون مبنيا على مجتمع على مجتمع مدني قوي، و مجموعات مصالح جيدة التنظيم تكون هي الجسر بين الفرد و الحكومة، و هذا النموذج يسمح بالتواصل إلى الحلول الوسط و التنازلات اللازمة للنجاح في تنفيذ السياسات و الالتزام بالبرامج ، لكن لابد أن نلاحظ أن الفقراء و المحرومين هم أقل القطاعات قدر على تنظيم الموارد و تعبئتها للتأثير على السياسات، و يكون متروكا لغيرهم أن يعبروا عن مصالحهم و أن يضعوها أمام متخذ القرار .

3_ النماذج العقلانية العلمية :

و تفترض معرفة تامة بقيم المجتمع، بدائل السياسات و نتائجها لتضمن تحقيق توازن مقبول بين مكاسب السياسات و بين التضحيات المطلوبة أثناء تطبيقها لكن ممثل هذه المعرفة التامة نادرا ما تتوافر، كما أن النموذج لا بين فروق القيم و الأفضلية، فأي تضارب

في القيم و الأفضليات يحل من خلال العمليات السياسية التفاوضية و الحلول الوسط ، أكثر مما يحل أسس عملية، و في الواقع العملي غالبا ما ينتهي هذا النموذج بتعبير المخططين عن مصالح الصفوة و تنفيذ هذه المصالح، أو بإحلال قيم المخططين بدل قيم الصفوة .[1]

الفرع الثاني : مداخل تحليل السياسة الاجتماعية[2].

و أهم مداخيل تحليل السياسة الاجتماعية هي :

1_ معالجة مسألة الهدف باعتباره لا متناه :

إن دراسة السياسة الاجتماعية تهتم أساسا بمسألة الحاجات الإنسانية و النظم الاجتماعية التي تأسست لإشباعها، و يلاحظ أن أهداف أي ساسة اجتماعية تكون متعددة و غامضة و متصارعة، و لهذا فمحاولة كشف أهداف السياسة الاجتماعية و الكيفية التي يتم بها التوفيق بين الأهداف المتصارعة بوسيطة القائمين بالتنفيذ هي طريقة مفيدة لصياغة تساؤلات وجيهة عن خطط المستقبل ، فسياسة المستقبل، فسياسة المستقبل هي – في أساسها و إلى حد ما– إعادة تحديد إما للأهداف الاجتماعية أو القيود التي تمنع تنفيذ أهداف مسلم بها، و لهذا فمن الصعب أن نكتشف ما يحاول تنظيم ما ينجز و التساؤل عما إذا كانت الترتيبات و التدابير تعوق أو تسهل تحقيق الأهداف .

2_ الفحص التاريخي للسياسة الاجتماعية :

لا يعني الاستقصاء التاريخي للسياسة الاجتماعية الاعتقاد بأن التفاعل بين الأهداف المتصارعة أو النقائص يؤدي إلى التقدم نحو أهداف أفضل، و لا أن سياسة اجتماعية في

---

[1]– تقرير اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا ، **نحو سياسات اجتماعية متكاملة من الدول العربية** ، مرجع سابق ، ص 5 .

[2]– مسعود البلي ، واقع **السياسات الاجتماعية في الجزائر و مدى ارتباطها بالتنمية المستدامة** ، رسالة ماجيستر ، (كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،2009– 2010) ، ص 48 –49 .

عصر ما هي بالضرورة خطوة أرقى من قرينتها لا في زمن آخر، و المعرفة المتصلة بالسياسة الاجتماعية ليس تراكمية بالمعنى العلمي للكلمة ، لأن المشكلات متشابكة و لأن التغير في البنية يجعل الحلول المطروحة لا تلاءم الظروف الجديدة و السياسة الاجتماعية حوار دائم حول قضايا متشابهة برغم تغير منظوراتها طبقا لاختلاف المرحلة الزمنية و السياسات السابقة، كما أن أهمية المنظور التاريخي تتمثل في أنه لا يوجد برنامج ناجح للسياسة الاجتماعية بمعزل عن البرامج الأخرى، فنادرا ما يتم تصميم خطة قومية و اجتماعية متكاملة لها جميعا، فالقيود السياسية و الإدارية و الاقتصادية تفتت تلك البرامج الشاملة، كما أن هناك صعوبة في تحديد الأولويات بين الدعاوي المتناقضة و دمجها في هدف معين .

3_ تفادي الأنماط الجامدة :

إن الأهداف المتصارعة و الضغوط السياسية و الاقتصادية و الإدارية و الظروف المتغيرة تعوق ظهور سياسات دائمة و علاوة على هذا تنشأ السياسة من التوفيق بين المصالح و المثل و الأهداف المتصارعة .

4_ المنظور الخلفي تجاه السياسة الاجتماعية :

هناك جانبان لمعالجة السياسة الاجتماعية من زاوية نقدية خلقية : أولها المناداة بالقيم الخلقية السائدة و التي يقبلها المجتمع في مجال السياسة الاجتماعية، و ثانيهما : التشكيك في أخلاقية السياسة الاجتماعية لا تأكيدها .

المبحث الثاني : المفاهيم الأساسية لتحليل ظاهرة الفقر

يعتبر الفقر من المفاهيم المجردة النسبية، باعتباره ظاهرة متحركة و دائمة التغير، فهو يحاول وصف ظاهرة اجتماعية و اقتصادية بالغة التعقيد لأنه ليس ظاهرة شخصية بل يمس جميع المجتمعات، و بالتالي فإن مفهومه يختلف باختلاف المجتمعات و الفترات التاريخية و أدوات القياس و الخليفة الفكرية لمتصدي دارسن الظاهرة .

المطلب الأول : تعريف ظاهرة الفقر و أسبابه

يعتبر الفقر مشكلة اقتصادية و اجتماعية في نفس الوقت ناتجة عن عدة قضايا و مسببات كثيرة تؤدي إلى انتشاره في المجتمع .

الفرع الأول : تعريف ظاهرة الفقر :

لقد حاول العديد من الباحثين إعطاء مفهوما للفقر، إلا أنه لا يوجد توافق و إجماع على ماهية الفقر بالتحديد نظرا لتعدد معانيه، من هنا سوف نحاول الإلمام ببعض المفاهيم الخاصة بهذه الظاهرة فيما يلي :

_ **اوسكار لويس 1964 و ولس 1987** [1]، يؤكدان على أن أغلب بحوث الفقر تنطلق من التعريف الظاهر لمفهوم الفقر و الذي يشير إلى تلك الفئة أو الجماعة من الناس الموجودة في أي مجتمع، و التي تتسم بمجموعة من الخصائص و السمات تجعلهم يوصفون بشكل حدسي بأنهم فقراء، و هو تعريف غامض و غير دقيق .

[1]– رضا العدل ، فرج عزت ، محمد بسيوني ، **التنمية الاقتصادية** ، (مصر: جامعة عين شمس) ، ص 86 .

_ و يعرف **علي وهب** الفقر كما يلي : إن الفقر يعني الحرمان على أشده ، بحيث لا يمكن الحصول على الحاجات الأساسية للعيش إلا نادرا و هذا لا يتجاوز الحد الأدنى للبقاء على الحياة [1].

إن هذا التعريف يركز على الحاجات الأساسية المتمثلة في الأكل و الملبس و المأوى فقط و يستبعد الحاجات الأخرى التي توثر على ظاهرة الفقر مثل الدخل، التعليم، الصحة و غيرها .

_ يعرف **فيليب عطية** الفقر : يعتبر الفقر بشكل عام بأنه ندرة المادة أو تبديدها أو توزيعها على نحو غير عادل .

و في كثير من الأحيان نجد أن حد الفقر أو مؤشر النقص المادي، يدرج ضمن مفهوم الدخل أو الحاجات التي تتوفر عليها مجموعة من الأفراد، لكن حد الفقر في الدول النامية يختلف عن حد الفقر في الدول المتقدمة لان الفقير في دولة متقدمة، يمكن اعتباره غير فقير في دولة نامية .

بعد كل هذا العرض يمكننا الوصول إلى أن مفاهيم الفقر تتفاوت بين مفهوم ذي طابع علمي، يعكس إمكانية تلبية الحاجات الأساسية للفرد من غذائية و غير غذائية، و يمكن تسميته بالمفهوم المادي الضيق، و بين مفهوم يعكس الوضع الاجتماعي النفسي للفقير الذي يمكن تسميته بالمفهوم الاجتماعي النفسي الموسع، و لكلا المفهومين دلالات و استخدامات:

[1]– علي وهب ، **خصائص الفقر و الأزمات الاقتصادية في العالم الثالث** ،(بيروت : دار الفكر اللبناني) ، 1996 ، ص 140 .

1_ المفهوم المادي الضيق [1]:

الذي وضعه البنك الدولي حيث " يعتبر الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة "، و هنا نجد المفهوم المادي الضيق للفقر يرتبط بمفهوم تأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة اللائق .

ما نستخلصه من هذا التعريف أنه يظم مكونان مهمان و هما: مستوى المعيشة و الحق في الحصول على حد أدنى من الموارد، أما الأول فيمكن التعبير عنه بالاستهلاك من سلع محددة تمثل الحاجات الأساسية للإنسان، التي تسمح بتصنيف أي فرد لا يحققها ضمن دائرة الفقراء، أما الثاني فهو لا يركز على الاستهلاك بقدر تركيزه على الدخل أي الحق في الحصول على هذه الحاجات أو القدرة على الحصول عليها .

2_ المفهوم الاجتماعي النفسي الموسع:

انتقد العديد من الباحثين الاجتماعيين التركيز المفرط على قياس مؤشرات الفقر بغرض إجراء المقارنات الدولية، إذ أن الفقراء ليسوا مجموعة متجانسة، كما أن المشاكل و أسباب فقرهم معقدة و ذات أبعاد متعددة .

إن مصطلح الفقر قد عرف على نحو ضيق لأغراض القياس و المقارنة، و بالرغم من أن هذا المفهوم قد شاع استخدامه، غير أن مؤشر الدخل يعتبر في بعض الحالات أقل أهمية من الجوانب الحياتية الأخرى كالضمان الصحي و احترام الذات و الحياة الأسرية و الاجتماعية و توفر السلع و الخدمات .

و الجوانب الاجتماعية و النفسية للفقر تشمل مظاهر عدة، كتدني السلم الاجتماعي و الانعزال و الضعف الجسدي و قلة الحيلة و الإذلال و الحرمان و التعرض للمخاطر

[1]– حصر وري نادية ، **تحليل و قياس الفقر في الجزائر دراسة تطبيقية في ولاية** ، رسالة ماجيستر، (جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية 2008– 2009) ، ص 6

...الخ، و هذه المظاهر بالرغم من أنه يصعب قياسها إلا أنها تبقى لها فائدتها النوعية، و عليه فإن المطلوب أن تتزامن دراسة الفقر من الجانب الاجتماعي النفسي من دراسته من الجانب المادي الكمي .[1]

و أخيرا يمكن القول أن الفقر لا يعتبر فقط عن عجز الإنسان عن إشباع حاجاته البيولوجية كما يقرر رجال الفكر الاقتصاديين بل يعني كذلك عجز البناء الاجتماعي عن توفير مستلزمات الإنسان المادية و المعنوية و تأثير ذلك على عمليات الاندماج، و العلاقات الاجتماعية و تكوين شخصية الفرد في المجتمع و تشكيل قيمته و ثقافته بل تحديد دوره ووزنه السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي .

يمكن أن نستخلص أن الفقر ظاهرة نسبية، و ليست مطلقة، كما أن تعريفه و كذا قياسه لا يتوقف فقط على الظروف المادية للسكان، بل كذلك على ظروفهم المعيشية سواء الثقافية أو الاجتماعية و بطبيعة الحال فإن التعريف المختار سيكون هو الأساسي للطريقة التي ستتبع لقياس الفقر تمهيدا للتعرف على توزيع الفقر على المناطق (خريطة الفقر) و الفئات الاجتماعية المختلفة .

التعريف الإجرائي لظاهرة الفقر: هو ظاهرة معقدة ذات أبعاد اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية و حتى تاريخية، يتجلى ذلك من خلال الحرمان المادي و تدني الحالة الصحية و المستوى التعليمي و الوضع السكني (نقص الخدمات الاجتماعية الأساسية)، و عدم إشراك الفقراء بشكل فعال في تحقيق النمو و الشكل الأتي بوضع لنا مختلف مفاهيم الفقر .

[1]– حصر وري نادية ، مرجع سابق ، ص 7 .

الفرع الثاني : أسباب ظاهرة الفقر :

هناك العديد من العوامل التي تمثل أسبابا لوجود الفقر و انتشاره تتمثل فيما يلي :

1_ أسباب الاقتصادية :

تتمثل أهم الأسباب الاقتصادية في التالي :

_ الافتقار إلى الدخل و الأصول اللازمة للحصول على الضروريات الأساسيات (الغذاء ، المأوى، الملبس، و المستويات المقبولة من الصحة و التعليم) .

_ سوء استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، و عدم الاستفادة منها بالشكل الكافي لرفع المستوى الاقتصادي و الاجتماعي للدول الفقيرة، و بالتالي يصبح الاستهلاك المحلي أكثر من الناتج الداخلي و هو ما يطرح إشكالية عدم التوازن من جديد [1].

_ السياسات الإنمائية الحكومية غير المناسبة، بما ذلك التحيز ضد الأنشطة ذات الإنتاجية العالية، و انحياز نمط النمو المتحقق إلى جانب الأغنياء و على حساب الفقراء، إضافة إلى هذا فإن الإنفاق العام على القطاعات التي توثر في أوضاع الفقراء لا يلقي اهتماما من جانب السياسات المحلية .

_ يسبب النقص في الهياكل الأساسية، و ضعف المنافذ إلى السوق و انخفاض الحد الأدنى للأجور تحت خط الفقر، وعدم توافر الموارد اللازمة، هذا يؤدي إلى عدم قدرة الفقراء على الاستثمار في مشاريع ترفع من مستواهم المعيشي .

[1]– عبيرات مقدم ، العايب عبد الرحمان ، **القياس الكمي لمؤشرات الفقر و إطار مسبباته و استراتيجيات مكافحته** : إشارة إلى تجربة ماليزيا ، ندوة دولية حول : تجارب مكافحة الفقر العالمي العربي و الإسلامي ، جامعة دحلب ، البليدة 1-3 جويلية 2007 ،ص 265 .

_ ارتفاع معدلات البطالة نتيجة لعدم قدرة الأجهزة الإنتاجية و الخدمية على استيعاب العمالة، و الطلب الإضافي السنوي، في ظل عدم فعالية و نجاعة سياسة التشغيل، ناهيك عن برامج الخوصصة التي تؤدي إلى التسريح الجزئي أو الكلي للعمالة، بالتالي يصبح الفرد البطال عبئا على عائلته ، ومن ثم يقترن فقر الشعب بوجود حالة من البطالة، و تزداد العلاقة بينهما قوة و اتساعا كلما ظل الأفراد الفقراء فترة طويلة بدون عمل [1].

_ سوء توزيع الدخل و الذي يتأثر بدوره بسببين غير مباشرين هما [2]:

- عدم المساواة في توزيع الأصول المادية و المالية بين السكان .
- عدم كفاية التحويلات إلى الفقراء .

_ انخفاض إنتاجية العمال بحيث تبين النظرية النيوكلاسيكية وجود علاقة نسبية بين الإنتاجية الحدية للعمال و الأجور، و تتأثر إنتاجية العمال بثلاثة عوامل هي[3]:

- إمكانية الحصول على التعليم .
- إمكانية الحصول على الخدمات الصحية .
- إمكانية الحصول على الأصول و الائتمان .

و أخير نرى أن التغييرات في الاقتصاد العالمي و الأسواق العالمية التي أدت إلى عولمة أسواق السلع و الخدمات، و تدهور نسب التبادل التجاري، و الدين الخارجي، و تنفيذ برامج التصحيح الهيكلي، و الأزمات المالية المتتالية، كلها عوامل أخرى أثرت على الفقر و الفقراء.

---

[1]– رضا العدل ، فرج عزت ، محمد بسيوني ، مرجع سابق ، ص 182 .

[2]– بوشامة مصطفى ، محفوظ مراد ، **ظاهرة الفقر في العالم العربي و الإسلامي ،أسبابها ، أثارها** ، ندوة دولية حول : تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي الإسلامي ، جامعة سعد دحلب البليدة 1–3 دولية 2007 ، ص 548

[3]– كريمة كريم ، **دراسات في الفقر و العولمة ، مصر و الدول العربية** ، (مصر : المجلس الأعلى للثقافة) ، 2005 ، ص 410.

2_ الأسباب الاجتماعية :

تتمثل أهم الأسباب الاجتماعية فيما يلي :

_ النقص في قدرة المؤسسات الاجتماعية سواء الحكومية أو المنظمات غير الحكومية في القضاء على الفقر، إضافة إلى الأمية و التعليم و التدريب المهني المتحيز و غير الملائم لمتطلبات سوق العمل .

_ التحيز ضد المرأة حيث أن تهميش هذه الأخيرة يعد من أهم العوامل الرئيسية المولد للفقر، نتيجة تعرضهن للتمييز خاصة في المناطق الريفية، حيث يؤدي إلى إبعادهن عن السياسات التي تهدف إلى الحد من الفقر [1].

_ ظهور النظام الطبقي و التمايز بين الطبقات، الذي يودي إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع [2].

_ **عوامل أخرى** : هناك عوامل كثيرة أخرى لا تقل أهمية عن العوامل الأخرى :

- النزاعات الداخلية و عدم الاستقرار السياسي، الذي كان و لا يزال سائدا في عدد كبير من الأقطار .
- الحروب التي ينتج عنها المزيد من الأرامل، و الأيتام و الفقراء، إضافة إلى التضخم، و النتائج الاقتصادية السلبية للإنفاق العسكري .
- الفساد و البيروقراطية و ذلك بسبب البطء في المعاملات، حيث يساهم في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة، و قد رصد تقرير الفساد في 2011 الذي يصدر عن منظمة الشفافية الدولية، أربعة جوانب يؤثر فيها الفساد بدرجة كبيرة على

[1]– عبيرات ، العايب عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص 266

[2]– كنتوش عاشور ، قورين حاج قويدر ، مؤشرات **الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية و التقارير الرقمية** ، ندوة دولية حول : تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي ، جامعة سعد دحلب 1–3 جويلية 2007 ،ص 216

البنية التحتية، و من ثم تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء، من خلال رفع لتكلفة رأس المال[1]، كما يعرقل النمو الاقتصادي، و يكرس عدم المساواة، و يلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام، و من ثم يقف عائقها أمام التخفيف من حدة الفقر .

المطلب الثاني : طبيعة و أنواع ظاهرة الفقر

يعتبر الفقر ظاهرة عالمية تعرف امتداد متواصلا و هو مشكلة اجتماعية و اقتصادية ذات تأثير كبير على الفرد و المجتمع، و للفقر أشكال و أنواع عديدة، و إن الحديث عن طبيعة ظاهرة الفقر يجرنا إلى الحديث عن: مدة الفقر (طويل و قصير المدى)، فقر الشعب و فقر الدولة.

الفرع الأول : طبيعة ظاهرة الفقر :

حدثت تغيرات كبيرة مع بداية التسعينات في طبيعة ظاهرة الفقر، لعل أهمها التغيرات التي طرأت على تركيبة و تكوين الفقراء إذا أن هناك تزايد سريع في عدد الأفراد المعدمين في الريف و الذين يعانون من الفقر المدقع، فهم لا يملكون أية موارد مادية أو مهارات و قدرات تؤهلهم لشغل وظيفة منتجة و عليه تطول فترة فقرهم .[2]

---

[1]– سلطان بلعيث ، **الأليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر** ، مجلة العلوم الانسانية ، السنة الرابعة ، العدد 32 . على الموقع www.ulum.nl 2008/08/25 .

[2]– ثيودور شولتز ، **كيفية التنمية البشرية** ، ترجمة سميرة بحر، (الفجاله : مكتبة الوعي العربي)،1981 ، ص 11 .

1_ الفقر طويل الأجل و الفقر قصير الأجل [1]:

*** الفقر قصير الأجل :**

ويعرف كذلك بالفقر المؤقت و هو ذلك الفقر الذي يستمر فترة زمنية تتراوح مابين (03) سنوات على الأقل و (07) سنوات على الأكثر، و هي تعتبر بمثابة فترات زمنية قصيرة في حياة الأمم و الشعوب .

و ينتج هذا النوع من الفقر عادة من ظروف و أوضاع طارئة و غير عادية مثل عدم توافر القدر الكافي من فرص العمل المنتجة في المجتمع، أو عدم توافر القدر الكافي من الموارد المالية الضرورية لمواجهة متطلبات المعيشة الضرورية، أو بسبب وجود سوء شديد في توزيع الدخل القومي و أكثر الفئات معاناة من الفقر قصير الأجل هن النساء الفقرات اللاتي يعلن أسرة كاملة، و الشباب الذي يبحث عن فرص عمل، و المسنين و عادة ما نجد هذه الفئات التي تقع في نطاق الفقر قصير الأجل تختلف دخولهم النقدية من سنة إلى أخرى ومن موسم أو فصل إلى أخر خلال نفس السنة ، إن هذا النوع من الفقر يمكن مكافحته جزئيا عن طريق إقراض هؤلاء الأفراد الفقراء و توفير فرص عمل منتجة لهم .

*** الفقر طويل الأجل :**

و هناك من يطلق عليه الفقر الدائم، و ذلك لأنه لا يظل فترة زمنية طويلة نسبيا تزيد في أغلب الأحوال عن خمسة عشر (15) سنة فأكثر .

[1]– رضا العدل ، فرج عزت ، محمد البسيوني ، مرجع سابق ، ص 111 – 113 .

و تعود أسباب وجود هذا النوع من الفقر بالدول النامية إلى الاختلالات الهيكلية الحادة الناتجة عن طبيعة البنيان الاقتصادي الموجود و السائد في المجتمع هذه الاختلالات من شأنها أن تحول دون القضاء على الفقر، بل تؤدي إلى زيادة حدة الفقر الدائم و على العكس من ذلك فإن العديد من البلدان النامية التي استطاعت أن تحقق نجاح ملحوظ في حربها ضد الفقر طويا الأجل، مثل دول جنوب شرق آسيا أصبحت تعاني فقط من فقر قصير الأجل .

و تجدر الإشارة هنا إلى وجود علاقة وثيقة بين الفقر الدائم و مدى نجاح أو فشل استراتيجيات التنمية المختلفة في مكافحة الفقر في أي مجتمع، فلا يمكن القول عن إستراتيجية تنموية معينة أنها ناجحة إلا إذا استطاعت مكافحة الفقر طويل الأجل، و تمكنت من تخفيض عدد الأفراد الذين يعيشون أسفل خط الفقر المطلق إلى إجمالي عدد السكان في هذا المجتمع خلال فترة زمنية معينة _ خلال 20 سنة مثلا _ و العكس بالعكس .

2_ الفرق بين فقر الشعب و فقر دولة :

سنتناول فيما يلي الفرق الجوهري و الأساسي بين فقر الشعب و فقر الدولة، إذ أنه كثيرا ما يتردد في الأوساط السياسية و الاقتصادية وصف دولة من الدول بأنها فقيرة و شعب غني، كما توصف بعض الدول الأخرى بأنها دولة غنية و شعب فقير .

إن الفقر الحقيقي و الجوهري بين فقر الشعب و فقر الدولة، يكمن في سوء توزيع الثروة أولا ثم سوء توزيع الدخل أو عوائد عوامل الإنتاج ثانيا، فعندما يختل توزيع الثروة و الدخل يظهر نموذج فقر الشعب و فيه نجد أنه رغم وجود موارد طبيعية و ثروات متعددة و طاقات متجددة إلا أن عائدها يتركز في أيدي قلة من الطبقات الحاكمة دون أغلب الشعب الذي يظل يعاني من الفقر و الحرمان .

_ أما فقر الدولة في ظل ثراء الشعب، فيمكن تفسيره بأنه حالة من حالات _ هموم الحكومات _ إذا تكون الموارد قليلة نسبيا و مشاكل استغلالها متعددة لدرجة تقل معها الصادرات و ترتفع الواردات و يتفاقم العجز في كل من الميزانية، العامة و ميزان المدفوعات و تنخفض قيمة العملة تبعا لذلك، بينما معظم أفراد الشعب يستهلكون كل ما ينتجون كما يزيد استهلاك الفرد من الطاقة و الغذاء و يقل معدل الادخار و الاستثمار الخاص، مما يؤدي إلى زيادة استثمارات الحكومة في المرافق العامة و الخدمات و ذلك فضلا عن زيادة أعباء التأمين الاجتماعي و الصحي ....إلخ . يحدث كل ذلك في الوقت الذي يعمل فيه هذا الشعب على إيداع الأموال في البنوك الأجنبية خارج البلاد و دون دعم استثمارات الدولة و نفقاتها.

الفرع الثاني : أنواع ظاهرة الفقر:

إن الفقر ظاهرة معقدة و متعددة الجوانب ، فالفقر يعني عجز فئة من الأفراد و الأسر عن توفير الدخل اللازم للحصول على السلع التي يحتجون إليها لتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة المقبول، و عليه فإن للفقر أشكال و أنواع مختلفة تبعا لما يلي :

1_ الفقر البشري :

تشمل أوجه الحرمان في القدرات الأساسية الحرمان المتعلق بسنوات العمر، الصحة، الإسكان، المعرفة، المشاركة، الأمن الشخصي و البيئة و حينما تتفاعل هذه العوامل من بعضها البعض فإنها تشكل قيودا حادة على الخيارات الإنسانية .

يمكن أن يعرف على أنه عجز فئة من أفراد المجتمع على تحقيق المستويات الدنيا من الاحتياجات الأساسية، كالرعاية الصحية، التعليم، الغذاء القدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية بكل حرية [1].

2_ الفقر النقدي :

على خلاف الفقر البشري، الذي يعتبر نقصا في مجموعة من العناصر، نجد إن الفقر النقدي هو نقص في عنصر واحد هو الدخل، أي أنه يتم تحديده على أساس معيار الدخل و تتم التفرقة في هذا الصدد إلى الفقر المطلق و الذي يشير إلى حصول الفرد دخل أقل من حد أدنى معين يسمى حد الفقر، أما الفقر النسبي و الذي يشير إلى انتماء الفرد إلى الفئة التي تحصل على اقل دخل في المجتمع .

و يتطلب قياس هذا النوع من الفقر، بيانات مفصلة عن دخل السكان [2].

إن مضمون الفقر البشري يعتبر أن نقص الدخل هو مؤشر أساسي لوجود الفقر، و لكن ليس هو الوحيد، فعليه نجد أن كل أنواع الفقر لا يمكن أن نرجعها إلى الدخل، لأن الحياة البشرية لا تتخلص في الدخل، فالنقص في الدخل لا يعبر لنا عن كل العناصر الأخرى التي تؤثر على البشرية .

المطلب الثالث : نظريات ظاهرة الفقر و البعد الاجتماعي السياسي للفقر

تتعدد أشكال الفقر و أنواعه بتعدد النظريات و المقاربات المعتمدة في تحليله، كما تتعدد بتعدد أبعاده المختلفة (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية) و هو ما يتجلى بوضوح من خلال التنوع في تعاريف الفقر و تباينها .

---

[1]– علي وهب ، مرجع سابق ، ص 151

[2]– اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية ، لغربي آسيا ، **الفقر و طرق قياسه في منطقة الاسكوا، محاولة لبناء قاعدة البيانات لمؤشرات الفقر** ، الأمم المتحدة ،2003 ، ص 26 .

الفرع الأول : نظريات الفقر:

شهدت دراسة الفقر مداخل نظريات أهمها :

1_ نظرية الحلقة المفرغة :

يمكن أن ينظر للحلقة المفرغة للفقر على أنها تتضمن نقطة ساكنة عند مستويات منخفضة من الدخل تتمثل في حالة الفقر المستدامة، فلقد عبر عنها مستحدثها الأمريكي ذوي الأصل الإستوني (رانار نيركس Rangnar Nurkse)(1907-1959) و هو أحد أشهر رواد اقتصاد التنمية في مؤلفه الشهير " مشاكل رأس المال في الدول الناقصة التنمية " الصادر سنة 1963 و بعد وفاته ب 09 سنوات « إنها تتضمن مجموعة من الأشياء الدائرية لقوى تميل إلى أن تعمل و يرتد فعلها الواحد على الآخر بطريقة تجعل البلد الفقير في حالة فقر »[1]. لقد كان (رانار نيركس Ragnar Nurkse) يعتبر التخلف كمرادف للفقر على مستوى الاقتصاد الكلي لذلك فقد لخص نظرية التخلف الاقتصادي في نموذج الحلقة المفرغة للفقر، و قد انتهى إلى أن الحلقة المفرغة تتجلى في المحافظة على الفقر، و أن هذه الدائرة تتجسد على المستوى الجزئي في أن الفقير قد لا يملك مالا لكي يتغذى و هذا ما يعرضه لسوء التغذية، مما يجعله ضعيفا جسديا، و لذا فإن طاقته الإنتاجية ضعيفة مما يجعله يتحصل على مداخيل ضعيفة و هذا يعني أنه سوف يبقى فقيرا و هكذا هي الدورة [2]،

[1]- منصور أحمد إبراهيم ، عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية ، رؤية إسلامية مقارنة ، سلسلة أطروحات دكتوراه (66) ، الطبعة الأولى ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية)، 2007 ، ص 219 .

[2]- منصور أحمد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 220 .

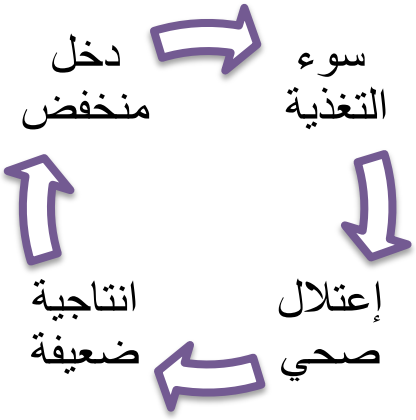

الشكل (01) : الحلقة المفرغة للفقر

المصدر: منصور أحمد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 220

2_ نظرية رأس المال البشري [1]: (غاري باكر ، مارك بلوك ، و آخرون)

يؤكد غازي و مارك في هذه النظرية أن التعليم يخلق المهارات، و التي تؤدي إلى تحقيق مستويات أعلى في الإنتاجية للذين يملكون هذه المهارات، مقارنة بالذين لا يملكون هذه المهارات، مقارنة بالذين لا يملكون هذه المهارات، و هي غير مكلفة مقارنة بالتكاليف الأخرى، و بالتالي تجلب الفوائد على المدى البعيد، كما تؤكد هذه النظرية على وجود علاقة ايجابية في جميع المجتمعات بين الأجور و الرواتب و مستوى التعليم الذي تلقوه، بافتراض أن سوق السلع و الخدمات و سوق العمل يسوده المنافسة التامة، و أكدت هذه النظرية أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي انخفض الفقر في المجتمعات، و يمكن الارتباط بين استراتيجيات التعليم و الحد من الفقر في التالي :

- الاستثمار في التعليم يعتبر إستراتيجية مهمة في الحد من الفقر، و هذا بدوره يؤدي إلى تعزيز المهارات الإنتاجية في الأسر الفقيرة .

[1]– حاجي فطيمة ، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005–2014** ، رسالة دكتوراه ، (جامع محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية 2013– 2014) ، ص 14 .

- الفقر ينتج من قلة التحصيل العلمي سوء على المستوى الكلي (عموما نجد أن مستويات أدنى من الالتحاق بالدراسة في البلدان الفقيرة)، أما على المستوى الجزئي فنجد الأطفال (أطفال الأسر الفقيرة تتلقى قدرا أقل من التعليم) .

3_ نظرية ثقافة الفقر :

يرى لويس أن ثقافة الفقر تشكل " تصميم العيش للفقراء "، و تنتقل هذه الثقافة من جيل إلى آخر، حيث يشعرون دائما بالتهميش، و انخفاض مستويات المعيشية، و تتميز هذه العائلات من خلال ارتفاع معدلات الطلاق، و بالتالي ارتفاع العائلات التي تترأسها نساء، و تنطبق هذه النظرية على دول العالم الثالث، أو البلدان التي تعيش مراحل مبكرة من التصنيع .

4_ النظرية الاجتماعية :

ترى هذه النظرية أن المجتمع من خلال هيكله الطبقي و علاقاته، و توزيع القوى و التمكين الاجتماعي، تجعل من فرد ما غنيا أو فقيرا في مجتمعه، و أن المسؤول عن الفقر هو المجتمع مما فيه من خلل، و تحيز في فعاليته و أنشطته التنموية، و السياسية و الاجتماعية، و ترى هذه النظرية أن استراتيجيات القضاء على الفقر تتم من خلال التأثير في بنية المجتمع و مكوناته، و الاستثمارات و الأنشطة المختلفة فيه لصالح الفقراء .[1]

5_ نظرية ماركس :

ترى هذه النظرية أن الفقر هو أساس الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي، فالطبقة المهيمنة الرأسمالية تمتلك وسائل الإنتاج و تسيطر عليها، و بذلك تستغل الطبقة العمالية التابعة، و هكذا فإن الأمن المادي للفرد يعتمد بصورة رئيسية على انتمائه الطبقي، و بتعبير

[1]– محمد الصقور ، **السياسات الاجتماعية و الفقر في المنطقة العربية** ، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : دمشق ،1996 ، ص 91 .

أخر أكثر تجريدا يعتمد على علاقته بوسائل الإنتاج، ففي العمل أو خارجه نجد أن حياة الناس تكتسب على شكلها ، نتيجة لهذه العلاقة و التي تخلق كثيرا من التفاوت في المجتمع، و لا يمكن تغيير هذا الوضع دون إزالة التركيب الطبقي نفسه [1].

6_ النظرية الفردية :

و تمثل أصحاب الاتجاه الفردي في تفسير ظاهرة الفقر التي تعتبر الفقر ظاهرة فردية، و أن أسبابها ذاتية، تعود إلى الأفراد الفقراء أنفسهم وهم المسؤولون عن فقرهم وليس المجتمع و يستنتج من هذه النظرية أن القضاء على الفقر يتأتى عن طريق الاهتمام بالفرد و تحسين قدراته و مكانته ...، أي الاهتمام بالمورد البشري في ذاته [2].

الفرع الثاني : البعد الاجتماعي و السياسي للفقر[3]:

إن البعد الاجتماعي و السياسي للفقر تأكيد على تعدد أبعاد الظاهرة و تعقيدها مما يفتح المجال واسعا للنقاشات المتعددة الأطراف من سياسيين و اقتصاديين و اجتماعيين لدراسة الظاهرة و تحليلها، و هذا ما ولد مقاربات عدة، و أدبيات مختلفة و اقتراحات متعددة لإدماج أبعاد أخرى ضمن هذه المناقشات و لعل أهمها .

*** البعد الاجتماعي للفقر :**

و يظهر من خلال ثقافة المجتمع و المبادئ التي يقوم عليها هل هي المساواة أم اللامساواة بين أفراد المجتمع :

---

[1]– عدنان داود محمد العذري ، هدى زوير مخلف الدعمي ،**قياس مؤشرات الفقر في الوطن العربي** ،الطبعة الاولى ، (الاردن: دار جديد للنشر و التوزيع)، 2010، ص 40 .

[2]– محمد الصقور ، مرجع سابق ، ص 84

[3]– اعمر بوزيد امحمد ، **نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر _حالة خميس مليانة_**، رسالة دكتوراه ، (جامع أبي بكر بلقايد تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،2011 –2012) ، ص 75–76

- كعدم تقديم الخدمات مثل الرعاية الصحية و التعليم و فرص العمل بالنسبة لأفراد المجتمع و التي تعتبر من أهم الأسباب المؤدية لظهور الفقر .
- عدم الاهتمام بالتنمية الثقافية بالنسبة لأفراد المجتمع قد يكون ضمن الأسباب المؤدية لظهور الفقر .
- ظهور النظام الطبقي و التمايز بين الطبقات الذي يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع .

*** البعد الاقتصادي :**

يظهر من خلال بعض الأزمات الاقتصادية في بعض المجتمعات التأثير المباشر على المجتمع و أفراد المجتمع مثل :

- عدم الاستفادة من الموارد التي تساعد على رفع المستوى الاقتصادي للبلد أو المجتمع .
- إن التطورات الاقتصادية مثل الجات العولمة و الخصخصة و التمويل الاقتصادي لا يعتبر نجاحا اقتصاديا في بعض المجتمعات بقدر ما هو سببا يعمق و يوسع هوة الفقر .
- عدم استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في المجتمع مثل (البترول _ الزراعة _ الأنهار) استغلالا عقلانيا يكون فيه بالتالي معدل استهلاك أفراد المجتمع أكثر من الإنتاج .
- عدم الاهتمام بإنشاء أنشطة جديدة داخل المجتمع للزيادة من دخل المجتمع و أفراده و تحسين ثروة الأمة .
- عدم الاهتمام بتكوين علاقات جيدة مع العالم الخارجي للمجتمع لتبادل الأنشطة التجارية بين المجتمعات و بعضها البعض .

*** البعد السياسي للفقر:**

من هذا البعد نجد أن التوزيع الجغرافي لبعض البلدان قد يؤثر على مستوى المعيشية بالنسبة لأفراد المجتمع و ذلك بسبب قلة الموارد المتاحة للأفراد و بالتالي يؤثر على مستوى المعيشة نظرا لسوء التوزيع الجغرافي .

إضافة إلى ذلك الحرب التي تؤثر على مستوى معيشة الفرد و تجعله يعيش في مستوى أدنى للمعيشة و ذلك لأن الحروب تؤثر على النشاط الاقتصادي و على الموارد الموجودة، و الحصار الذي يفرض على أي بلد سيؤثر على الأفراد أيضا لأنه يوقف أي نشاط أو استثمار و بالتالي لا يجد أفراد المجتمع أمامهم إلا الموارد المتاحة و المحدودة و بالتالي يصلوا إلى مرحلة الفقر المطلق وهي عدم القدرة على إشباع الحاجات الأولية (كالمأكل – و الملبس).

بالإضافة إلى أن إتباع سياسة معينة و مجحفة في بعض المجتمعات تكون سبب في انتشار ظاهرة الفقر خلال امتلاك بعض من أفراد المجتمع ذوي السلطات و الجاه لمعظم ثروات المجتمع دون البعض الأخر

خلاصة الفصل الأول:

يتعدى مفهوم الفقر عدم كفاية الدخل إلى الحرمان من التغذية، العناية الصحية، التعليم و التكوين، السكن اللائق و المشاركة الاقتصادية و السياسية، لذا تعد السياسة الاجتماعية ضرورة اجتماعية تفرضها المسؤولية الاجتماعية لتقديم رؤية شاملة لفهم مشكلات المجتمع و تأثيرها على أنماط الحياة الاجتماعية، و العمل على مواجهتها و الحد من تأثيرها و توفير مستوى معيشي مناسب لتحقيق الرفاهية الاجتماعية لكل أفراد المجتمع .

الفصل الثاني

الفصل الثاني

واقع الفقر في الجزائر و السياسات الاجتماعية لمكافحته

لقد مضى أكثر من خمسون سنة منذ أن بدأت التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر بالرغم مما أتاحته هذه التنمية من تحسن في بعض المؤشرات منها التعليم، الصحة و الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، إلا أنها مازالت قاصرة عن الارتقاء بالغالبية العظمى من أفراد المجتمع الجزائري إلى مصاف الفرد بالدول المتقدمة، و يرجع هذا القصور لمجموعة من المعوقات التي ما تزال قائمة بالمجتمع الجزائري حتى وقتنا الراهن .

و من أجل مكافحة الفقر انتهجت الجزائر سياسات متعددة الجوانب و المستويات في مواجهة هذه الظاهرة، و هذا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فقد كانت تلك السياسات و الاستراتيجيات تهدف في مجموعها إلى التأثير على مختلف العوامل، التي تحدد درجة تفشي أو عمق الفقر، و تشمل سياسات و استراتيجيات الإقلال من الفقر كل من السياسات الاقتصادية و السياسات الاجتماعية، و نحن في دراستنا سوف نقتصر فقط على السياسات الاجتماعية .

و من هذا المنطلق سوف نتناول في هذا الفصل على المبحثين التاليين :

المبحث الأول : واقع الفقر في الجزائر

المبحث الثاني : السياسات الاجتماعية لمكافحة الفقر في الجزائر

المبحث الأول : واقع الفقر في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي نالت استقلالها حديثا، لذا فإن التنامي الرهيب لظاهرة الفقر، و انعكاساتها الخطيرة على الفرد و المجتمع من حيث الأوضاع المعيشية و الصحية، و حتى الأجيال القادمة، كل هذا كافيا لتوضيح مدى خطورة هذا الوضع، فرغم ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، و ارتفاع مخزون سعر الصرف، إلا أن الأوضاع الاجتماعية بلغت درجة كبيرة من التدهور و التهميش، فازداد عدد الفقراء بشكل رهيب نتيجة تسريح العمال، و انتشار الأحياء القصديرية التي تشكل المكان الخصب لانتشار الفقر و الأمراض .

المطلب الأول : تشخيص الفقر في الجزائر

عند التطرق إلى الأرقام الخاصة بالفقر في الجزائر فإنه يسجل اختلافا و تباينا كبيرين بين المعطيات المعتمدة لدى الهيئات الدولية، عن تلك المتداولة لدى الهيئات الوطنية فيما بينها، نتيجة لاختلاف الأسس و القواعد و المناهج المنتهجة لقياس الظاهرة، أو حتى الاختلاف في الأهداف المرجوة من هذه القياسات، و هذا ما يصعب من عملية المقارنة بين النتائج المحصل عليها .

الفرع الأول : خريطة الفقر في الجزائر .

إن مقياس الفقر مهما تعددت و تنوعت تبقى قاصرة، لذا فإن متطلبات القياس الجيد تتوقف على مدى توفير المعلومات الدقيقة، و تمثل الأسر المعيشية مصدرا هاما و أساسيا لإلقاء الضوء على رقعة و مدى توزيعه عبر الوطن .

أن المقاربة النقدية، و رغم أهميته على المستوى الوطني ليس كفيلا بإعطاء الإجابة الوافية عن مثل ظاهرة الفقر، فالسؤال المطروح إذن هو كيف يمكن تحديد المناطق الفقيرة، وكذا جيوب الفقر المنتشرة هنا و هناك ؟

إن إعداد خريطة دقيقة للفقر من شأنه الإلمام و بطريقة أفضل بمظاهر الفقر و آثاره على السكان و كذا صعوبات الوصول إلى الخدمات القاعدية المختلفة في المستويات المحلية، و تحديد خصوصيات هذه البلديات أمام مظاهر الفقر لاتخاذ التدبير اللازمة و الملائمة لمحاربة الفقر و التخفيف من معاناة الفقراء .

و هذه الدراسة اعتمدت على المصادر الإحصائية التالية :

- الإحصاء العام للسكن لسنوات 2013 ، 2014 ، 2015 .
- دراسات وزارة التربية و التعليم .
- دراسات وزارة الصحة و السكن .
- وزارة الداخلية و الجماعات الداخلية .

بالنسبة للوثائق المعتمدة في تحديد خريطة الفقر الوطنية أهمها :

- الديوان الوطني (للإحصائيات الجزائر بالأرقام) نتائج 2013 – 2014 .

أما المؤشرات المعتمدة في تحديد خريطة الفقر الوطنية أهمها :

- نسبة التعليم .
- نسبة الأمية .
- معدل وفيات الرضع .
- معد الحصول على مياه الشرب .
- نسبة تصريف المياه القذرة .

- نسبة البطالة .
- نسبة أشغال السكن .

و قد سمحت العملية بتحديد البلديات (من 1541 بلدية)، حيث مظاهر الفقر واضحة جدا بتصنيف عدة مجموعات :

- المجموعة الأولى : المتكونة من 177 بلدية، تعد أكثر فقرا .
- المجموعة الثانية : 244 بلدية، و تتميز بوضعية متوسطة .
- المجموعة الثالثة : 1119 بلدية، و تتميز بوضعية ملائمة .

و تعتبر منطقة الهضاب العليا و الشمال وسط أكثر المناطق التي مسها الفقر بشدة (وضعية غير ملائمة)، حيث يوجد في منطقة الهضاب العليا حوالي 80 بلدية و 84 في الشمال وسط، أما التصنيف الداخلي لمنطقة الهضاب العليا حسب مؤشر الفقر الكلي نجد 17.6 % من البلديات تعاني من وضعية مزرية .

و الجدول أدناه يبين لنا كيفية توزيع وضعيات الفقر للمجموعات الثلاثة السابقة الذكر على مختلف مناطق الجزائر (منطقة الشمال الوسط، الشمال الغربي، الشمال الشرقي، الهضاب العليا الوسطى، الهضاب العليا الغربية، الهضاب العليا الشرقية، الجنوب الغربي، الجنوب الشرقي) .

جدول رقم (02) : المؤشر الكلي للفقر في الجزائر

المناطق	الفئة الأولى	%	الفئة الثانية	%	الفئة الثالثة	%	المجموع
الشمال الوسط	39	8.8	47	7.10	355	5.80	441
الشمال الغربي	22	0.8	34	3.12	220	7.79	276
الشمال الشرقي	13	3.6	39	9.18	154	8.74	206
الهضاب العليا الوسطى	35	7.32	28	2.26	44	1.41	107
الهضاب العليا الغربية	21	4.18	24	1.21	69	5.60	114
الهضاب العليا الشرقية	29	4.12	37	9.15	166	2.71	233
الجنوب الغربي	7	7.13	8	7.15	36	6.70	51
الجنوب الشرقي	11	7.9	27	9.23	75	4.66	133
المجموع	177	11.5	244	15.8	1119	72.6	1541

المصدر : خريطة الفقر في الجزائر – حوصلة ، ص 14

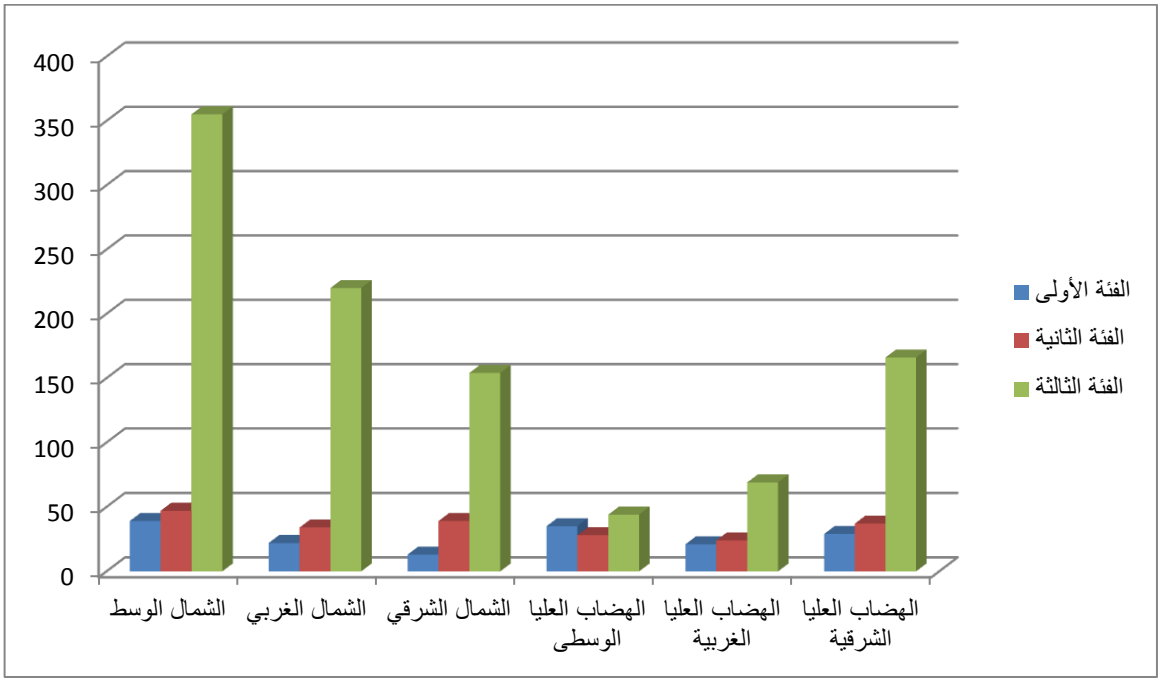

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه .

يلاحظ أن أكبر نسبة لوضعية الفقر في الجزائر لمختلف المناطق هي 73 % من مناطق الجزائر تعاني من وضعيات ملائمة، أما بالنسبة للوضعية المزرية فتمثل 11 % من مجموع

مناطق الجزائر و النسبة الباقية 16 % عبارة عن وضعية متوسطة، و هذه النسب للفئات الثلاثة للفقر تتوزع بدرجات متفاوتة عبر المناطق السالفة الذكر .

شكل رقم (02) : تمثيل بياني لفئات الفقر في الجزائر .

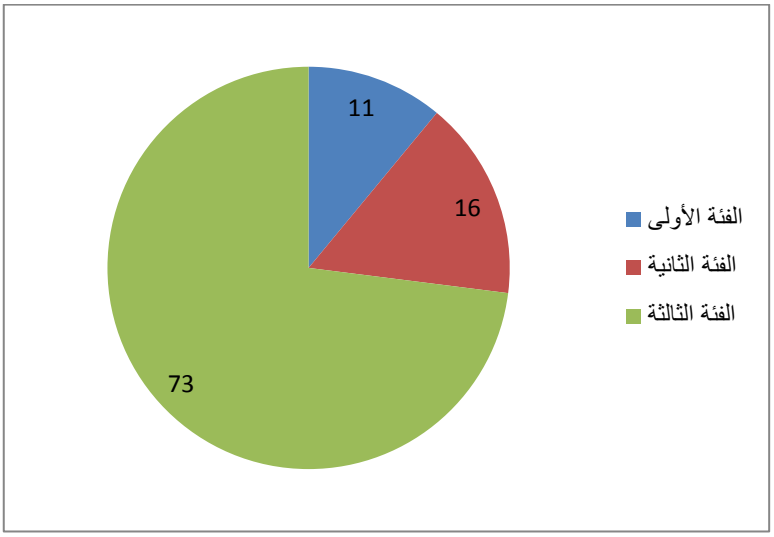

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابقة .

الفرع الثاني : أسباب ظاهرة الفقر في الجزائر

إن الفقر البشري هو نتاج لمجموع التفاوت و اللامساواة فيما بينها في شتى الميادين الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية [1].

و أشكال اللامساواة كثيرة في هذا العالم و الدليل على ذلك تلك الفجوة التي تتسع بين الدول الغنية و الفقيرة، فالثروات و المداخيل العالمية ليست موزعة بشكل متساوي عبر أنحاء المعمورة بالرغم من التطورات الحاصلة على مستوى التقدم التكنولوجي أو في مدى

[1] - PNUD « Vaincre La Pauvreté Humaine » , Rapport Du PNDU Sur La Pauvreté 1998 , Nations Unies New York , 1998 , P 12

الاعترافات الدولية بحقوق الإنسان و العالم يشهد مزيدا من الفقراء الذين تسوء حالتهم أكثر مع مرور الوقت، في حين أن الأغنياء يزدادون ثراء [1].

و دوافع الفقر تختلف من منطقة لأخرى، فنجد بعض الدول تفتقر إلى الموارد الطبيعية، بينما الفقر في الدول الأخرى ما هو إلا نتاج لتقلبات و تغيرات أسعار البترول، أو تطور الصراعات العسكرية، و القائمة طويلة بالنسبة للبلدان التي هي ضحية للاضطرابات الداخلية مما يعرقل و يدمر مجهوداتها المبذولة في مسارها التنموي.

لاشك أن هناك جملة من الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم أي مشكلة، و بذلك فإن دراسة أي مشكلة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، تستلزم الوقوف على الأسباب الكامنة وراء تفاقم هذه المشكلة، و بالتأكيد فإن انتشار الفقر و اتساع نطاقه في الجزائر تقف خلفه جملة من الأسباب، و التي تتفاعل فيما بينها مع مرور الوقت لتشكيل آلية متجددة و مركبة لإنتاج ظاهرة الفقر، و التي من أهم مظاهرها اتساع الشرائح الاجتماعية التي تعاني من الفقر، و من هنا نر أهمية الوقف على أسباب الفقر في الجزائر .

- أسباب تفشي ظاهرة الفقر في الجزائر :

من بين أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور و تفشي ظاهرة الفقر في الجزائر هي كالأتي :

1-حجم الأسرة :

إن حجم الأسرة يعتبر من مسببات الفقر، حيث يؤدي كبر حجم الأسرة و ارتفاع معدلات الإعالة، إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة، و بالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير، و قد تزداد حالة العجز هذا باستمرار و تتفاقم و ينتج عنها الفقر، فأكثر الأسر في الجزائر يعيلها رب الأسرة

[1]- درننج اين ، الفقر و البيئة : **الحد من دوامة الفقر** ، ترجمة : محمد صابر ، الدار الدولية للنشر ، القاهرة ، الكويت ، لندن ، 1991 ، ص 20 .

متقاعد بنسبة 27.9%، يليها رب أسرة ذو معاش بنسبة 16.70%، و في المرتبة الثالثة العامل اليدوي 14.52%، و في حين لا تمثل نسبة الأسر التي يكون فيها رب العائلة يعمل براتب شهري سوى 10.76%، هذا في وقت يخصص المواطن أكبر قسط من مدخوله اليومي أو الشهري للنفقات الغذائية، و التي تفوق ميزانيتها 58%، في حين تقسم نسبة 41% من الميزانية المتبقية بين نفقات السكن، النقل، و الصحة [1].

2- التضخم :

يعرف التضخم بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع و الخدمات معبرا عنها بالنقود، الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود، و بالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأمر و تصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها، و تصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر، فالتضخم سيزيد في عبء الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع، و لقد بلغت نسبة التضخم السنوي في الجزائر في بداية التسعينيات بأكثر من 17% .

3- برامج التصحيح الهيكلي :

تعتبر برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر، و ازدياد معدلاته خاصة في الجزائر، حيث أن تحرير الأسعار ورفع الدعم، عن المواد الغذائية الناتج عن تغيير طبيعة دور الدولة ، أدى إلى تسريح مايقارب500.000 عامل سنة 1995، و غلق أكثر من 503 مؤسسة تضم 96000 عامل، و بدأت ظاهرة البطالة تطفو على السطح مشكلة العنصر الأساسي في الفقر[2].

[1]- تقرير المركز الوطني للدراسات و التحاليل حول السكان و التنمية ، الجزائر ، 2005 .

[2] - Abdelmajid Bouzidi (2000) , les années 90 de l'économe Algérienne , Algérie , ENAG , P85

إن تراجع دور الدولة و ما أنجز عنه قد ساهم في تدهور مستوى معيشة السكان، فإلغاء التدعيمات الغذائية (على سبيل المثال فقط) قد أدى إلى انخفاض القوة الشرائية بنسبة (5/1) ، لاسيما بالنسبة للفئات الأكثر حرمانا .

4- الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر بداية التسعينيات :

عانت الجزائر من أزمة أمنية حادة تعود إلى أحداث أكتوبر 1988، و بعدها تلتها أحداث أخرى زادت من حدة الأزمة و خطورتها، هذه الظروف أدت إلى وجود نسبة كبيرة من الفقر في هذه الفترة .

5- الفساد ة البيروقراطية :

تساهم البيروقراطية في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة، بسبب البطء في التصرف، و تعقيد الإجراءات، و عدم الاكتراث بمصالح المجتمع و المواطنين، و صنف مؤشر إدراك الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية لسنة 2010 (CPI) الجزائر في المركز 105 من أصل 178 دولة شملها التقرير، و رغم تسجيل الجزائر تحسنا نسبيا بإحرازها 2.9 على 10 بالمقارنة مع 2.8 و المركز 111 سنة 2009 ، إلا أن الجزائر لا تزال مصنفة ضمن البلدان الأكثر فسادا في العالم [1].

هذه النتائج تؤثر بدرجة كبيرة جدا على البنية التحتية، و من ثمة على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء من خلال رفعة تكلفة رأس المال، فالفساد يؤذي الفقراء بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادي، يكرس عدم المساواة، يلحق الأذى بتوزيع الإنفاق[2].

[1] - World Development Indicators , 2011 , CPIA , transparency , accountability, and corruption in the public sector rating , http://search .worldbbank.org/all?qterm=raport%20of%20corruption %202011.

[2] – سلطان بلغيث ، **الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر** ، "مجلة علوم إنسانية ، السنة الرابعة ، العدد 32 ، 2 يناير 2007" ، WWW.ULUM.NL بتصرف .

المطلب الثاني : قياس خطوط الفقر و مظاهره على المجتمع الجزائري .

دفع العديد من المهتمين بتقييم أوضاع الفقر و ما يتمخض عنه من إستراتيجيات باتجاه خفض الفقر، محاولة وضع مقاييس متعددة و بديلة بالشكل الذي يحقق مؤشرات كمية لمفاهيمه المختلفة .

الفرع الأول : تقديرات خطوط الفقر .

بالرغم من أهمية خط الفقر في دراسة الفقر في مجتمع ما و تحديد أعداد الفقراء إلا أنه لا يصلح لتقديم دلالات أخرى كمدى الفقر و عمقه و قياس درجة الحرمان .

يقوم خط الفقر بتقسيم المجتمع إلى فئتين، فقراء و غير فقراء، ويعتبر الفرد فقيرا إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، و يطلق على هذا الحد الأدنى بخط الفقر، و أهم أنوع خطوط الفقر هي :

أ- خط الفقر المطلق :

استنادا إلى مفهوم خط الفقر المطلق فقد قدر خط الفقر المطلق في الجزائر عام 1988 ب 2791 دج، حيث قدر في الحضر ب2791 دج، أما في الريف فقد قدر ب 2809 دج، و عند تقديره سنة 1995 وجد أنه يقدر ب 14.827 دج بينما وصل حد الفقر المطلق سنة 2000 ب19.794 دج، هذا الارتفاع في خط الفقر الطلق راجع إلى ارتفاع الحد الأدنى من مستويات الاستهلاك لسد الحاجات الأساسية، أي ارتفاع تكاليف السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الأساسية، من مواد استهلاكية و ملبس، و ذلك راجع لارتفاع أسعار السلع الدولية، و يرجع كذلك لاستمرار التدهور في القوة الشرائية للدينار الجزائري .

ب- خط الفقر الغذائي "الفقر المدقع" :

يأخذ هذا الخط كمرجع سلة من المواد الغذائية التي تسمح للفرد بالاستهلاك حوالي 2160 حريرة يوميا، و القيمة النقدية لهذه العتبة قدرت عام 1988 ب2172 دج للشخص، بحيث قدرت ب2165 دج في الريف و 2181 دج في الحضر، ووصلت هذه العتبة سنة 1995 إلى 10943 دج للشخص، حيث بلغت في الريف 10898 دج للشخص وفي الحضر 10991 دج للشخص، ووصلت هذه العتبة سنة 2000 ب 13905 دج للشخص، حيث بلغت في الحضر ب13946 دج للشخص، وفي الريف ب 13849 دج للشخص [1]. و قد بلغت نسبة الفقراء تحت هذه العتبة ب 5.7% سنة 1998 ووصلت إلى 3.1% سنة 2000، و انخفضت إلى 2.7% سنة 2005، هذا الانخفاض في حد الفقر المدقع راجع إلى ارتفاع عدد الأسر التي تمكنها من البقاء على قيد الحياة .

ج- خط فقر الحد الأدنى "خط الفقر العام" :

يستنتج هذا الخط من عتبة الفقر الغذائي مضافا إليه معامل الميزانية المناسب للنفقات الدنيا غير الغذائية، و الأشخاص الواقعين تحت هذه العتبة يطلق عليهم مصطلح فقراء جدا، هذه العتبة قدرت ب2791 دج للشخص سنة 1988، حيث قدرت في الريف ب2809 دج و الحضر ب2771 دج، و ارتفعت سنة 1995 ب14706 دج، و قدرت نسبة الأشخاص الواقعين تحت هذه العتبة ب 8.1% من المجتمع سنة 1988 و نسبة 14% من المجتمع سنة 1995، و انخفضت النسبة سنة 2000 إلى12.1% من المجتمع [2]. ووصلت النسبة إلى 5.7% سنة 2005 .

[1]- Commissariat à La planification et à La prospective , la pauvreté en 2000 en Algérie , septembre 2004 , P 8

[2]- Boulahbel Bachir , La dynamique de La pauvreté en Algérie , paupérisation des société magrebine , volume4 , CREAD .2006 . P 88

هذا الانخفاض في خط الفقر الحد الأدنى راجع لتحسين بعض الظروف المعيشية للأسر الجزائرية [1].

د- خط الفقر الأعلى :

يأخذ هذا الخط النفقات غير الغذائية بمستوى مرتفع من الحالة السابقة، قدر هذا الخط سنة 1988 ب3215 دج لشخص، حيث بلغ في الحضر 2181دج للشخص و في الريف قدر ب3265 دج للشخص ، بينما قدرت هذه العتبة سنة 1995 ب18191 دج للشخص حيث قدر في الريف ب10895 دج لشخص و 10991دج للشخص في الحضر، و كانت نسبة الفقراء تحت هذه العتبة سنة 1988 تقدر ب 12% من عدد الأسر الفقيرة ارتفعت إلى 22.6% من المجتمع سنة 1995 و إلى 30% سنة 2000 [2]. هذا الارتفاع راجع لأن عدد الأسر الفقيرة ارتفعت تكاليف استهلاكها ليس فقط لسد الحاجات الأساسية الغذائية، و إنما لإشباع الحاجات الأساسية غير الغذائية .

هـ- خط الفقر الدولي :

تعتمد الجزائر على خط الفقر الدولي و هو 1 دولار في اليوم ، حيث تسعى إلى تحقيق الهدف الأول من أهداف الألفية الجديدة بحلول عام 2015 .

و لا يفوتنا أن نذكر هنا أنه و كما أن هناك خطوطا للفقر قامت على أساس المقارنات الوطنية، هناك خطوط للفقر لأغراض المقارنات الدولية، حيث نجد أن هناك خطا للفقر بمبلغ دولار واحد يوميا، و هناك بمبلغ 1.25 دولار يوميا للشخص الواحد يستخدمه البنك الدولي للمقارنة الدولية، و يستند هذا الخط إلى الاستهلاك عن الكفاف، و هناك خط بمبلغ

[1]- المركز الوطني للدراسات و التحليل منى أجل السكن و التنمية ، تقرير حول تقييم المستوى المعيشي و قياس الفقر ، (2005 LSMS)

[2] - Idem . (rapport national sur les objectifs du millénaire pour le déveoppement , Rapport par le gouvernement algérien , Algérie , 2011 , P 24)

2 دولار يوميا، لاستبعاد أثر سعر صرف العملة المحلية من أسعار السلع و الخدمات، يتم تعديل هذا الخط باستخدام مماثلات القوة الشرائية لوحدة العملة في الدولة(PPP) .

الجدول رقم (02): يبين نسبة السكان الجزائريين الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا [1].

البيان	نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار			هدف 2015	نسبة التغيير السنوي 1990-2005	نسبة التغيير المحتاجة لتحقيق هدف 2005
	1981	1990	2005			
الجزائر	3.8	6.2	4.3	3.1	-2.4	-3.3

قدرت نسبة السكان في الجزائر التي تعيش تحت خط أقل من 1.25 دولار يوميا ب3.8% سنة 1981، ذلك راجع لسياسة الرخاء و العيش الأفضل المنادى به في مطلع الثمانينات، و ارتفعت النسبة عام 1990 إلى 6.2%، ذلك راجع إلى الآثار خلفتها الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 على مختلف القطاعات الاقتصادية، مما أدى إلى انخفاض الدخل الفردي بنسب كبيرة، إلا أن هذه النسبة عرفت انخفاضا إلى4.3% سنة 2005، و ذلك راجع لتحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري، بفضل البحبوحة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول .

و ستنخفض هذه النسبة إلى 3.1% لتحقيق هدف الألفية سنة 2015، إذا ما حققت البرامج التنموية أهدافها المرجوة ، مع استمرار ارتفاع أسعار البترول .

[1]- حاجي فطيمة ،مرجع سابق ، ص 146

الفرع الثاني : مظاهر الفقر على المجتمع الجزائري

تعتبر الجزائر من البلدان السائرة في طريق النمو التي تصارع و تحارب ظاهرة الفقر بشتى الوسائل إلا أن هذه الظاهرة في تزايد و تفاقم مستمر و أكبر دليل على هذه الآثار و المظاهر الناتجة عن تفشي ظاهرة الفقر .

أولا : تفشي الأمراض الاجتماعية

يدفع الفقر بالإنسان إلى الوقوع في بعض الآفات و الأمراض الاجتماعية و المتمثلة في :

1- **الجريمة** : تؤكد العديد من الدراسات المختصة وجود تناسب طردي بين كل من ظاهرة الفقر و الجريمة، فكلما زادت نسبة الفقراء تفشت الجريمة بكل أشكاله، حيث أجمع معشر الأطباء النفسانيين على أن الفقر و الحرمان يدفعون الإنسان إلى ارتكاب الجرائم من أجل الحصول على ما يريدون حتى و لو كان مبلغا صغيرا من المال، و تنتشر هذه الظاهرة أكثر لدى فئة الشباب و المراهقين .
2- **التشرد و التسول** : عرفت الجزائر ارتفاعا كبيرا في عدد المتسولين و المتشردين، إذ نجدهم بأعداد هائلة في المقاهي، المساجد، الأسواق و جميع الأماكن التي يتجمع فيها الناس، و نلاحظ أن عددهم في زيادة مستمرة منذ سنة 2000 إلى غاية 2014.
3- **تعاطي المخدرات** : إن المعاناة التي يعيشها الفقير الجزائري تدفع به إلى تعاطي المخدرات من أجل نسيان الحالة التي يعيشها، بسبب إدمانه عليها لا يستطيع تركها فيلجأ إلى السرقة و مختلف الجرائم من أجل الحصول عليها .
4- **الطلاق** : ارتفاع تكاليف المعيشة، و معانات رب الأسرة البطالة و بالتالي الفقر يسبب القلق و المشاكل العائلية ما ينتهي بتفكيك الأسرة .

ثانيا : انخفاض المستوى التعليمي و الثقافي

بالرغم من أن التعليم في الجزائر مجاني، إلا أن بعض العائلات لا تستطيع توفير الأدوية اللازمة للدراسة، و تحمل مختلف التكاليف و النفقات من إطعام و ملبس، ما يدفع بالأطفال إلى التسرب المدرسي في سن مبكرة مما يزيد انتشار الجهل و الأمية و البطالة، كما أن انعدام الوسائل التعليمية الحديثة و المتطورة و اكتظاظ التلاميذ داخل الأقسام التي يصل عدد التلاميذ فيها أحيانا إلى 50 تلميذ في القسم أدى إلى ضعف و تراجع المستوى التعليمي الجزائري .

ثالثا : انخفاض المستوى الصحي

إن الوضع في الجزائر في تدهور مستمر و هذا ما يظهر من خلال :

- عدم توفر بعض الخدمات الصحية .
- ارتفاع أسعار الأدوية وندرة توفر أخرى .
- انخفاض نسبة التأمين عن العلاج لأصحاب الدخل الضعيف .
- ارتفاع مصاريف الفحص من تحليل و أشعة طبية .
- الاكتظاظ في المستشفيات العمومية الأمر الذي يؤدي طول مد العلاج و في بعض الأحيان يموت الشخص قبل أن يحين موعد علاجه أو جراحته .
- نقص الأطباء و الجراحين المختصين الأمر الذي يطلب السفر للخارج من أجل العلاج و هذا يتطلب تكاليف باهظة .

الفرع الثالث: خصائص الفقر في الجزائر

لتحديد الأرقام حول خصائص الفقر في الجزائر اعتمدنا على دراسة المركز الوطني للدراسات و التحليل من أجل السكن و التنمية، الذي قام بإعداد دراسة لتقييم المستوى المعيشي و الفقر سنة 2005، بالإضافة إلى استخدام بيانات برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول التنمية البشرية لسنة 2005 .

حدد التقرير عددا من الاتجاهات و الخصائص الأخرى المتعلقة بالتغييرات في نطاق و توزيع الفقر في الجزائر سنة 2005، لخصتها كالآتي [1]:

1- ارتفاع عمق الفقر في المناطق الريفية عنها في المنطقة الحضرية، حيث نجد 22.7% في المدن مقابل 22.3% في المناطق الريفية، أما فيما يخص شدة الفقر فهي عالية بشكل طفيف في المنطقة الريفية بنسبة 9.4% مقابل 9.2% في المنطقة الحضرية، و ذلك راجع لارتفاع نسبة الأمية في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، بالإضافة إلى أن النشاط الغالب في هذه المناطق هو الزراعة، و بالتالي تنخفض دخول أصحاب هذه المهنة .

2- يركز مفهوم النمو الموالي للفقراء على أنواع اللامساواة البنيوية التي تحرم الفقراء و المجموعات المهمشة من فرص مواتية للمساهمة، و المشاركة على أسس أكثر إنصافا، إذ يضع إعادة التوزيع جنبا إلى جنب مع النمو [2].

في الجزائر لم يكن النمو مواليا للفقراء في الثمانينيات و التسعينيات فقد استفاد الأفراد من غير الفقراء من نتائج النمو الاقتصادي، و ابتداء من الألفية الثالثة و حسب دليل

---

[1]- المركز الوطني للدراسات و التحليل من أجل السكن و التنمية ، تقرير حول تقييم المستوى المعيشي و قياس الفقر ، مرجع سابق .

[2]- برنامج الأمم المتحدة الائتماني ، **تقرير التنمية البشرية لعام 2007** ، منشورات برنامج الأمم المتحدة الائتماني ، نيويورك ، 2007 ، ص 64-65

جيني تراجعت اللامساواة في الجزائر من خلال تغير مؤشر جيني و الذي انتقل من 35.7% سنة 1995 إلى 31.8% سنة 2005، مما يدل على ارتفاع الحصة التي حصل عليها الفقراء و بدوره هذا يؤدي إلى تخفيض نسبة الفقر .

3- فيما يخص دخل الأسرة وجد أن الدخل السنوي للأشخاص العاملين بشكل مؤقت قدر ب117900 دج بينما يقدر الدخل السنوي الموظفين ب443272.73 دج، و يرتفع مستوى الدخل أكثر في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية، حيث قدر ب268059.74 دج في المناطق الحضرية مقابل 213561.22 دج في المناطق الريفية .

4- تتوزع نفقات الاستهلاك على شكل 41.8% تخص شراء نفقات منتجات غير غذائية، و تنقسم إلى نفقات السكن و التي تأتي في المرتبة الأولى بنسبة 23.6%، ثم تأتي نفقات النقل و الاتصال بنسبة 16.45%، بعدها نفقات الصحة بنسبة 15.9%، بينما تشمل النفقات الغذائية و التي تمثل 58.22% من الميزانية الكلية، فشكلت الحبوب المرتبة الأولى بنسبة 25.46%، الحليب و مشتقاته نسبة 13.68%، الخضر الجافة 13.60%، اللحوم بنسبة 10.12%، بينما تمثل الفواكه 6.44%، و الخضر الطازجة نسبة 5.1% .

5- و فيما يخص العلاقة الترابطية بين الفقر و البطالة و التوظيف نجد أن مشكلة الفقر لا تتوقف عند العاطلين عن العمل، بل تعدت إلى أولئك العاملين بأجر في القطاع العام المنظم، بالإضافة إلى جزء من العاملين في القطاع غير المنظم، و الحرفيين، و العمال الموسميين .

6-كما يعتبر التعليم أكثر المتغيرات ارتباطا بالفقر في الجزائر حيث يرتبط معدل الفقر عكسيا بمستويات التعليم، بحيث يؤدي أي تحسين طفيف في المستوى التعليمي إلى تراجع أعداد الفقراء، و قد وجد التقرير أن الأسر الفقيرة تتميز بالمستويات التعليمية

الأولى و الثانية " بدون تعليم " و تعليم قرآني، بينما الأسر الغنية معنية بكل المستويات الأخرى ، خاصة بالمستوى السادس " دراسات عليا " .

7- ترتبط قياسات الفقر بصورة وثيقة بحجم الأسرة المعيشية، فالأسرة التي تتكون من فرد واحد لا تعاني عمليا من الفقر، في حين ترتفع معدلات الفقر مع زيادة حجم الأسرة ، فتصل إلى حوالي ربع الأفراد الذين يعيشون في أسرة يزيد عدد أفرادها عن عشرة أشخاص، كما تعيش الغالبية العظمى من الفقراء في أسر يتكون عدد أفرادها من 7.64 شخص في المتوسط [1].

8- و من حيث الخدمات الأخرى مثل صنف السكنات، وجد التحقيق أنه من بين 549 أسرة فقيرة أكثر من 50% تشغل بيوتا تقليدية، و من حيث مصدر التزويد بالماء نجد أن الأسر الغنية تتزود بالمياه الصالحة للشرب عن طريق عداد داخل البيت، بينما الأسر الفقيرة فتتزود من آبار غير محمية من منابع المياه و الأنهار، أما من حيث صنف المحروقات المستعملة وجد أن الأسر الغنية تعتمد بشكل خاص على غاز المدينة، بينما تعتمد الأسر الفقيرة على الفحم، بقايا الحصاد [2].

9- في حين بدت أوجه التباين الإقليمية واضحة على خريطة الفقر في الجزائر، حيث ظهرت بعض أوجه التباين في مستويات الفقر داخل المناطق، فوصلت نسبة الفقر إلى أعلى مستوى لها في بلديات الهضاب الوسطى ب 32.7%، و في الجنوب الشرقي بنسبة 13.7% .

[1] - Rapport de synthèse , l'affinement de la carte de la pauvreté , Alger , mars 2006 , P 6

[2] - وزارة التشغيل و التضامن الوطني سابقا ، **نتائج التحقيق حول مستوى المعيشة و قياس الفقر LSMS2005** ، مرجع سابق .

و هذا لا يعني أن تشخيص الأسباب بمعزل عن رؤية حقيقية لحجم الظاهرة و خصائصها، و ذلك لضمان نجاح الحلول و المعالجات المقترحة، و من الجدير بالذكر أن المعلومات الإحصائية المتوافرة لا تسمح بتشخيص حالة الفقر في الجزائر، بل إن أحد أوجه الفقر هو فقر المعلومات الدقيقة حول هذه الظاهرة .

و إن ما يجب إدراكه دائما عند تحديد أسباب الفقر، أنه ليس نتاج عوامل محلية فحسب، بل أيضا نتاج التقسيم الدولي للعمل، و أن تيار العولمة ليس آنيا مستمرا مهيمنا من خلال مؤسساته الدولية، حيث لا تضم السياسة و الأسواق، بل تهدف إلى السيطرة على المجتمعات نفسها [1].

المبحث الثاني : السياسات الاجتماعية لمكافحة الفقر في الجزائر

تعرضت الجزائر مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي لجملة من الصدمات الداخلية و الخارجية، انعكست بحدة على مستوى معيشة السكان التي تراجعت إلى حد كبير وتوسعت معها ظاهرة الفقر بحوالي إلى الضعف حيث انتقلت نسبة السكان الذين يعيشون دون الحد الأدنى لمستوى الفقر المطلق من 12.2 % سنة 1988 إلى 22.6 % سنة 1995 .

و صنفت الجزائر حسب التقرير العالمي للتنمية البشرية سنة 2002 في المرتبة 106 بينما احتلت المرتبة 100 سنة 1999، كما تضاعفت الفوارق الاجتماعية حيث أن الخمس الخامس من المجتمع أصبح يستحوذ على ما يقارب 50 % من المداخيل بينها بتحصيل الخمس الأول على الأقل من 7 % من المداخيل و الباقي موزع عل الفئات المتوسطة .

[1] – عدنان ياسين مصطفى ، **الفقر و المشكلات الاجتماعية** ، بحيث مقدم في ندوة الفقر و الغنى في الوطن العربي ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، ص 162.

إن خطورة هذا الوضع و تزايد حدته، دفع السلطات العمومية للاهتمام أكثر بهذه الظاهرة، وسطرت من أجل ذلك استراتيجيات وطنية تقوم مجاورها على برامج تنصب إلى الأساسية للفئات المحرومة من السكان و المتصلة: بالقرض المصغر، الفلاحة، السكن، التكوين، الصحة ...الخ .

وفي بحثنا هذا ركزنا على سياسات متعددة الجوانب في مواجهة الفقر و الحد منه، بحكم أن برامجها أكثر فعالية في الميدان، و تظهر أثارها بشكل مباشر في الحد من الفقر في المجتمع، فمستوى المعيشية يقاس من حيث الدخل و من حيث الخدمات المتوفرة و سعرها و نوعيتها بالمقاييس العالمية .

المطلب الأول : الشبكة الاجتماعية[1].

تعتبر هذه الشبكة عبارة عن إعانة مباشرة للدولة تمنح شهريا للعائلات المحرومة و بدون دخل و ذلك من خلال تخصيص إعانات و تعويضات مالية تهدف في مجملها إلى حماية و تدعيم الفئات الأكثر فقرا و الأكثر تضررا نتيجة للقيود التي فرضها برنامج التعديل الهيكلي ، نتيجة لهذا الاختلال ظهرت مفارقة كبيرة من حيث الأجور و المداخل المتاحة، الشيء الذي أدى إلى تدهور القدرة الشرائية و أتساع جيوب الفقر، الذي أصبح يمس أكثر من 25 % من الجزائريين .

في سنة 1994 تم إدخال تعديلات على التعويضات الثلاث الأولى لتصبح على عاتق المستخدمين، بينما تم استبدال التعويض للفئات الاجتماعية بدون دخل بنوعين من المساهمات و هما: المنحة الجزافية للتضامن، و كذا التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة، و قد أسندت مهام تسيير الشبكة الاجتماعية **لوكالة التنمية الاجتماعية** في جانفي 1997، و التي أصبحت تسير برامج من أهمها :

[1]– وكالة التنمية الاجتماعية ، **دليل الإجراءات العامة لوكالة التنمية الاجتماعية لسنة 2003** ، الجزائر ، ص 4

1- برنامج المنحة الجزافية للتضامن Allocation Forfaitaire de solidarité AFS:[1]

خصصت هذه المنحة في إطار جهاز دعم الدولة للفئات المحرومة التالية :

- أرباب الأسر أو الأشخاص الذين يعيشون وحدهم و ليس لهم دخول .
- الأشخاص المعاقين حركيا و غير القادرين على العمل .
- أرباب الأسر أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم و ليس لهم دخل و الذين يزيد سنهم عن 60 سنة .
- النساء المسؤولات عن أسرهن و اللاتي ليس لديهن دخول مهما كان سنهن .
- العائلات الضعيفة الدخل و التي لديها شخص أو مجموعة أشخاص معوقي يزيد عمرهم عن 18 سنة .
- تراوحت قيمة هذه المنحة من 900 دج في الشهر سنة 1996 إلى 1000 دج سنة 2001 ، ووصلت في مارس 2009 إلى 3000 دج/شهريا، و قدرت العلاوة المضافة لكل شخص متكفل ب 120 دج/شهريا.
- القاصر و المعوقين أو الذين لديهم مرض مزمن و لديهم أكثر من 18 سنة، بالإضافة إلى مالكي بطاقة الإعاقة و ليس لديه أية موارد .

2- برنامج التعويضات للنشاطات ذات المنفعة العامة Indemnité pour Activité d'intérêt Général IAIG:[2]

يدفع هذه التعويض للأشخاص في سن العمل ، و يخص كذلك السكان الفقراء الذين يتمتعون بلياقة بدنية حسنة و ليس لهم شغل و يقتصر على فرد فقط في كل أسرة ، كما تم

---

[1]- Agence de développement social , Programme d'appu au développement socio-économique , L ocal du Nord est Algérien évaluation des besoins en formation de l'Agence de développement social , département des opérations du projet D.O.P , référence marché de service 001/ADP/06 , LOTS N° 1.2009 ?, P 7

[2]- حاجي فطيمة ، مرجع سابق ، ص 167

تحديد مبلغ التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة سنة 2001 ب 3000 دج، لكل مستفيد بعدما كان يقدر ب 2800 دج للفترة من 1995 إلى 2000، ووصل المبلغ إلى 5000 دج سنة 2011 .

3- برنامج الأشغال العمومية ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة (TUP – HIMO):

و هو برنامج تشغيل مؤقت يعتمد على كثافة اليد العاملةّ ، موجه للشباب البطال من عديمي المؤهلات العلمية و المهنية و خاصة في المناطق النائية، من وظائفها صيانة الطرق، الغابات ، الفلاحة و الري، و ذلك بالتعاون مع صغار المقاولين أين يتحصل العاملون من خلال نشاطهم على راتب يقدر ب 10.000 دج [1].

تجسد هذا البرنامج ابتداء من سنة 1997 و هو مسير من قبل وكالة التنمية الاجتماعية، بهدف هذا البرنامج إلى الخلق المكثف للشغل في المناطق المحرومة و يشمل [2]:

- إنجاز ورشات صغيرة الحجم في مجالات الصيانة، و إصلاح الطرقات، التطهير، التهيئة العمرانية ، الزراعية ، الغابات ، الري ، صيانة الأملاك العقارية و الحضرية .
- يقارب الأجر المخصص لهؤلاء العمال في الورشات الأجر الوطني الأدنى المضمون .
- يمكن المبدأ الأساسي للأشغال العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة في التكفل بالأشغال اليدوية البسيطة، التي لا تتطلب لانجازها تكوينا معينا أو خبرة مسبقة، يتم اختيار المشاريع المؤهلة للتمويل من طرف وكالة التنمية الاجتماعية وفقا لمجموعة من الشروط هي [3]:

---

[1]- الموقع الالكتروني : https://platform.amanhal.com/Files2/94681 الصفحة 3 .

[2]- حاجي فطيمة ، مرجع سابق ، ص 167

[3]- وكالة التنمية الاجتماعية ، **دليل الإجراءات العامة لوكالة التنمية الاجتماعية لسنة** 2003 ، الجزائر ، ص12 .

- أن تتحقق نتائج إيجابية مقابل تكلفة مخفضة .
- استعمال مكثف لليد العاملة بحيث تمثل التكاليف الأجرية نسبة 60% من التكلفة الإجمالية .

4-الوظائف المأجورة بمبادرة محلية ESIL :

و هو برنامج يدعم الجماعات المحلية في مواجهة البطالة و خاصة فئات الشباب عديمي المؤهلات أو ذو المؤهلات البسيطة، حيث يعملون في نشاطات ذات منفعة عامة على البلدية، و هو برنامج شبيه ببرنامج النشاطات ذات المنفعة العامة التابعة لوكالة التنمية الاجتماعية [1].

منذ سنة 1990 تبنت الحكومة برنامجا خاصا للتخفيف من حدة البطالة، و ذلك من خلال إنشاء صيغة جديدة لإدماج الشباب في الحياة المهنية، و يهدف هذا البرنامج إلى إنشاء وظائف المأجورة بمبادرة محلية، لدى المؤسسات أو الإدارات المحلية لمدة تتراوح من 3 إلى 12 شهرا، إلا أن هذه الوظائف المنشأة مؤقتة و تتركز في مجملها في القطاع الخدمي [2].

5- الأشغال الموسمية بمبادرة محلية :

وصغ هذا البرنامج في بداية سنة 1999 و هو مصمم كأداة للخلق المكثف لمناصب الشغل، يهدف هذا البرنامج إلى إدماج المهن للشباب البطال بدون مؤهلات، من خلال

[1]- الموقع الالكتروني : https://platform.amanhal.com/Files2/94681 الصفحة 3 .

[2]- وكالة التنمية الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص 14

أشغال مؤقتة تمكنهم من اكتساب تجربة، و الحصول على عمل دائم على مستوى بلدية إقليمهم [1].

6- برنامج عقود ما قبل التشغيل Contrat de Pré Emploi CPE

ظهر هذا البرنامج ابتداء من سنة 1998، و هو موجه لفئة الشباب طالب العمل و المتخرجين من الجامعات، و كذا التقنيين السامين المتخرجين من المعاهد الوطنية للتكوين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و 35 سنة .

و يهدف إلى تمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة المهنية تسهل لهم الإدماج النهائي في مؤسسات عامة أو خاصة مع تكفل الدولة بأجورهم و تأمينهم الاجتماعي طيلة مدة تعاقدهم قبل تشغيلهم، و هو من أهم البرامج الموجهة أساسا للحد من بطالة الشباب و خاصة ذوا المستويات التعليمية الجامعية [2].

كما أن هؤلاء الشباب المدمجون في هذا البرنامج يكونون في وضعية ما قبل التشغيل لدى مستخدمي القطاع العمومي و الخاص، لفترة أولية مدتها 12 شهرا قابلة للتجديد لفترة 6 أشهر، و ابتداء من أفريل 2004 أصبح العقد سنة، و قابلة للتجديد لمدة سنة في المناصب الإدارية، و6 أشهر في القطاعات الاقتصادية العامة و الخاصة[3].

- إن هذه البرامج تغيرات مع مرور الزمن منها من مازالت في حيز التطبيق ومنها من تغير تسميته و منها من حذف، و سنتناول هذه البرامج التي مازالت تسير من طرف وكالة التنمية الاجتماعية من خلال الفصل الثالث .

[1]- حاجي فطيمة ، مرجع سابق ، ص 168 .

[2]- الموقع الالكتروني : https://platform.amanhal.com/Files2/94681 الصفحة 3 .

[3] - Agence développement social , programme d'appu . Op . Cit .P 9.

المطلب الثاني : القرض المصغر المسير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM :

يعرف القرض المصغر على أنه التمويل المصغر من أجل فتح طريق وصول مجموعة من الخدمات المالية إلى تلك الفئة من الأفراد المستبعدين و الفقراء و البطالين، من أجل تمويل إنشاء و تطوير مشاريع استثمارية و تطوير مشاريع استثمارية صغيرة مدرة للدخل من أجل تلبية الحاجيات الأساسية على الأقل، و بالتالي تحقيق الرفاه و الاستقرار في المجتمع .

وضع الترتيب الخاص بالقروض المصغرة سنة 1997، تم تسييره من قبل وكالة التنمية الاجتماعية لعدة سنوات، و قد أعيد النظر في هذا الترتيب عام 2003 و الذي أدى إلى إنشاء هيئة متخصصة، و هي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، تحتوي هذه الوكالة على 10 فروع جهوية، وهي ممثليات على مستوى الولاية و على خلايا مرافقة على مستوى الدائرة [1].

و من جهة أخرى أبرزت سياسة القرض المصغر التي اعتمدتها الجزائر كأداة لمحاربة الفقر من خلال إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كآلية لمساعدة الأشخاص المتواجدين في حالة بطالة أو في حالة شغل غير مستقر أو عديمي الدخل، لاسيما شريحة النساء [2].

من أجل تعزيز نشاط الوكالة قامت الدولة بإنشاء صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر، عن طريق المرسومين التنفيذيين 04-16 و 05-02 المؤرخين في 2004/10/22 و 2005/01/03 الذي تضمن ما يلي :

[1] – حاجي فطيمة ، مرجع سابق ، ص 169

[2] – الموقع الالكتروني : وكالة الأنباء https://www.djaziress.com/aps/449862

- تضمن البنوك تعويض 85 % من القروض التي تمنحها للمستفيدين الذين يقدمون مشاريع تتراوح تكلفتها ما بين 100000 دج و 400000 دج [1].
- يوجه القرض المصغر للأشخاص البالغين من العمر 18 سنة و أكثر و الذين هم في حالة بطالة، أو في حالة شغل غير ثابت، أو عديمي الدخل و بشكل خاص للمرأة، و الأشخاص الذين يرغبون في خلق شغل خاص بهم، كما يوجه القرض المصغر أيضا للأشخاص الذين لهم دخل صغير، و كذا مداخيل غير ثابتة .

الجدول 02 : أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر حسب أخر التعديلات .

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
100000دج	جميع الأصناف (شراء مواد أولية)			%100	
1000000دج	الأصناف الأخرى	%1	%70	%29	%20
	الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة	%1	%70	%29	%5(مناطق خاصة)

المصدر : www.angem.dz2011.

تتمثل أهم الفوائد و المساعدات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر في الأتي [2]:

- يمنح القرض البنكي بنسبة فائدة مخفضة تقع على عاتق المستفيد (من 5 % إلى 20 % من نسبة الفائدة المحددة من طرف البنك و ذلك حسب الحالات)، فيما تتحمل الخزينة العمومية فارق نسبة الفائدة التجارية .
- يمكن منح سلفة فوائدها قدرها 20 % من التكلفة الاجمالية في بنك التمويل الثلاثي .
- تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء مواد أولية مقدرة ب 100 % من التكلفة الاجمالية للمشروع ، و التي لا يمكن أن تفوق مائة ألف دينار جزائري .

[1]– رسالة الوكالة ، مجلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، العدد 01 ، الجزائر ، 2007 ، ص 2 .

[2]– حاجي فطيمة ، مرجع سابق ، ص 171

- يمنح تأجيل لمدة (03) سنوات لتسديد القرض البنكي الأصلي، و تأجيل لمدة سنة واحدة لدفع الفوائد .
- الاستفادة من التكوينات في مجال تسيير المؤسسة و المشاركة في الصالونات و المعارض التي تنظمها الوكالة .

أهداف القرض المصغر :

- **الهدف السياسي :** البحث عن الاستقرار و الشراكة الاجتماعية عن طريق تشجيع سكان الأرياف للعودة إلى أراضهم.
- **الهدف الاقتصادي :** و يتم ذلك بإنشاء نشاطات مختلفة و تحسين الوضعية المعيشية عن طريق رفع الدخل الفردي من أجل زيادة ثروات البلاد .
- **الهدف الاجتماعي :** تحسين المداخيل و ظروف الحياة للفئات الضعيفة و خاصة لذوي الدخل المحدود [1].

المطلب الثالث : الضمان الاجتماعي [2]

الضمان و يضمن الضمان الاجتماعي في الوقت الراهن تغطية واسعة، و يستفيد أكثر من 90 % من السكان من آثار إعادة التوزيع في هذا النظام .

1- التقاعد :

إن نظام التقاعد مفتوح للعمال الأجراء في القطاعين العام و الخاص (الصندوق الوطني)، و للعمال المستقلين المنخرطين في صندوق التأمينات الاجتماعية لغير الأجراء .

[1]- موسى بن منصور ، توفيق براهيم شاوش ، الملتقى الدولي **حول دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمنا إطار المالية الإسلامية** ، جامعة البشير الابراهيمي ، الجزائر ،2013 ، ص 4 .

[2]- حصر وري نادية ، مرجع سابق ، ص 127

- مهام الصندوق الوطني للتقاعد

تنص المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم07/92 عل أنه يتولى الصندوق الوطني للتقاعد في إطار القوانين و التنظيمات السارية المهام التالية :

- ✓ تسيير معاشات و منح التقاعد و كذا معاشات و منح ذوي الحقوق .
- ✓ ضمان عملية التحصيل و المراقبة و نزعات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التقاعد .
- ✓ تطبيق الأحكام المتعلقة بالتقاعد المنصوص عليها في المعاهدات و الاتفاقيات الدولية في مجال الضمان الاجتماعي .
- ✓ القيام فيما يخصه بضمان إعلام المستفيدين و المستخدمين .
- ✓ تسيير صندوق المساعدات و الإغاثة .

2- التأمين على البطالة :

يقوم عل تسيير هذا البرنامج الصندوق الوطني للتأمين على البطالة و هذا البرنامج يعمل على تقديم مداخيل تعويضية للأجراء الذين فقدوا علمهم في القطاع الاقتصادي و هم يتقاضون منحة بطالة لمدة 18 شهرا، و يمكن أن يتلقوا تكوينا لتحسين درجة تأهيلهم و امتلاك معارف تسمح لهم بالتكيف مع متطلبات السوق .

*** الصندوق الخاص بالضمان الاجتماعي [1]:**

أنشئ هذا الصندوق سنة 1993 و هو يشكل آلية هامة في محاربة الفقر و الإقصاء، و هذا بتدخله المتعدد القطاعات، و الذي يمكن إدماج السكان المحرومين في المحيط الاجتماعي، و الاقتصادي عن طريق :

[1]- حاجي فطيمة ، مرجع سابق ، ص 171-172

- تنمية المناطق المعزولة .
- تحسين الأوضاع المعيشية لسكان المناطق المحرومة، و ذلك بالمساهمة في تحسين عملية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية (تمدرس، علاج، ماء صالح للشرب، تطهير).
- التكفل بالسكان المحرومين كالأشخاص المعوقين، المسنين، النساء المنعزلات، الأطفال في وضعية صعبة، الأشخاص ذو الأمراض المزمنة، الأشخاص بدون مأوى.
- المساعدات لفائدة الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي عن طريق تمويل مشاريع جمعوية .

و بهذا فإن الصندوق يتدخل في الآتي :

- نشاطات التضامن المدرسي (نقل مدرسي، منح، أدوات مدرسية، وجبات الأطفال المتمدرسين .... إلخ)
- نشاطات تضامنية خلال شهر رمضان كفتح مطاعم لفائدة العائلات المعوزة .
- المساعدات في السكن لفائدة الفئات الاجتماعية المحرومة .
- الربط بشبكات المياه الصالحة لشرب و التطهير و الغاز الطبيعي و الكهرباء في المناطق الريفية المحرومة و المعزولة .

و تتمثل مصادر تمويل الصندوق من :

- الحاصل من المساهمة في التضامن الوطني .
- الحاصل من رسوم التضامن التي جاء بها قانون المالية لعام 1990 .
- المساهمات الإدارية لكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين .
- حصيلة الإدارات الناجمة عن عمليات البيع للممتلكات العمومية .

المطلب الرابع : دور صندوق الزكاة الجزائري في مكافحة الفقر .

الزكاة أسلوب من أساليب الاقتصاد الإسلامي بحيث تساهم في التكافل الاجتماعي الذي يوفر مستوى أفضل للنشاط الاقتصادي و معيشة لائقة للأفراد، و قد اتضح من خلال تناول الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للزكاة و آثارها على تداول النفوذ، إن لها أهمية كبيرة في المجتمع، مما يحتم ضرورة الاهتمام بها، و قيام مؤسسات تتولى تنظيم هذه الفريضة تحصيلا و توزيعا، و بالتالي فهي بمثابة مؤسسات خيرية تهدف إلى إحياء فريضة الزكاة و ترسيخها في أذهان المسلمين و في معاملاتهم و الوقوف إلى جانب الفقراء و المحتاجين .

الفرع الأول : التعريف بصندوق الزكاة الجزائري

على مستوى الجزائر و باجتهاد من وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف و بمحاولة المساهمة في التخفيض من نسبة الفقر، تم إنشاء صندوق الزكاة و تعميمه على مستوى التراب الوطني سنة 2003 معتمدة تجارب بعض الدول العربية و الإسلامية التي سبقتها في هذا المجال و بفضله يرجو القائمين عليه أن تكون هذه السياسة ملائمة و فعالة في التصدي لمشكلة الفقر بالجزائر

أولا: صندوق الزكاة الجزائري هو [1]:

- مؤسسة اجتماعية دينية .
- أنشأ بناءا على القانون المنظم للمؤسسة المسجد .
- أيضا على المهام الموكلة إلى معالي وزير الشؤون الدينية و الأوقاف التي من بينها إقامة الشعائر الدينية .
- ينشط تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف .

[1]– رزيق كمال ، **التعريف بصندوق الزكاة** ، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي : **الجوانب التنظيمية لصناديق الزكاة في الوطن العربي** ، لبنان ، 2005 ، ص 2 .

- ينشط تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف .
- يهتم بجمع الزكاة .
- توزيعها و استثمارها لصالح المستحقين .
- المزكون ابرز العناصر المكونة للجانه في كل مؤسسة .

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، و التي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، و يتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية هي [1]:

1- **اللجنة القاعدية** : و تتكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث لجنة مداولاتها من : رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلين عن المركزين .

2- **اللجنة الولائية** : و تكون على مستوى كل ولاية، و توكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية .

3- **اللجنة الوطنية** : نجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، الذي يعد الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر .

ثانيا: موارد صندوق الزكاة .

*** تتكون موارد صندوق الزكاة من :**

- الأموال التي يرغب المسلمون في أدائها من تبرعات وصدقات .
- الميزانية العامة للدولة .
- التبرعات و الهبات و الإعانات .

[1]- وداد عباس ، **سياسات مكافحة الفقر دراسة حالة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير** ، جامعة سطيف 1 ، مجلة الندوة للدراسات القانونية ، العدد الأول لعام 2014 ، ص 14 .

- عوائد ممارسة الصندوق للأنشطة التي لا تتعارض مع أهدافه .

*** يتم جمع أموال الزكاة في الصندوق عن طريق [1]:**

1- **عن طريق الحسابات البريدية الجارية** : لكل لجنة ولائية لصندوق الزكاة حساب بريدي جاري تصب فيه الزكاة مباشرة .

2- **الصناديق المسجدية للزكاة** : في كل مسجد يوجد عدد من الصناديق تصب فيها زكاة المحسنين و تحصى يوميا بمحضر رسمي، لتصب في اليوم الموالي في الحساب البريدي الولائي، حيث يتسلم إمام المسجد القسيمة التي تدل على أنه دفع أموال الزكاة إلى الصندوق، و يمكنه أن يساعد الهيئة في الرقابة بأن يرسل نسخة منها إلى اللجنة القاعدية أو الولائية أو الوطنية .

3- **الجالية الجزائرية بالخارج** : فيما يخص الجالية الجزائرية فقد تم وضع حسابات خاصة، ثم تحول أرصدة هذه الحسابات إلى حساب صندوق الزكاة بالجزائر .

4-**الصك (الشيك)** : يهدف الصك لمكتب البريد عليه ما يلي :

- رقم حساب صندوق الزكاة التابع لولاية إقامتك .
- المبلغ المدفوع بالأرقام و الحروف

ثالثا : طريقة التوزيع [2].

يتم صرف أموال الزكاة بناء على المداولات النهائية للجنة الولائية إلى :

- العائلات الفقيرة : و هذا حسب الأولوية ، ذلك بإعطائها مبلغا سنويا أو سداسيا (كل 6 أشهر)، أو ثلاثيا (كل 3 أشهر) .

[1]- وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف على الموقع : WWW.MARWAKF –DZ . ORG

[2]- وداد عباس ، مرجع سابق ، ص 14 -15 .

- الاستثمار لصالح الفقراء : جزء من أموال الزكاة سيخصص للاستثمار، و ذلك دائما لصالح الفقراء، كأن نعتمد طريقة القرض الحسن، أو شراء أدوات العمل للمشاريع الصغيرة و المصغرة .

تصرف الزكاة في الجزائر حسب النسب التالية :

الحالة الأولى : إذا لم تتجاوز الحصيلة الولائية 5 مليون دج :

- 87.5 % توزع على الفقراء و المساكين .
- 12.5 % تخصص لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق .

الحالة الثانية : إذا تجاوزت الحصيلة الولائية 5 مليون دج :

- 50 % توزع على الفقراء و المساكين (مبالغ ثابتة)
- 37.5 % توزع على شكل قروض حسنة على القادرين على العمل .
- 12.5 % تخصص لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق .

حصيلة صندوق الزكاة في الجزائر منذ إنشائه في 2003، كما ارتفع عدد العائلات الفقيرة المستفيدة من حصيلة الزكاة .

الفرع الثاني : إجراءات و تدابير عامة لتفعيل دور صندوق الزكاة للحد من الفقر

أن وصول أي مؤسسة إلى الأهداف المرجوة، يحتاج إلى الكثير من الجهود التي ترسم أهدافه على أرض الواقع، و مؤسسة صندوق الزكاة تعتبر من بين المشاريع الجديرة بالاهتمام نظرا للدور الذي تؤديه في القضاء على الكثير من المشكلات الاجتماعية، و مشكل الفقر على رأسها .

بالرغم من الايجابيات التي حققها صندوق الزكاة الجزائري إلا أنه بحاجة إلى الاهتمام وجهود أكبر، و في هذا الإطار نقدم بعض الاقتراحات تساعد في تفعيل صندوق الزكاة الجزائري في حل المشكلات الاجتماعية عموما و الحد من ظاهرة الفقر خصوصا، تتمثل في [1]:

أولا : توعية المواطنين بأهمية و مصداقية صندوق الزكاة :

- توصيل الفهم الكافي للمواطن بأبعاد الصندوق بالمشاركة في جميع وسائل الإعلام المسموعة و المرئية و المقروءة (إذاعة، تليفزيون، جرائد) و من خلال الندوات و الحصص التي يديرها المختصون في مجال الاقتصاد و المالية .
- القيام بعمليات التوعية و التحسيس بأهمية مؤسسة صندوق الزكاة في المساجد من طرف الأمام عن طريق خطب الجمعة و غيرها .
- تشجيع البحوث بإقامة الندوات و الملتقيات في الجامعات حول دور مؤسسات الزكاة و تحسين الأوضاع الاجتماعية للمجتمع .

ثانيا : تفعيل عملية الجمع و التوزيع لأموال الزكاة : من خلال :

- التركيز في الحملة الإعلامية على أصحاب الأموال .
- تنظيم لقاءات دورية لمسئولي القطاع الوالي من كبار المزكين .
- اعتماد نشرية دورية عن صندوق الزكاة كأداة إعلامية تكون في متناول الجهات و الأفراد .
- تحويل مبالغ شهرية لبعض الفئات الفقيرة من أموال الزكاة، مع إصدار بطاقات الزكاة لكل من الفئات تكون سنوية قابلة للتجديد متى استدعت الضرورة ذلك .

[1]– سمير عماري ، دليندة بلحسن ، **متطلبات تفعيل الدور الريادي لصندوق الزكاة الجزائري في مجال الحد من الفقر و البطالة " حالة صندوق الزكاة لولاية المسيلة 2004–2012** ، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2013، ص 8

- مراسلة مدراء البريد و المواصلات عبر مختلف ولايات الوطن للتعاون الكامل مع الصندوق و ذلك بإلغاء كافة الرسوم و الحقوق البريدية مثل: رسم إرسال الحوالات ...إلخ
- أما بالنسبة للجالية الجزائرية القاطنة بالخارج يفضل وضع موقع على شبكة الانترنيت مع إمكانية الدفع عن طريق استعمال بطاقات الائتمان البنكية من أجل دفع مستحقات الزكاة .

ثالثا : زيادة الدعم المادي من الدولة لإنجاح الاستثمارات و مختلف البحوث:

حيث إن نجاح المؤسسة صندوق الزكاة و تحقيق الأهداف التي يطمح إلى تحقيقها بحاجة إلى سيولة مادية و ذلك من أجل تنظيم الملتقيات و الندوات و إعداد الدراسات الخاصة بالصندوق و إنجاز الملصقات الاشهارية .

رابعا : من حيث الهيئة المشرفة على نشاط الصندوق :

- يجب أن تكون الهيئة القائمة عليه مستقلة غير تابعة للإدارة أو الهيئات و ذلك لأن الواقع أثبت عدم ثقة الأغنياء و الفقراء على السواء في الكثير من الجهات الرسمية .
- يجب أن تكون الهيئات المجلية أو اللجان المكلفة بجمع و توزيع الزكاة محل ثقة من طرف المواطنين .
- يجب أن تتكفل كل لجنة محلية تحصيل الزكاة بمهمة الزكاة على غير ما هو معمول به الآن حيث يتم إرجاع المبالغ المحصلة إلى الصندوق الولائي .
- يجب الانتقال من مرحلة الارتجالية و عدم الوضوح إلى الدراسة الدقيقة و الشفافية في كل شيء .
- العمل بالقوانين المنظمة للصندوق و الابتعاد عن العشوائية .
- تفعيل دور اللجان المسجدية .

- تعميم صناديق الزكاة المسجدية على باقي مساجد الولائية .
- اشتراك عدد أكبر لهيئات المجتمع المدني و الجماعات المحلية في هيئة إدارة الصندوق لإعطائه أكثر مصداقية .

خامسا : حركية الادخار الكلي و الاستثمار الكلي :

إن إحياء صندوق الزكاة يؤدي إلى تحويل الموارد المكتنزة إلى مجالات الادخار و قنواته الرسمية، و بالتالي زيادة القدرات الاستثمارية و تنمية التراكم الرأس مالي في المجتمع، و ذلك يؤدي إلى تخصيص جزء من مدخرات الأفراد للأنشطة و المجالات التي تساهم في تطوير الاستثمار من مصادر مالية زكوية حتى يحافظ أصحاب الأموال على أصل المال، هذا يحدث تأثيرا إيجابيا في الحركة الاقتصادية تحقق [1]:

- تقليص التكاليف العامة للدولة في إقامة المشاريع اللازمة لإنتاج السلع و الخدمات العامة .
- استغلال حصيلة الزكاة في إقامة المشاريع الكبرى كالمصانع و المحلات التجارية يتم فيها تشغيل عدد معتبر من العمال و منه المساهمة في القضاء على مشكلة البطالة

[1]– صالح صالحي ، **عدد خاص بصندوق الزكاة** ، مجلة رسالة المسجد ، وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف ، الجزائر ، 2005 ، ص 46

خلاصة الفصل الثاني :

أصبح القضاء على الفقر الهدف الرئيسي الذي تتمحور حوله باقي الأهداف الإنمائية، حيث تسعى كل دول العالم إلى وضع سياسات اجتماعية و البرامج الملائمة للحد من الفقر، و تعاني الجزائر كغيرها من دول العالم النامي من انتشار ظاهرة الفقر، لكن بدرجات متفاوتة، حيث تسجل المناطق الريفية أعلى المعدلات غير أنها تعتمد على مجموعة من السياسات الاجتماعية المتنوعة من الشبكة الاجتماعية و الضمان الاجتماعي و صندوق الزكاة و كل هذا من أجل الحد من تفشي هذه الظاهرة، و كل هذه الجهود في تحسن مستمر من أجل تحقيق الأهداف المرجوة .

الفصل الثالث

الفصل الثالث :

دراسة حالة وكالة التنمية الاجتماعية الفرع الجهوي – باتنة –

تعتبر الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية إحدى روافد التنمية بالبلاد إذ تقوم بالتقرب من الفئة الاجتماعية الهشة و المناطق الفقيرة من خلال خلاياها الجوارية المنتشرة عبر بلديات الوطن لرصد انشغالاتها، و تعمل الوكالة على تحقيق منفعة اقتصادية و اجتماعية من خلال تنمية اجتماعية .

و عليه سيتم من خلال هذا الفصل تقييم الدور الذي تؤديه وكالة التنمية الاجتماعية، و ذلك من خلال ثلاث مباحث الآتية :

- وكالة التنمية الاجتماعية ADS .
- برامج وكالة التنمية الاجتماعية .

المبحث الأول : وكالة التنمية الاجتماعية.

وكالة التنمية الاجتماعية من السياسات التي انتهجتها الجزائر للحد من ظاهرة الفقر و البطالة، تجسدا للتضامن الوطني من أجل مساعدة الفئات المحرومة خاصة فيما يتعلق بإنجاز مشاريع التنمية الاجتماعية و هي تابعة لوزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة .

المطلب الأول : لمحة وكالة التنمية الاجتماعية ADS .

إن الحرص على تحقيق العدالة و الصرامة في تخصيص الموارد للفئات السكانية المعوزة فعلا، قد دفع بالحكومة الجزائرية إلى إنشاء ووضع إطار مؤسساتي لهذا الغرض و هي وكالة التنمية الاجتماعية .

الفرع الأول : تعريف وكالة التنمية الاجتماعية .

وكالة التنمية الاجتماعية هيئة عمومية تحت وصاية وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة أنشأت في عام 1996 بموجب **المرسوم التنفيذي 96-232 المؤرخ في 1996/06/29** [1] في إطار سياسة الإصلاح الجذري للسياسة الاجتماعية، قصد التخفيف من حدة الانعكاسات الناتجة عن مخطط التعديل الهيكلي على الفئات الاجتماعية الضعيفة حيث تهدف وكالة التنمية الاجتماعية إلى محاربة الفقر و البطالة و الإقصاء الاجتماعي، و عملا بلامركزية التسيير عملت وكالة التنمية الاجتماعية على فتح فروع جهوية تساعدها قاعديا مديريات النشاط الاجتماعي .

[1]– المرسوم التنفيذي 96-232 ، **يتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية و يحددها قانونها الأساسي** ، المؤرخ في 29 جوان 1996 ، الجريدة الرسمية العدد 40 .

- **الهيكل التنظيمي لوكالة التنمية الاجتماعية :**

يشمل تنظيم الوكالة مديرية عامة تتفرع عنها عدة فروع جهوية، و كذا أجهزة اتخاذ القرار و التنفيذ و المراقبة الآتية :[1]

- مجلس التوجيه .
- لجنة المراقبة المنبثقة عن مجلس التوجيه .
- مدير عام .

1- مجلس التوجيه [2]:

يتكون مجلس التوجيه من (10) أعضاء يعينهم الوزير بحكم المنصب حسب تأهيلا تهم و خبراتهم في الميدان التي تنشط فيه الوكالة بناء على اقتراح هيئتهم، و يتكون من:

_ ممثل الوزارة المكلفة بالعمل و الحماية الاجتماعية و التكوين المهني .

_ ممثل الوزارة المكلفة بالداخلية و الجماعات المحلية و البيئية .

_ ممثل الوزارة المكلفة بالمالية .

_ ممثل الوزارة المكلفة بالتخطيط .

_ ممثل الوزارة المكلفة بالتجهيز و التهيئة العمرانية .

_ ممثل الوزارة المكلفة بالفلاحة و الصيد البحري .

_ أربعة ممثلين عن التنظيمات الجمعوية ذات الطابع الاجتماعي و أهدافها مشابها لهدف الوكالة تكون مدة عضوية أعضاء مجلس التوجيه ثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد .

[1]- المادة 08 من المرسوم 96-232 ، مرجع سابق ، ص 19

[2]- المادة 09 من المرسوم التنفيذي 96-232 ، مرجع سابق ، ص 19 .

_ ينتخب مجلس التوجيه من بين أعضائه رئيسا لمدة سنة (01) قابلة للتجديد [1].

_ و في حالة انقطاع العضوية أحد أعضاء مجلس التوجيه يستخلف بالكيفية نفسها ، و يخلفه العضو الجديد المعين حتى انتهاء مدة العضوية .

2- لجنة المراقبة [2]:

تتكون لجنة المراقبة من ثلاثة (03) أعضاء من بينهم واحد (01) للحركة الجمعوية يعينه مجلس التوجيه وفقا للشروط المنصوص عليها .

_ تعين لجنة المراقبة رئيسها من بين أعضائها لمدة وكالتها، تتولى لجنة المراقبة مهمة ممارسة الرقابة البعدية لتنفيذ قراراتها ، و هذا لحساب مجلس التوجيه .

_ يجتمع بحضور المدير العام في نهاية كل فصل و عند الحاجة يطلب من المدير العام أو عضوين منه .

_ يقدم للمدير العام الملاحظات و التوصيات المفيدة بالنسبة للكيفيات الحسنة لتنفيذ برامج الوكالة .

_ يعطى رأيه في التقارير الدورية لمتابعة التنفيذ و التقويم المعدة من المدير العام .

_ يقدم مجلس التوجيه ملاحظاته و توصياته حول ميزانية الوكالة و برامج عملها و كذا حول التقرير السنوي للتسيير للمدير العام .

[1]- المادة 10 من المرسوم التنفيذي 96-232 ، مرجع سابق ، ص 19

[2]- المادة 20 من المرسوم التنفيذي 96-232 ، مرجع سابق ، ص 21

3- المدير العام :

يعين المدير العام للوكالة بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير، و تنهي مهامه بالطريقة نفسها، يتمتع المدير العام بالسلطات الضرورية للتصرف في كل الظروف باسم الوكالة و لحسابها في إطار قانونها الأساسي، و بهذه الصفة يقوم بما يأتي : [1]

_ يضع حيز التنفيذ مداولات مجلس التوجيه و مقرراته و يقوم بانتظام بمتابعة تنفيذها و تقويمها و يعرضها عليه دوريا .

_ يعد ميزانية الوكالة و برامج نشاطها و يقترحها على مجلس التوجيه للموافقة .

_ يعرض حسابات نهاية السنة للوكالة لموافقة مجلس التوجيه .

_ يعد و يقترح النظام الداخلي للوكالة و يسهر على حسن تطبيقه .

_ يوظف مستخدمي الوكالة، و يتابع تسيرها .

_ يمارس السلطة السلمية على جميع أعوان الوكالة .

_ يستقبل المداخيل الموجهة للوكالة و يسجلها .

_ يأمر بصرف نفقات الوكالة .

_ يمثل الوكالة إزاء الغير و يقاضي باسمها و لحسابها .

_ و حتى تقوم الوكالة بمهامها فإنها تعتمد على شبكة تتكون من 11 فرع جهوي و كل فرع يضم من 4 إلى 5 ولايات إضافة إلى اعتمادها على مديريات النشاط الاجتماعي و التضامن بالولايات و كذا البلديات، و الشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة التنمية الاجتماعية .

[1]- المادة 19 من المرسوم التنفيذي 96-232 ، مرجع سابق ، ص 21

الشكل (02) : الهيكل التنظيمي لوكالة التنمية الاجتماعية

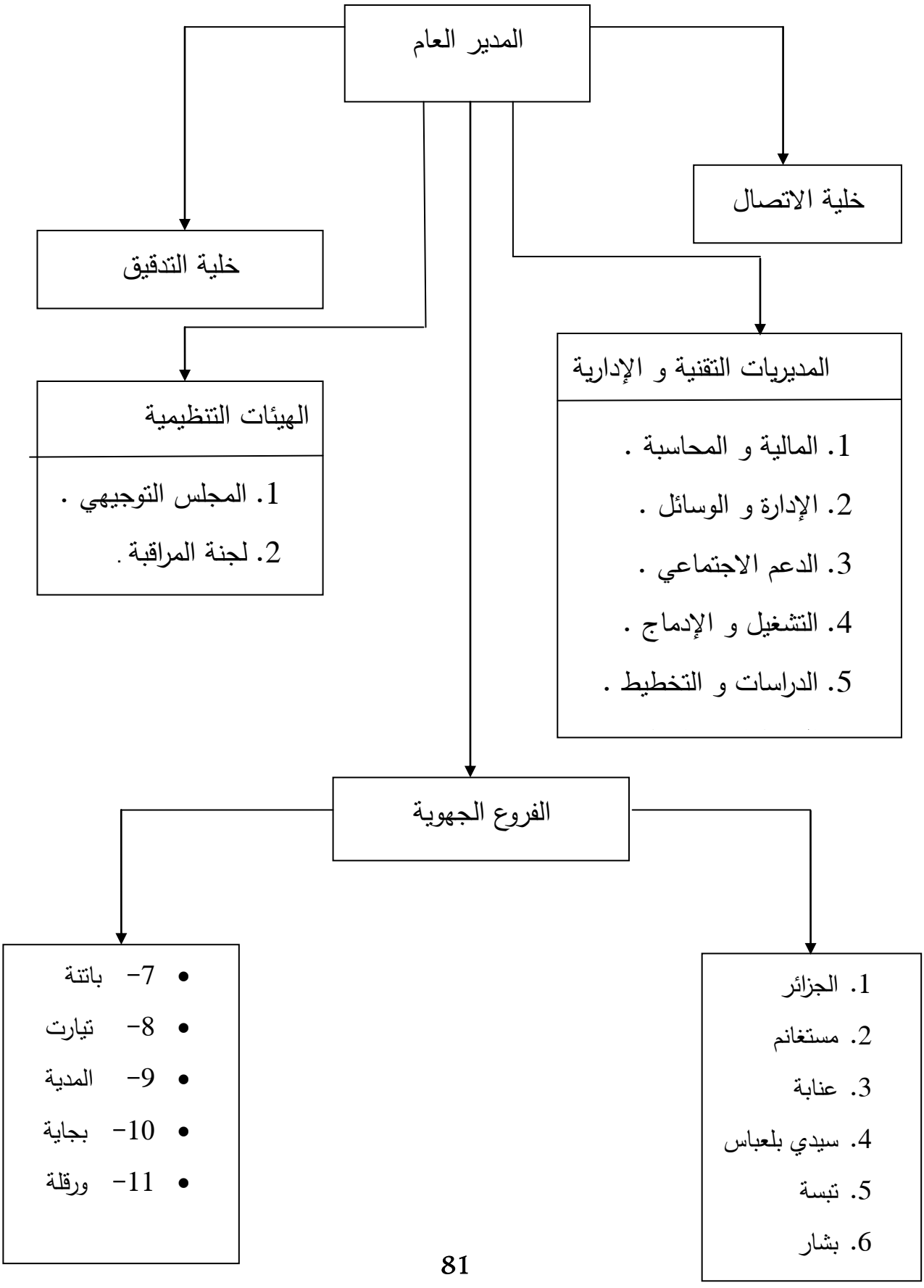

المصدر : معلومات مقدمة من طرف المديرية العامة لوكالة التنمية الاجتماعية الفرع الجهوي باتنة

- **موارد و نفقات الوكالة :**

1. موارد الوكالة :

تتضمن مصادر الوكالة حسب أحكام المادة 196 من قانون المالية لسنة 1996 ما يأتي :

- إعانات الصندوق الاجتماعي للتنمية و الهيئات و الوصايا و الكرامات أو القروض التي تمنحها الجماعات الوطنية أو المحلية العمومية أو الخاصة الأجنبية أو الدولية أو المتعددة الأطراف .
- عندما يضع الواهب شرطا أو عدة شروط حول اتجاه المداخيل الممنوحة لصالح عمل ما تتولى الوكالة ضمان التحكم فيها حتى تصل إنجاز هذا العمل إذا ما كانت هذه الشروط تتلاءم مع مهامها .

2. نفقات الوكالة :

تتضمن مصاريف الوكالة ما يأتي :

- مصاريف تثبيت المنقول .
- مصاريف التسيير و الصيانة .
- المصاريف الضرورية لأداء مهامها .

الفرع الثاني : مهام و أهداف وكالة التنمية الاجتماعية

توكل لوكالة التنمية الاجتماعية مجموعة من المهام المنوطة بها من أجل تحقيق أهداف الوكالة .

أولا : مهام الوكالة :

يمكن تلخيص المهام الأساسية للوكالة في [1]:

- الترقية الاختيار، و التمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة و التي من بينها تنمية المؤسسات الصغرى .
- تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية و اجتماعية تستعمل في انجازها يد عاملة كثيفة أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع .
- طلب و جمع المساعدات المالية و الهيئات و الإعانات (وطنية أو دولية) الضرورية لتجسيد مهمتها الاجتماعية .
- مكافحة كل أشكال الهشاشة الاجتماعية و البطالة عن طريق المساعدة الاجتماعية للدولة ووضع برامج التشغيل .
- تنمية النشاط الاجتماعي الجواري الذي يسمح بمكافحة كل أشكال التهميش و الإقصاء الاجتماعي .
- تطوير مفهوم المساعدة الاجتماعية نحو التنمية التساهمية، أي إقحام و مساهمة الفئات السكنية المستفيدة، و ذلك في تحديد للاحتياجات المعبر عنها و الاستجابة لها.

[1]– المواد 6 .7 من المرسوم التنفيذي 96–232 ، مرجع سابق ، ص 19 .

ثانيا : أهداف الوكالة :

يمكن تلخيص الأهداف الأساسية للوكالة في :[1]

- الدعم المباشر الموجه للأشخاص المحرومين و الغير قادرين على العمل و ذلك من خلال جهاز المنحة الجزافية للتضامن .
- الإدماج المهني و الاندماج الاقتصادي و الاجتماعي و ذلك بفضل التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة و منحة نشاطات الإدماج الاجتماعي و الأشغال العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة و كذا منحة إدماج حاملي الشهادات .
- التنمية الجماعية التساهمية المتمثلة في إنجاز منشات قاعدية صغيرة و التي تم تحديدها من طرف الخلايا الجوارية بمساهمة المواطنين .

المطلب الثاني : التعريف بفرع وكالة التنمية الاجتماعية محل الدراسة

– الفرع الجهوي باتنة –

وكالة التنمية الاجتماعية عبارة عن فضاء وسطي لتنفيذ السياسة الاجتماعية لدعم السلطات العمومية بتسيير مجموعة معتبرة من البرامج الواجب تنميتها و تنويعها من أجل تنفيذ هذه البرامج تعتمد هذه الهيئة المجهزة بإستراتيجية نشر الوكالات الجهوية كاحتياط لها على مديريات النشاط الاجتماعي و مندوبيات تشغيل المجهزة بالمقابل بوسائل سير محددة .

[1]– منشورات وكالة التنمية الاجتماعية .

الفرع الأول : وكالة التنمية الاجتماعية لولاية باتنة [1]:

هو أحد الفروع الجهوية الإحدى عشر التابعة لوكالة التنمية الاجتماعية، يقع مقره بولاية باتنة حي بوزوران حيث أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي 232/96 المعدل و المتمم بمرسوم رئاسي رقم 36/2006 المؤرخ في 31 ماي 2006 لتنفيذ سياسة دعم الدولة للفئات المعوزة و المحرومة و ذلك بانتقاء المشاريع، و تمويلها و الإشراف على إنجازها في الميدان قصد التخفيف من حدة الانعكاسات الناتجة عن مخطط التعديل الهيكلي على الفئات الاجتماعية الضعيفة و من الملاحظ أن السياسات الجديدة الخاصة بمكافحة البطالة تبتعد أكثر فأكثر عن النموذج الكلاسيكي القديم .

و تقوم الآن بالتوفيق بين التنظيم الاجتماعي و العولمة الاقتصادية، فالمقاربة الشاملة تستهدف تحقيق انسجام أفضل بين هدفين هما النمو و تحقيق اقتصاد و سياسة اجتماعية مكيفة، على ضوء هذه الاتجاهات الاقتصادية و التصدعات الاجتماعية جاء التفكير في ضرورة إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية، ووضع البرامج الاجتماعية و الأجهزة المخصصة للإدماج الاجتماعي و امتصاص البطالة تتمثل وكالة التنمية الاجتماعية في خلق مناصب شغل و ضمان المرافقة في مجال إنشاء مؤسسات مصغرة و كذا الإدماج المهني و الحفاظ على محيط .

- **تتدخل الوكالة على مستوى محورين :**

المحور الأول :

يتعلق بالمساعدة الاجتماعية و النشاطات الحوارية المنجزة من خلال برامج كل من المنحة الجزافية للتضامن و التنمية الجماعية و الخلايا الحوارية .

[1]– مقابلة مع السيد عبد اللطيف عبيد ، إطار سامي مكلف بالدراسات في وكالة التنمية الاجتماعية

المحور الثاني :

يتعلق بتشكل ترقية التشغيل الذي لا يمكن الاستغناء عنه في مجال النشاط المدمج للتنمية الاجتماعية .

تتعامل وكالة التنمية الاجتماعية كذلك مع المجتمع المدني بإشراكه في نشاطاتها و برامجها الميدانية و حتى مع الحركات الجمعوية، لاسيما في إطار مشاريع التنمية الجماعية التساهمية و النشاط الاجتماعي الجواري .

كما تتعاون وكالة التنمية الاجتماعية مع العديد من المؤسسات و الهيئات المانحة الوطنية و الدولية التي من شأنها أن تساهم بخبرتها في مجال هندسة التنمية الاجتماعية .

و يعمل الفرع الجهوي باتنة لوكالة التنمية الاجتماعية على تغطية أربع ولايات و هي [1]:

باتنة و بسكرة و مسيلة و ميلة ، و ذلك من خلال تغطية 170 بلدية كما يضم 31 خلية جوارية تضامنية و يقوم على تأطيره طاقم يتكون من مجموع 383 مستخدم موزعين كالآتي :

- 50 إطار على مستوى الفرع الجهوي باتنة .
- 170 تقني سامي مكلف بتسيير جهاز الشبكة الاجتماعية موزعين على مستوى البلديات (57 تقني سامي على مستوى ولاية باتنة، 32 تقني سامي على مستوى ولاية بسكرة، 49 تقني سامي على مستوى ولاية مسيلة، 32 تقني سامي على مستوى ولاية ميلة) .
- 143 إطار على مستوى الخلايا الجوارية التضامنية (أطباء عامون، أخصائيين اجتماعيين و نفسانيون و مساعدين اجتماعيين بالإضافة إلى السائقين)، حيث توجد

[1]– معلومات مقدمة من طرف دائرة الإدارة و الوسائل العامة بالفرع الجهوي باتنة .

10 خلايا جوارية على مستوى ولاية باتنة، 6 خلايا جوارية على مستوى ولاية بسكرة ، 8 خلايا جوارية على مستوى ولاية مسيلة، 7 خلايا جوارية على مستوى ولاية ميلة .

- 20 إطار مكلف بتسيير مختلف برامج وكالة التنمية الاجتماعية على مستوى مديريات النشاط الاجتماعي و التضامن للولايات الأربعة التابعة للفرع الجهوي باتنة (3 إطارات في ولاية باتنة، 5 إطارات على مستوى ولاية بسكرة، 6 إطارات على مستوى ولاية مسيلة،7 إطارات على مستوى ولاية ميلة) .

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي للفرع الجهوي باتنة :

يسير الفرع الجهوي من طرف المدير الجهوي و مجموعة من الموظفين موزعين على المهام المختلفة و التي سنوضحها حسب الشكل التالي :

الشكل رقم (03) : الهيكل التنظيمي للفرع الجهوي باتنة

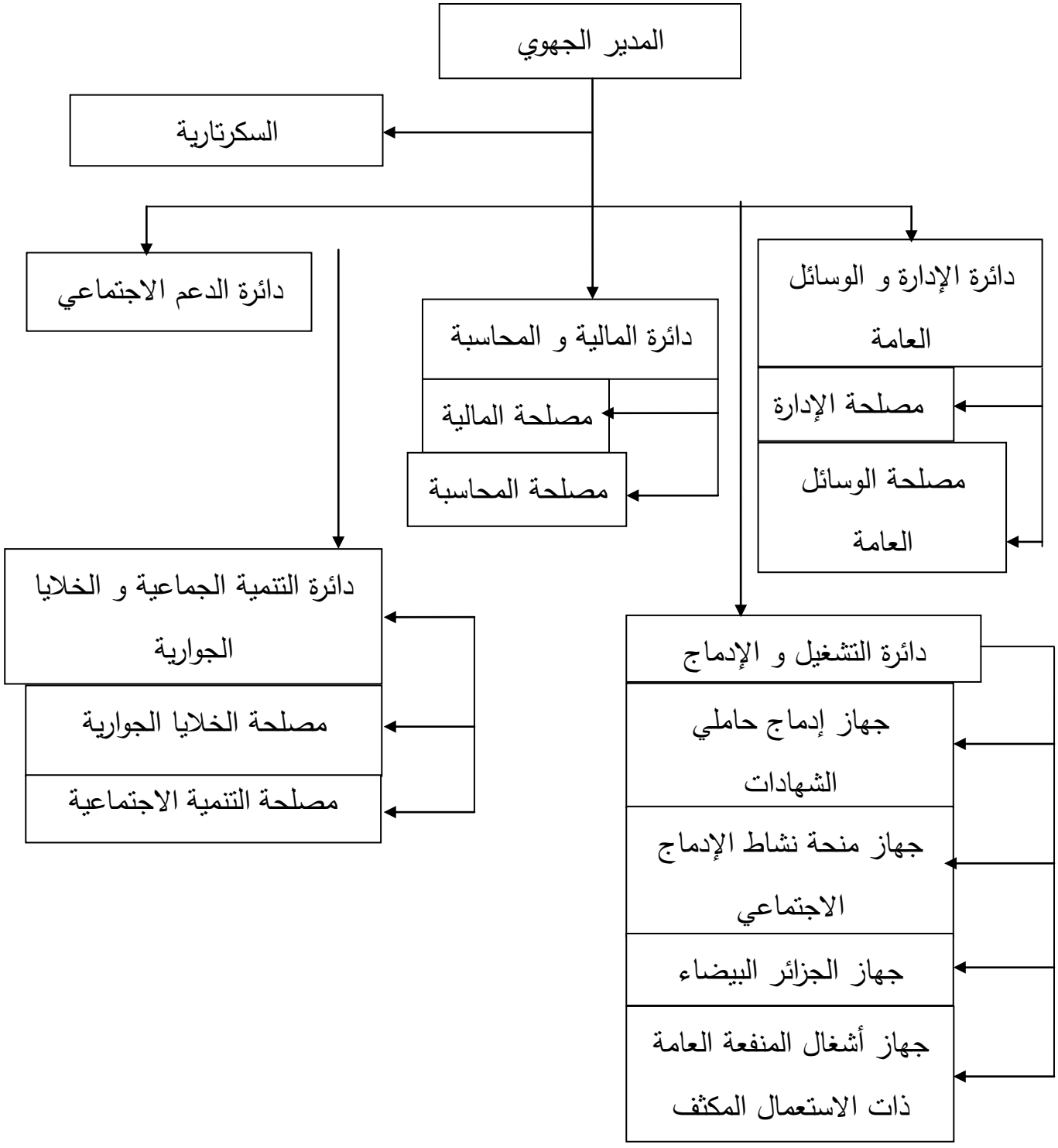

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى معلومات مقدمة من وكالة التنمية الاجتماعية – الفرع الجهوي باتنة –

- **مقابلة أجريت مع بعض موظفي بلدية باتنة :**

هنا تم استخدام المقابلة مع ثلاث موظفين بدار البلدية و هم : رئيس مكتب النشاط الاجتماعي و التقني السامي المكلف بالشبكة الاجتماعية و عضو المجلس الشعبي و رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية على مستوى بلدية باتنة حيث سجلنا الإجابات التالية :

1)- رئيس مكتب النشاط الاجتماعي : بتاريخ 24 أفريل 2018

بعد التحاور معه سجلنا مايلي :

أكد لنا أن برامج وكالة التنمية الاجتماعية وصلت للفئات المعوزة ، كما أكد أنه هناك من يعتمد على هذه المنحة فقط و هي دخله الوحيد ، كما صرح أنه من خلال تعامله مع هذه الفئات يرى أن كل المستفيدين مستحقين فعلا لهذه البرامج إلا أنه هناك بعض الفئات المستحقة و لكن لا يسمح لها القانون مثل النساء الأرامل أو المطلقات دون أطفال، و كذا المرأة التي يتجاوز سن أبنائها 18 سنة و لم تبلغ 60 سنة و غير قادرة على المشاركة في منحة التعويض عنى النشاطات ذات المنفعة العامة .

كما طرح مشكل تحويل رقم التأمين فمثلا عندما يكون شخص مستفيد من رقم تأمين خاص بمنحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة و يحول للاستفادة من المنحة الجزافية للتضامن بسبب بلوغه 60 سنة يقع مشكل في تحويل الرقم، حيث تطول مدة الاجراءات كي يستفيد المعني من رقم التأمين الجديد .

2)- التقني السامي المكلف بالشبكة الاجتماعية : بتاريخ 24 أفريل 2008

التي أكدت لنا أيضا أن كل الفئات المستفيدة هي فئات معوزة و مستحقة للاستفادة ، كما اقترحت الإسراع في إجراءات الاستفادة و التسهيل في استخراج الوثائق حيث أن الظروف المادية لهذه الفئة لا تسمح لها بالذهاب لعدة مرات إلى مركز الولاية لاستخراج الوثائق

و لهذا السبب هناك بعض الأشخاص الذين لهم الحق في الاستفادة و لم يكونوا ملفات إدارية للحصول على حقوقهم بسبب عدم قدرتهم المادية على التنقل إلى مقر الولاية لعدة مرات ، كما طرحت مشكلة العزاب سواء الذكور أو الإناث الذين يتجاوز سنهم 30 سنة لا يحق لهم الاستفادة أو العمل ضمن منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة ، و لا حتى ضمن منحة نشاطات الإدماج الاجتماعية ، و اقترحت كذلك التعجيل في الحصول على مختلف المنح خاصة الأشخاص المعاقين بنسبة 100 % خاصة و أن أغلبهم أرباب أسر و دون دخل ، كما اقترحت إجراء لجنة طبية دورية على مستوى بلدية باتنة أو على مستوى البلديات المجاورة لها لتسهيل تنقل المواطنين إليها خاصة المعاقين حركيا و ذوي الأمراض المزمنة خاصة و أن هذا الإجراء ضروري للحصول على المنحة و الكثير من الأشخاص يجدون صعوبة في التنقل إلى الولاية .

3)– السيد رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية و عضو المجلس الشعبي البلدي :

بتاريخ 29 أفريل 2018 : أكد لنا أن لجنة الشؤون الاجتماعية على مستوى بلدية باتنة تدرس الشروط القانونية في الاستفادة قبل أن يستفيد المعني ، و أكد لنا كذلك أن عدد المناصب كافي و أن هذه المنح وصلت للفقراء المستحقين لها و أن اللجنة دائما تقوم بتصفية القوائم و شطب الأشخاص غير المستحقين الذين تحصلوا مؤخرا على المنح أخرى أو لا تتوفر فيهم شروط الاستفادة ، كما طرح مشكلة التأمين حيث أنه في بعض الأحيان خاصة بالنسبة للأشخاص الذين يملكون رقم تأمين من قبل فإن إجراءات توقيف الرقم أو تحويله تحتاج إلى وقت و مصاريف مادية مما يؤدي بالمستفيدين خاصة العجزة المعوقين إلى عدم استكمال الإجراءات الإدارية للاستفادة من التغطية الاجتماعية .

المبحث الثاني : برامج وكالة التنمية الاجتماعية ADS [1].

تهدف البرامج الاجتماعية المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية الموجهة نحو الفئات السكانية المحرومة إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد و الجماعات ، و من خلال مختلف هذه البرامج تساهم الوكالة في إدماج الفئات السكانية التي تعيش حالة هشاشة و عدم الاستقرار على مستوى النسيج الاجتماعي ، و هذا عن طريق القيام بنشاطات الدعم و الإدماج الاجتماعي و التنمية الجماعية و كذا تعزيز المنشات القاعدية الرامية لمكافحة الفقر و الإقصاء الاجتماعي و تتمثل هذه البرامج في :

المطلب الأول : برامج المساعدة و التنمية الاجتماعية

تتمثل برامج المساعدة و التنمية الاجتماعية في :

- جهاز الخلايا الجوارية التضامنية CPS .
- جهاز التنمية الجماعية التساهمية DEVCOM .
- جهاز المنحة الجزافية للتضامن AFS .

الفرع الأول : جهاز الخلايا الجوارية التضامنية CPS

تطبق وكالة التنمية الاجتماعية برنامجا لدعم النشاط الاجتماعي للتقارب من خلال جهاز الخلايا الجوارية التضامنية حيث تعد تجربتها ريادية في ميدان محاربة الفقر و الإقصاء الاجتماعي و التدخل لفائدة الفئات الهشة في المناطق المحرومة .

[1] - ADS : Agence de Développement Social .

1. تعريف جهاز الخلايا الجوارية التضامنية CPS[1] :

الخلية الجوارية التضامنية هي عبارة عن فرقة منتقلة تنشط و تساهم في مكافحة بؤر الفقر عبر كافة ولايات الوطن، يتمثل هذا النشاط في تدخل مشترك مابين نشاطات الدعم من جهة و الدراسات و التحقيقات التي تنجز من جهة أخرى بالنسبة لكل خلية جوارية[2]، و" الخلية الجوارية التضامنية تتدخل على مستوى مجموعة من البلديات وهي تنصب بقرار من المدير العام لوكالة التنمية الاجتماعية "[3] هي وحدة متحركة مكونة من طبيب، أخصائية اجتماعية، و أخصائية نفسانية و مساعدة اجتماعية، مهمتها المساهمة في مكافحة الفقر و التهميش الاجتماعي، تؤطر أو تسير هذه الخلايا من طرف وكالة التنمية الاجتماعية و تساعدها قاعديا فروع جهوية و مديريات النشاط الاجتماعي للولاية تتواجد هذه الخلايا على المستوى الوطني و هي في تزايد مستمر حيث تعمل وكالة التنمية الاجتماعية في كل مرة على فتح خلايا جديدة .

[1] - CPS : CELLULE DE PROXIMITE SOLIDARITE .

[2] – منشورات وكالة التنمية الاجتماعية .

[3]- République Algérienne Démocratique et Populaire , Ministère de la Solidarité Nationale , '' Projet de decret Exécutif Portant , Création , Organisation et fonctionnement des Cellules de Proximité de Solidarité '' chapitre 1 article 2 , 2008 .

2. الهيكل التنظيمي للخلايا الجوارية التضامنية :

الشكل رقم (04) : الهيكل التنظيمي للخلية الجوارية التضامنية باتنة

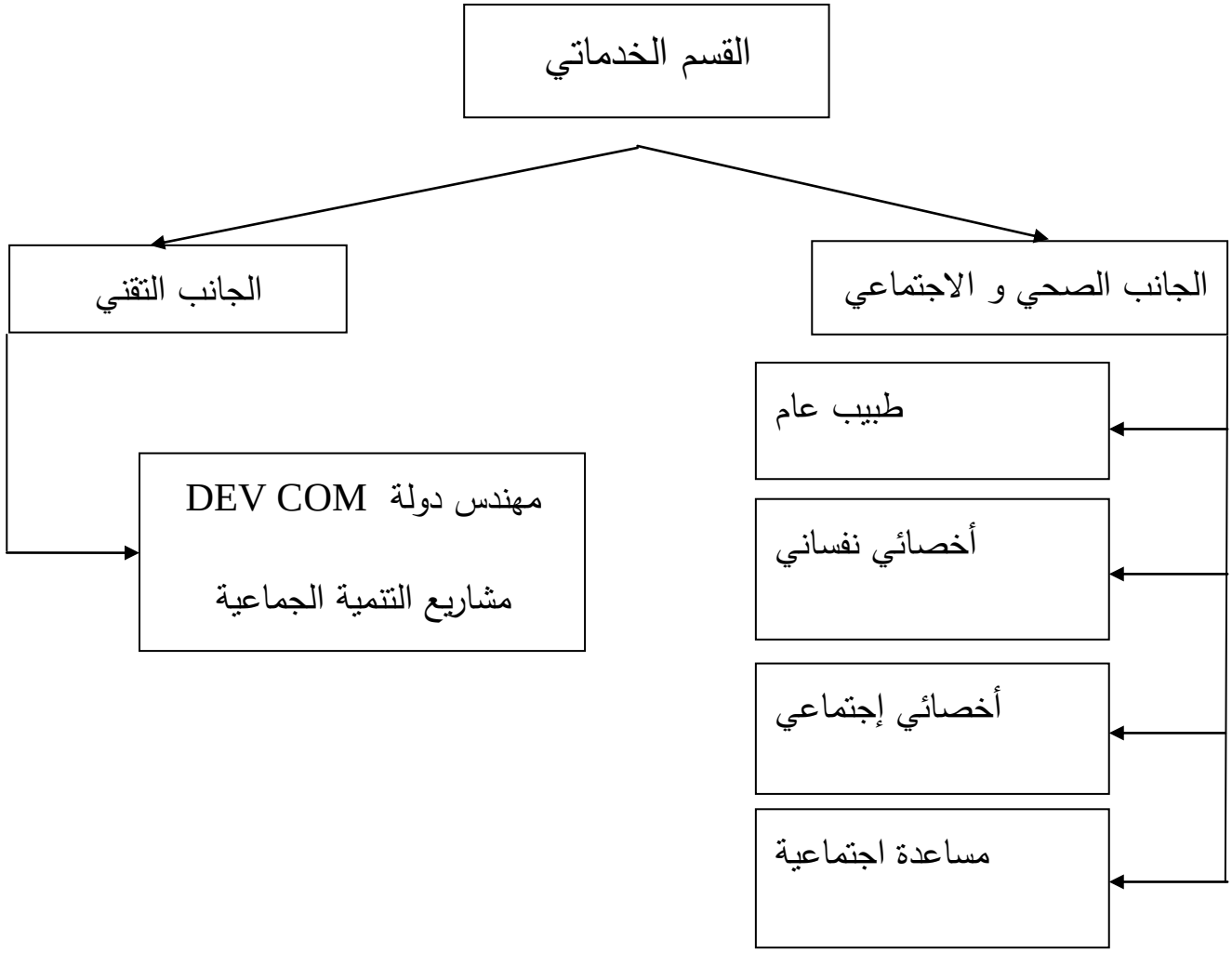

المصدر : من إعداد الطالبة حسب معلومات مقدمة من طرف مكتب الخلية الجوارية التضامنية باتنة

3. مهام الخلايا الجوارية التضامنية :

يمكن تلخيص المهام الأساسية لجهاز الخلايا الجوارية التضامنية في :

- تنمية كل نشاط يرمي إلى التكفل بالفئات السكانية المحرومة و ترقيتها و تحسين ظروف معيشتها .

- المساهمة في تنفيذ نشاطات ذات طابع إنساني و اجتماعي وطبي و نفساني لاسيما في حالات الكوارث .
- إنجاز تحقيقات و إعداد تقارير خاصة حول الفقر و الآفات الاجتماعية .
- إعلام الفئات السكانية المعنية بمختلف برامج وكالة التنمية الاجتماعية و المساعدات التي تمنحها الدولة .
- تحديد مناطق و جيوب الفقر .
- تحديد احتياجات الفئات السكانية للبلدية و الولاية .
- اقتراح نشاطات قابلة للإدراج ضمن برامج التنمية المحلية .
- مرافقة الفئات السكنية المحرومة و الحركة الجمعوية بالاتصال مع السلطات المعنية في تحديد و إنجاز مشاريع التنمية المحلية .
- مرافقة الأشخاص المحرومين من أجل الاستفادة من الخدمات المنصوص عليها في التشريع المعمول به .
- إعداد مخطط العمل و تقارير النشاط لكل ثلاثة (03) أشهر و الحصيلة السنوية .
- و يساعد الخلايا الجوارية التضامنية في أداء مهامها على مستوى كل ولاية المجلس الاستشاري للتضامن الجواري الذي يكلف بدراسة و إبداء الآراء و تقديم الاقتراحات و التوصيات حول كل مسألة مرتبطة بالتنمية الاجتماعية لبلديات الولاية و كذا مخطط النشاط للخلايا الجوارية للتضامن .

4. أهداف الخلية الجوارية للتضامن [1]:

يهدف هذا النشاط الجواري الذي تقوم به وكالة التنمية الاجتماعية و الخلية الجوارية إلى تحديد بقع الفقر و التهميش التي تستهدفها نشاطات وكالة التنمية الاجتماعية و المساهمة في إعادة العلاقة الحيوية بين الفئات الاجتماعية المحرومة و المرافق العمومية و ذلك

[1]– منشورات وكالة التنمية الاجتماعية .

بتوجيههم و إرشادهم نحو الطرق التي يمكن من خلالها تلبية حاجياتهم ووضعهم في اتصال مباشر مع مختلف المرافق و السلطات العمومية المحلية و هذا كله بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطن على مستوى أهم محاور التنمية الاجتماعية (الصحة، التربية، التعليم، التشغيل، البيئة.....) .

5. نشاطات الخلية الجوارية التضامنية [1]:

_ تحديد مناطق الفقر أو موقع تدخل الخلية .

_ إنشاء ما يسمى بالخريطة الاجتماعية للموقع .

- الدراسات الأنثروبولوجية .
- تحديد المؤسسات القاعدية للموقع .
- الديموغرافيا (عدد السكان).
- النقائص في التنمية داخل الموقع .

_ التنسيق مع مكتب النشاط الاجتماعي للبلدية من أجل تحديد العائلات المعوزة (الأمراض المزمنة ...) و استخراج الملفات الخاصة بهم من أجل :

- المرافقة الميدانية .
- المتابعة الصحية و النفسية لأفراد الأسر .

_ توزيع بعض الإعانات مثل : قفة رمضان، الأغطية، الملابس، المواد الغذائية، الأدوية.....إلخ ، بالتنسيق مع مديرية النشاط الاجتماعي للولاية و بعض المحسنين .

[1]– معلومات مقدمة من طرف احد موظفي مكتب الخلية الجوارية التضامنية باتنة .

الفرع الثاني : جهاز التنمية الجماعية التساهمية COM–DEV

يترجم برنامج التنمية الجماعية إرادة الدولة في الإعلان عن تضامنها مع الفئات السكنية القاطنة بالمناطق المحرومة و التي هي في انتظار الاستجابة لحاجياتها الأولوية لا سيما من خلال انجاز المنشآت القاعدية ذات الأولوية كما أنها دائمة البحث في نفس الوقت عن وسائل الترقية المواطن المسئول مسؤولية تامة عن مستقبله .

أولا : تعريف جهاز التنمية الجماعية التساهمية

يعمل هذا الجهاز على المساهمة في مكافحة الفقر و الحرمان قصد تحسين الظروف المعيشية للفئات السكنية المعوزة و ذلك من خلال تعزيز النشاطات القطاعية التابعة للدولة، و إنجاز مشاريع سوسيو اقتصادية ذات الحجم الصغير و التقنية البسيطة المشجعة بمساهمة الفئات السكانية .

تكون هذه الأخيرة مستجيبة للحاجيات الأولية المعبر عنها من طرف هذه الفئات الهشة و المحرومة تخص هذه المشاريع إنجاز منشآت اجتماعية قاعدية أو إنتاجية و برامج اجتماعية تحسيسية و تربوية و تعليمية و كذلك حماية البيئة (إعادة تشجير الغابات، تجهيز قاعة العلاج، توسيع شبكة تطهير المياه، تهيئة مختلفة لمدرسة ابتدائية ....) ، تعمل غلى تحسين و مرافقة الحركة الجمعوية بهدف إدماجها بهذا الجهاز .

ثانيا : أهداف جهاز التنمية الجماعية التساهمية .

تتمثل الأهداف الأساسية لجهاز التنمية الجماعية التساهمية في :

- استهداف المناطق المحرومة و الفئات السكنية الأكثر حرمانا و ذلك عن طريق كلا من الخلايا الجوارية التضامنية و الحركة الجمعوية و المصالح المعنية في تحديد الاحتياجات الجماعية حسب الأولوية على مستوى جيوب الفقر المستهدفة .
- تحديد المشاريع الملبية للحاجيات المعبر عنها و ذلك بمساهمة المستفيدين .
- ضمان الاهتمام التام و الانضمام الكلي للمشروع من طرف الفئة المستفيدة من خلال مساهمتها ب 10 % من الكلفة الإجمالية للمشروع .
- تحسين الظروف المعيشية للفئات المحرومة بإشراكها في الأطوار المختلفة من إنجاز مشاريع اجتماعية .
- تحسين المستوى المعيشي للسكان بإنجاز مشاريع منشآت اجتماعية قاعدية أو إنتاجية و برامج اجتماعية تحسيسية و تربوية و تعليمية و كذلك حماية البيئة .
- كما يتم العمل على تحسيس و مرافقة الحركة الجمعوية بهدف إدماجها بهذا الجهاز .

ثالثا : دورة حياة مشاريع التنمية الجماعية التساهمية

تقوم شبكة الخلايا الجوارية التضامنية بالتعاون مع الحركة الجمعوية، بتحديد الحاجيات المعبر عنها و المشاريع المستجيبة لها و التي تتمثل مهامها في الاستغلال و البحث بغرض التعرف على جيوب الفقر و تحديدها .

يتم تبليغ هذه الحاجيات المعبر عنها على شكل مشاريع إلى المصالح المختصة المحلية، و يتعلق الأمر هنا باللجنة المنتقاة بغرض الشروع في الإنجاز، حيث تساهم وكالة التنمية الاجتماعية في تمويلها بنسبة 90 % .

المرحلة الأولى : الحملة التحسيسية [1]

تتضمن الخلايا الجوارية، من خلال التقصي و الحوار في أوساط الجماعات السكانية المستهدفة، عملية تعميم برامج التنمية الاجتماعية و في هذا الإطار يتم تشجيع مساهمة الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي و هكذا تقوم وكالة التنمية بموافاة فروعها الجهوية و كذا مديريات النشاط الاجتماعي بالبرنامج الذي تم تحديده لسنة ما .

المرحلة الثانية : تبليغ المشاريع إلى المستفيدين

بعد الانتهاء من مرحلة الانتقاء للمشاريع المراد إنجازها، تتولى وكالة التنمية الاجتماعية تبليغ المستفيدين بقرار التأهيل أو بالجواب المخصص للطلب، و الذي يمكن أن يتخذ الأشكال التالية :

- طلب مقبول .
- طلب استكمال المعلومات .
- رفض مبرر .
- لا يمكن أن تتجاوز مبالغ المشاريع المسجلة 4.000.000 دج .

المرحلة الثالثة : توقيع اتفاقية التمويل المشترك

تتمثل المرحلة الأساسية في حياة المشروع في التوقيع على اتفاقية التمويل المشترك بين وكالة التنمية الاجتماعية و المجموعات السكانية المستفيدة ، و هي تشكل العملية الحاسمة في إنجاز المنشاة القاعدية المستهدفة .

من شأن هذه الاتفاقية إلزام الجهات الموقعة على إتمام المشروع و إنهائه كما تتولى تحديد مسؤوليات كل منها بصفتها أطراف مشاركة فيها .

[1]– معلومات مقدمة من طرف دائرة التنمية الجماعية و الخلايا الجوارية بالفرع الجهوي باتنة .

كما أنها تعمل على تذكير المستفيدين بالمشاركة في تنفيذ المشروع لاسيما من خلال [1]:

- المساهمة المالية المعادلة ل 10 % من كلفة المشروع .
- متابعة الأشغال .
- المشاركة في عمليات الاستلام المؤقت و النهائي للمشروع المنجز .

يمثل توقيع اتفاقية التمويل المشترك فعلا رمزيا لكنه يحمل الكثير من الدلالة، حيث أنه يكرس الالتزام الرسمي بالتجنيد، إقحام و مشاركة المجموعة السكانية المحلية كما يعتبر الضمان الفعال لتحقيق التنمية التساهمية المستدامة .

بالإضافة إلى ذلك تقوم الخلايا الجوارية التضامنية التابعة لوكالة التنمية الاجتماعية بحملة تحسيسية اتجاه هؤلاء المستفيدين قصد ضمان استمرارية المشروع، و ذلك من خلال استغلال حكيم لهذا الأخير عند استلامه .

المرحلة الرابعة : انجاز المشروع

تتم هذه مرحلة بالتنسيق بين وكالة التنمية الاجتماعية و مديرية النشاط الاجتماعي و التضامن بمتابعة سير المشروع مرورا بالمراحل التالية :

- الإعلان عن الاستشارة من أجل اختيار مكتب دراسات ثم مقاولة الانجاز .
- إمضاء الاتفاقيات الخاصة بدراسة و متابعة المشروع لمكتب الدراسات و مقاولة الانجاز .
- إعطاء الأمر بانطلاق المشروع .
- التسليم المؤقت لأشغال المشروع المنجزة بمشاركة وكالة التنمية الاجتماعية و مديرية النشاط الاجتماعي و التضامن و ممثل المستفيد و مكتب دراسات و مقاولة الإنجاز.

[1]- منشورات وكالة التنمية الاجتماعية .

– تحرص وكالة التنمية الاجتماعية على نوعية و تحسيس المستفيدين بضرورة استمرارية المشروع و السهر على المحافظة عليه .

تتشكل دورة حياة المشروع من الخطوات الموضحة في الشكل التالي :

االشكل رقم (05)

دورة حياة المشروع

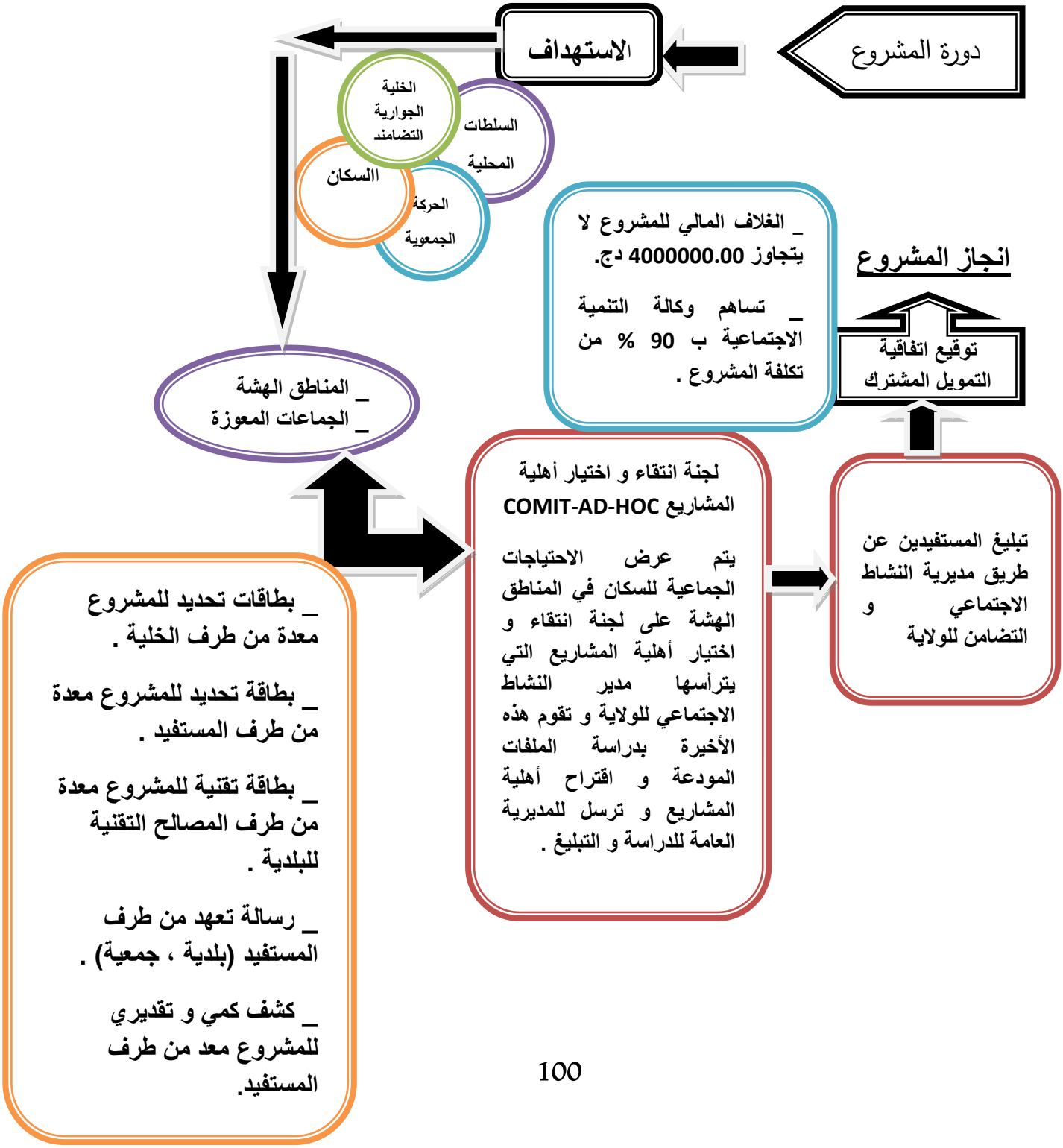

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى معلومات مقدمة من وكالة التنمية الاجتماعية -الفرع الجهوي باتنة-

الجدول رقم (03) : حوصلة برنامج التنمية الجماعية DEV-COM

التنمية الجماعية DEVCOM	عدد المشاريع المسجلة	عدد المشاريع التي تم استلامها	النسبة	عدد المشاريع في طور الانجاز	النسبة	عدد المشاريع التي لم تنطلق	النسبة
	168	88	53%	46	27%	34	20%

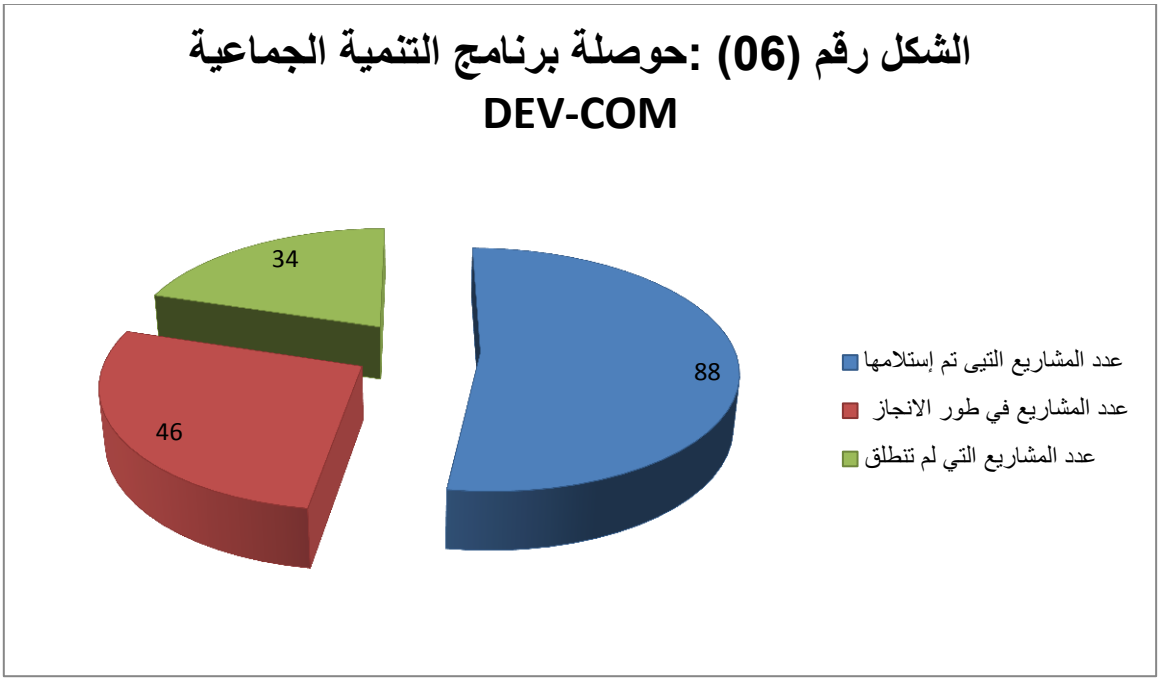

من خلال الجدول و التمثيل البياني الذي يوضح لنا حوصلة برنامج التنمية الجماعية المدعمة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية حيث تتكفل بمتابعة 168 مشروع تنموي جماعي عبر تراب ولاية باتنة، موزعة على 38 بلدية، بقيمة 584.889.948.57 دج، مما يسمح بتوفير 168 مشروع و أنجز منها 88 مشروع تم استلامه و 46 مشروع بالنسبة للمشاريع المنطلقة في طور الإنجاز و 34 مشروع لم ينطلق بعد .

بالنسبة للنتائج المسجلة : تم تسجيل نسبة إنجاز مرتفعة للمشاريع التي تم إنجازها و التي قدرت نسبتها ب 53 % ، كما قدرت المشاريع التي هي في طور الإنجاز ب 27 %، أما نسبة المشاريع التي لم تنطلق بعد قدرت نسبتها ب 20 % .

الجدول رقم (04) : توزيع المشاريع التنمية الجماعية المستلمة :

حسب مجالات التدخل :

مجالات التدخل		عدد المشاريع المستلمة	النسبة
1	الري	30	37%
2	المساكة (الكتامة)	06	08%
3	أشغال عمومية	35	46%
4	كهرباء	16	%21
5	تهيئة عمرانية	1	01%
المجموع		88	100%

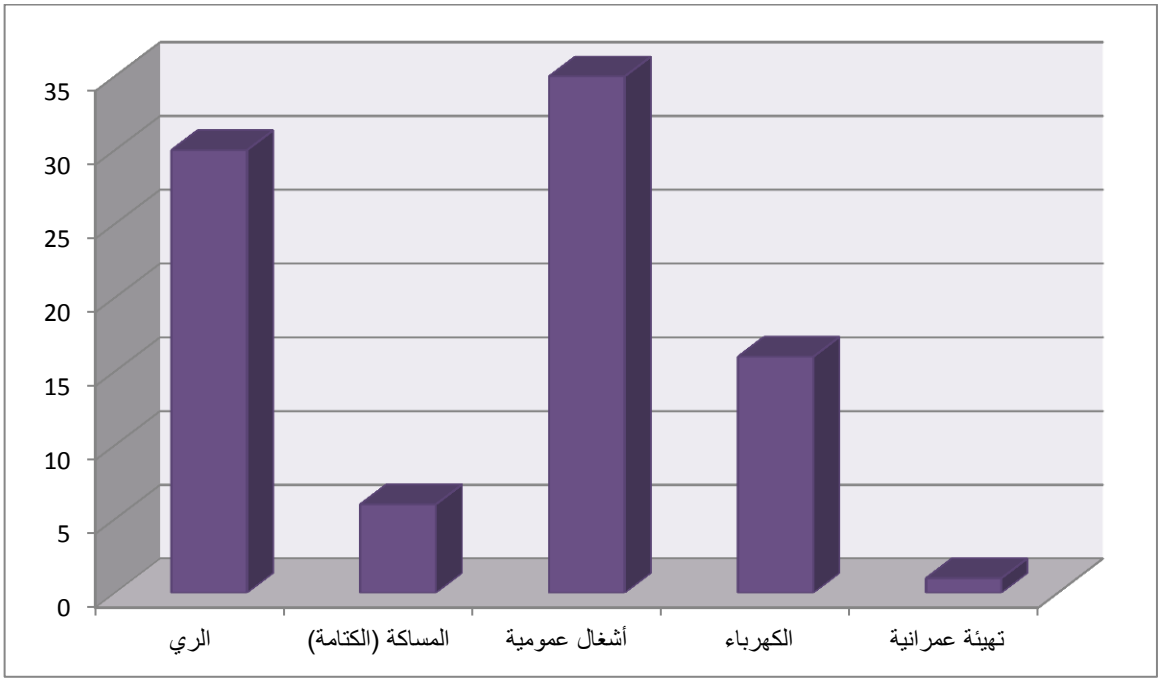

من خلال الجدول و التمثيل البياني الذي يوضح لنا عدد المشاريع المستلمة في مجالات التدخل المختلفة و المدعمة من طرف برنامج التنمية الجماعية، حيث قدرت المشاريع في مجال الري ب 30 مشروع و مجال المساكة (الكتامة) ب 6 مشاريع، و مجال الأشغال العمومية ب 35 مشروع و هو المجال الذي حضيا بعدد كبير من المشاريع، و مجال الكهرباء ب 16 مشروع، حيث عرف مجال التهيئة العمرانية أدنى عدد المشاريع الذي قدر بمشروع واحد .

بالنسبة للنتائج المسجلة : تم تسجيل نسبة إنجاز مرتفعة للمشاريع في مجال الأشغال العمومية التي قدرت ب 46 % و يليه مجال الري بنسبة 37 %، ثم مجال الكهرباء بنسبة 21 %، و مجال المساكة (الكتامة) بنسبة 08 %، و أدنى نسبة سجلت في مجال التهيئة العمرانية بنسبة 01 % .

الفرع الثالث : جهاز المنحة الجزافية AFS [1]

يعتبر جهاز المنحة الجزافية للتضامن من أهم النشاطات الاجتماعية للدولة الموجهة لصالح الفئات الاجتماعية المحرومة و أسند تسييره إلى وكالة التنمية الاجتماعية منذ سنة 1997 .

أولا : تعريف جهاز المنحة الجزافية للتضامن :

المنحة الجزافية للتضامن عبارة عن إعانة مباشرة تدفع للفئات المعوزة و غير قادرة عن العمل، كما يهدف هذا البرنامج أساسا ضمان إعانة و حماية اجتماعية للفئات المعوزة، يتمثل في دفع إعانة مالية مباشرة موجهة إلى الفئات الاجتماعية المحرومة العاجزة عن العمل تسمى المنحة الجزافية للتضامن، و يهدف هذا البرنامج أساسا ضمان إعانة و حماية اجتماعية للفئات المعوزة المذكورة أعلاه .

[1] - **AFS** : **A**LLOCATION **F**ORFAITAIRE DE **S**OLIDARITE .

ثانيا : أهداف جهاز المنحة الجزافية للتضامن :

يرمي الجهاز إلى بلوغ الأهداف التالية [1]:

- محاربة كل أشكال التهميش و الإقصاء الاجتماعيين للفئات المحرومة .
- ضمان الحماية و الحقوق الاجتماعية الأساسية للفئات المحرومة .
- استعادة البعد الاجتماعي للدولة على مستوى القاعدة .
- مساعدة و دعم الفئات الاجتماعية المحرومة عن طريق ضمان دخل على شكل منحة .

ثالثا : شروط الاستفادة من جهاز المنحة الجزافية للتضامن :

تطبيقا للنصوص المحددة لشروط الاستفادة من جهاز المنحة الجزافية للتضامن خاصة منها المنشور الوزاري رقم 01 المؤرخ في 28 جانفي 1995 [2] المتعلق بالإجراءات التنفيذية لإعانة و دعم الدولة للفئات الاجتماعية دون دخل، و القرار الوزاري رقم 06 المؤرخ في 28 جانفي 2001[3] المتضمن اتساع المنحة الجزافية للتضامن، و المقدرة ب 3000 دج شهريا، مع مبلغ إضافي يقدر ب 120 دج عن كل شخص تحت كفالة المستفيد على أن لا يتعدى ثلاثة مكفولين، و يتمتع المستفيدين من هذه المنحة بالتغطية الاجتماعية .

يتم تسجيل الطلبات على مستوى المكتب البلدي للنشاط الاجتماعي بموجب طلب المعني أو بمبادرة من هذا المكتب، أما القبول فيقرر من طرف اللجنة البلدية للقبول لكل من الفئات

[1]– منشورات وكالة التنمية الاجتماعية .

[2]– بمقتضى المنشور رقم 01 ، المتعلق بتطبيق المرسوم التنفيذي رقم 94–336 ، المؤرخ في 24 أكتوبر 1994 ، المتضمن تطبيق أحكام المادة 22 من المرسوم التشريعي رقم 94–08 المؤرخ في 26 ماي 1994 ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1994 ، المؤرخ في 28 فيفيري 1995 .

[3]– قرار وزاري رقم 06 ، **المتضمن توسيع المنحة الجزافية للتضامن** ، المؤرخ في 28 جانفي 2001 .

الثلاثة الأولى و اللجنة الطبية الولائية فيما يخص الفئات الأربع الأخيرة من المواطنين، يتم الدفع شهريا بمكاتب البريد المتواجدة على مستوى مقر إقامة المستفيد [1].

رابعا : الفئات المؤهلة للاستفادة من المنحة الجزافية للتضامن .

أ_ الصنف الأول :

حسب ما جاء بالمرسوم التنفيذي رقم 336 المؤرخ في 1994/10/24[2] يضم الصنف الأول الفئات التالية :

- أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم دون دخل و البالغين أكثر من 60 سنة .
- أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم دون دخل المعاقين جسديا أو ذهنيا غير القادريين على العمل .
- النساء ربات عائلة دون دخل البالغات سنهن أقل من 60 سنة .

_ القبول في **الصنف الأول** يقرر من طرف لجنة التأهيل على مستوى البلدية المتكونة من :

- رئيس المجلس الشعبي البلدي أو ممثل عنه .
- رئيس مكتب الإعانة الاجتماعية على مستوى البلدية .
- ممثل أو ممثلي الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي .

[1]– منشورات وكالة التنمية الاجتماعية .

[2]– المرسوم التنفيذي 94–336 يتضمن تطبيق أحكام المادة 22 من المرسوم التشريعي رقم 94–08 ، المؤرخ في 29 ماي 1994 و **المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1994** ، المؤرخ في 24 أكتوبر 1994 ، الجريدة الرسمية العدد 71 .

ب_ الصنف الثاني :

حسب المرسوم التنفيذي رقم 470 المؤرخ في 1996/12/18[1] حيث يضم الفئات التالية :

- الأشخاص المكفوفين ذوي دخل يقل أو يعادل الأجر الوطني الأدنى المضمون .
- الأشخاص الذي يتجاوز أعمارهم 60 سنة غير المقيمين بمركز مختص، دون دخل و المتكفل بهم من طرف عائلة ذات دخل ضعيف .
- المعاقين و الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة الذي يتجاوز سنهم 18 سنة دون مورد مالي و الحائزون على بطاقة المعاق .
- العائلات ذات الدخل الضعيف المتكلفة بشخص معاق أو أكثر و البالغ سنهم أقل من 18 سنة معدومي الدخل .

_ القبول في **الصنف الثاني** يقرر من طرف اللجنة الطبية الولائية تحت إشراف مديرية النشاط الاجتماعي و التضامن و المتكونة من :

- طبيب مختص في الأمراض العقلية .
- طبيب مختص في طب العظام .
- طبيب مختص في طب الأذن و الأنف و الحنجرة .
- طب عام .
- ممثل المصالح المكلفة بالصحة في الولاية .

و في حالة رفض الطلب تشعر اللجنة المعني بقرار الرفض عن طريق البلدية و بإمكانية المعني بالطعن .

[1]– المرسوم التنفيذي 96–470 ، يحدد كيفيات تطبيق المادة 162 من الأمر رقم 95–27 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995 و **المتضمن قانون المالية لسنة** 1996 ، المؤرخ في 18 ديسمبر 1996 ، الجريدة الرسمية العدد 83 .

المطلب الثاني : برامج الإدماج الاجتماعي المهني

هو برنامج وضع من طرف الدولة يساعد على الإدماج المهني لطالبي العمل المبتدئين و حاملي الشهادات للحصول على منصب عمل .

الفرع الأول : جهاز إدماج حاملي الشهادات PID [1]

هو برنامج يهدف إلى إدماج الاجتماعي للشباب الجامعين و التقنيين السامين في نشاطات حسب الاختصاص .

أولا : تعريف جهاز إدماج حاملي الشهادات :

وضع هذا البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم 402/98 المؤرخ في 1998/12/02 [2]، و هو يهدف إلى تشجيع عروض التشغيل و إدماج الشباب حاملي الشهادات و الباحثين عن أول منصب شغل في سوق العمل من خلال تعزيز مؤهلات توظيفهم حيث يتم دمج المترشحين المنتقين لدى مستخدمين عموميين و خواص لمدة 12 شهر قابلة للتجديد مرة واحدة .

[1]- PID : programme D'Emploi Et D'Insertion .

[2]– المرسوم التنفيذي 98–402 ، **يتضمن الإدماج المهني للشباب الحاملين شهادات التعليم العالي و التقنيين خرجي المعاهد الوطنية للتكوين** ، المؤرخ في 02 ديسمبر 1998 ، الجريدة الرسمية العدد 91 .

ثانيا : شروط الاستفادة من هذا البرنامج :

يهدف الجهاز إلى الإدماج الاجتماعي للشباب الجامعيين أو التقنيين الساميين في نشاطات حسب الاختصاص و الشروط التالية [1]:

- ثبوت الجنسية الجزائرية .
- أن يتراوح سن المستفيد مابين 19 و 35 سنة .
- أن يكون المستفيد بدون أجر .
- تقديم الشهادات و الكفاءات المتحصل عليها .

ثالثا : مزايا الجهاز :

تتمثل مزايا هذا الجهاز في :

- مدة الإدماج سنة قابلة للتجديد .
- منحة شهرية تمنح للمستفيد من البرنامج .
- التغطية الاجتماعية .

[1] - Article 3 , RECUEIL DES TEXTES REGISSANT LES PROGRAMMES SOCIAUX GERES PAR L'ADS , **op.cit** , P 246

و يعتبر **برنامج عقود ما قبل التشغيل** من برنامج إدماج حاملي الشهادات، و هذا البرنامج هو التزام ثلاثي الطرف بين المستخدم و المترشح و المدير الولائي للتشغيل الذي عمل لحساب وكالة التنمية الاجتماعية، بصفتها الهيئة المسيرة للبرنامج يكلف المدير الولائي للتشغيل بالبحث عن عروض التشغيل لدى المستخدمين العموميين و الخواص، و تكليف الوكالات المحلية التابعة للوكالة الوطنية للتشغيل بتسجيل الطلبات و إبلاغها للمدير الولائي للتشغيل [1].

يهدف برنامج عقود ما قبل التشغيل إلى زيادة عرض مناصب الشغل و تسهيل إدماج المتخرجين الجدد في سوق العمل و ذلك بتحفيز مختلف المؤسسات على تشغيل المتخرجين الجدد .

الجدول رقم(05) : حصيلة برنامج إدماج حاملي الشهادات PID

السنة	الحصة	المبالغ المخصصة (دج) 12 شهر	نسبة الإنجاز
2014	1 380	336 151 200 .00	% 99
2015	1 321	329 731 200 .00	% 100
2016	20	5 136 000.00	% 100
2017	لا يوجد إعتماد مالي		

[1]– وكالة التنمية الاجتماعية ، " برامج التشغيل و الإدماج " ، رسالة وكالة التنمية الاجتماعية ، عدد 5 ، الجزائر 2004 ، ص 4 .

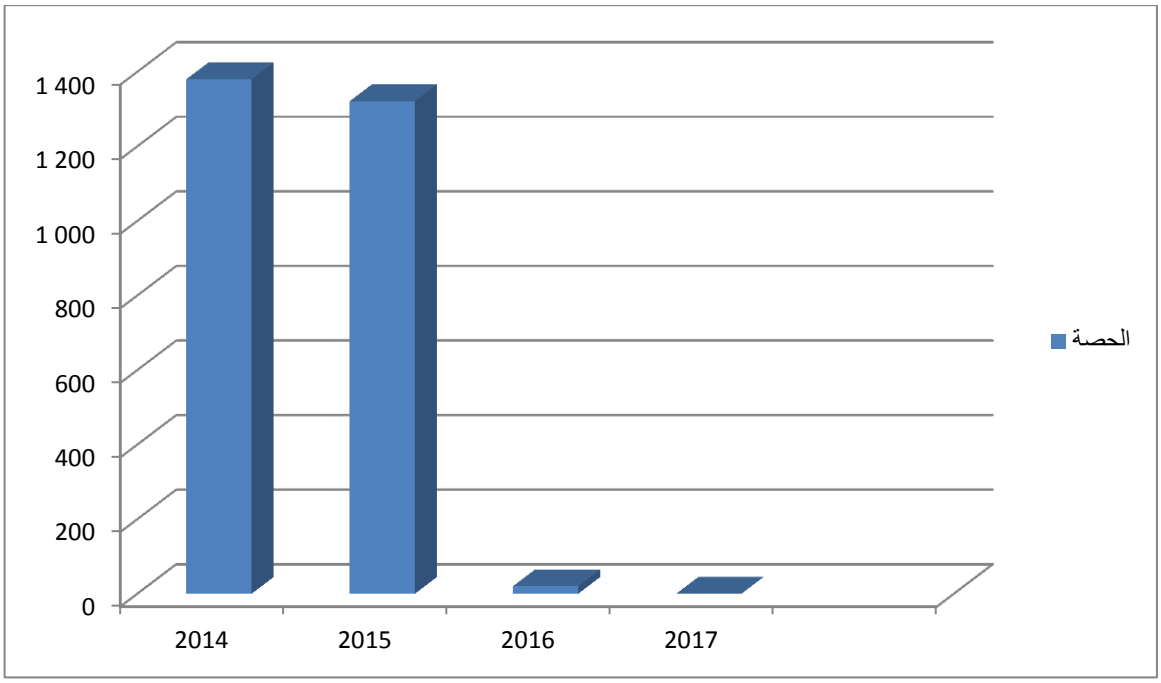

من خلال الجدول و تمثيله البياني الذي يوضح لنا حصيلة الحصة الممنوحة لبرنامج إدماج حاملي الشهادات أنه منذ (2014 إلى غاية 2017/12/31) خصصت 2721 حصة بغلاف مالي يقدر ب 671 018 400 .00 دج

بالنسبة للحصة : سجلت سنة 2014 أعلى حصة لبرنامج إدماج حاملي الشهادات، و حيث شهدت انخفاضا طفيفا سنة 2015، و انخفضت انخفاض ملحوظ سنة 2016 في الحصص، و في سنة 2017 لا يوجد أي اعتماد مالي .

بالنسبة للنتائج المسجلة : تم تسجيل نسبة إنجاز للحصص المنطلقة سنة 2014 التي قدرت ب 99 % لترتفع خلال سنتي 2015 و 2016 إلى 100 %، حيث تعتبر هذه الحصص بمثابة دعم لحاملي الشهادات لإدماجهم في سوق العمل .

الفرع الثاني : جهاز منحة نشاط الإدماج الاجتماعي DAIS [1]

يهدف جهاز النشاط الإدماج الاجتماعي إلى توفير منصب شغل للأشخاص منعدمي الدخل، في حالة حرمان اجتماعي ، عبر نشاطات ذات المنفعة العامة .

[1] - DAIS : Dispositif D'Insertion Sociale .

أولا : تعريف جهاز منحة نشاط الإدماج الاجتماعي :

يهدف الجهاز إلى تشجيع عروض التشغيل و إدماج الباطلين البالغين من العمر 18 سنة إلى 40 سنة، غير مؤهلين و الباحثين عن أول منصب شغل في سوق العمل من خلال تعزيز مؤهلات التوظيف حيث يتم دمج المترشحين المنتقين لدى مستخدمين عموميين و خواص لمدة 24 شهر قابلة للتجديد مرتين .

ثانيا : شروط القبول في الجهاز [1]:

- الجنسية الجزائرية .
- عدم الاستفادة من أي نشاط أو عمل .
- عدم الاستفادة من أي دخل .
- السن يتراوح مابين 18 و 40 سنة .

ثالثا : مزايا البرنامج :

- الإدماج المهني لمدة سنة قابلة للتجديد .
- منح تعويض شهري .
- التغطية الاجتماعية .
- إمكانية الاستفادة من التكوين في المهام المسندة للمستفيد .

جدول رقم (06) : حصيلة برنامج نشاطات الإدماج الاجتماعي DAIS

السنة	اليد العاملة	المبالغ المخصصة (دج)	نسبة الإنجاز
2011	6 284	2 904 716 160 .00	**% 100**
2012	900	416 016 000.00	**% 100**

[1]– منشورات وكالة التنمية الاجتماعية .

2013	50	23 112 000.00	**% 100**
2014	190	87 825 600 .00	**% 99**
2015	350	161 784 000.00	**% 100**
2016	20	9 244 800.00	**% 100**
2017	80	36 979 200.00	**% 75**

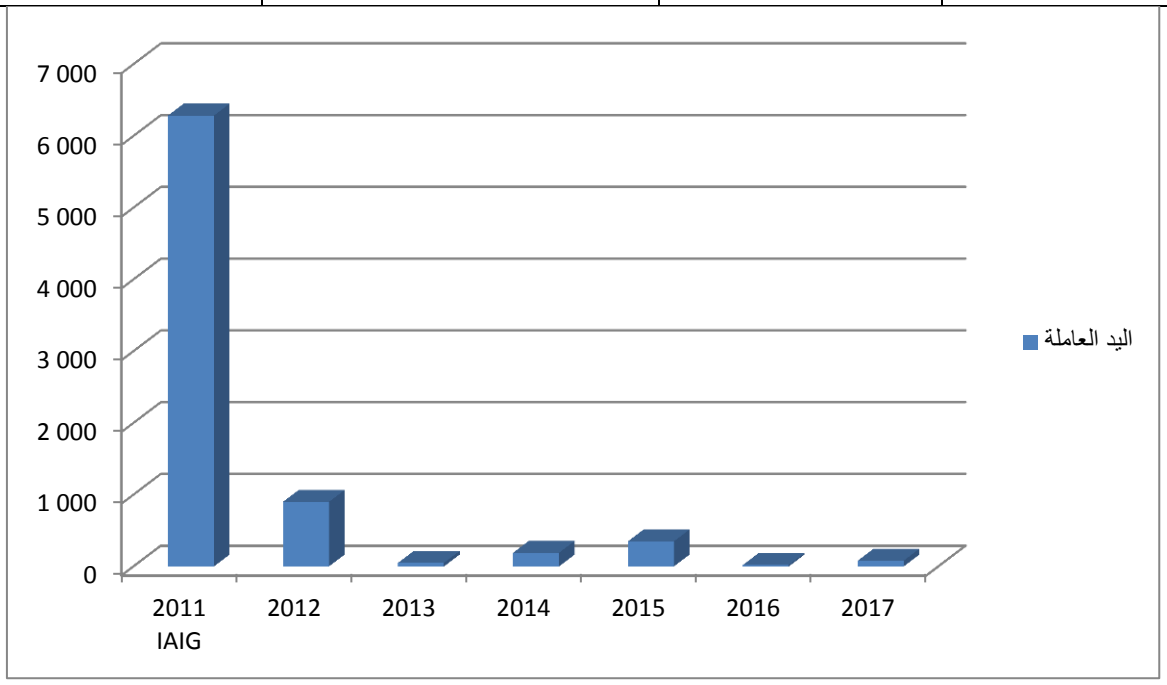

من خلال الجدول و تمثيله البياني الذي يوضح لنا حصيلة برنامج نشاطات الإدماج الاجتماعي المدعمة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية حيث (منذ سنة IAIG 2011 إلى غاية 31 /2017/12) تخصيص 7 874 يد عاملة بغلاف مالي مقدر ب 3 639 677 760 . 00 دج .

بالنسبة لليد العاملة : في سنة IAIG 2011 تم مضاعفة اليد العاملة المخصصة لبرنامج نشاطات الإدماج الاجتماعي بمعدل 6 284 و ذلك لأهمية النشاط الملبي للاحتياجات المطلوبة ثم انخفضت سنة 2012 إلى 900 نظرا لزيادة التغطية في السنة السابقة، أما سنة 2013 شهدت انخفاض ملحوظ إلى 50 ليعاود الارتفاع خلال سنتي 2014 و 2015

لينخفض إلى حد أدنى 20 لسنة 2016، و شهدت ارتفاع طفيف خلال سنة 2017 إلى 80 .

بالنسبة للنتائج المسجلة : تم تسجيل نسبة إنجاز مرتفعة منذ سنة 2011 إلى سنة 2013 قدرت ب 100 % ، لتنخفض النسبة سنة 2014 التي قدرت ب 99 % وهي نتيجة إيجابية لتعاود الارتفاع خلال سنتي 2015 و 2016 إلى 100 %، حيث انخفضت نسبة الإنجاز لسنة 2017 إلى 75 %، بهدف تشجيع عروض التشغيل و إدماج البطالين البالغين من خلال تعزيز مؤهلات التوظيف لدى المستخدمين و يساعد على امتصاص البطالين .

الفرع الثالث : جهاز الأشغال العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة

TUP-HIMO

أنشئ هذا الجهاز على أساس القرض الممنوح للجزائر من قبل البنك الدولي للإنشاء و التعمير، تم الإعلان و الشروع في تنفيذ هذا الإجراء انطلاقا من سنة 1997 .

أولا : تعريف جهاز أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة و أهدفه :

1-تعريف الجهاز :

يستهدف هذا البرنامج البطالين غير المؤهلين و خاصة طالبي أول منصب شغل الذين يجدون صعوبات لإيجاد منصب شغل في سوق العمل، عبر بساطة الأشغال المطلوبة في هذا البرنامج و التي لا تتطلب أي تكوين خاص و لا تجربة مسبقة في مجال أشغال صيانة الطرقات، الغابات، و العقار الحضري، و كذلك الأشغال الصغيرة في الفلاحة و الري [1].

يندرج هذا البرنامج ضمن الأجهزة الجديدة المطبقة في الجزائر في إطار محاربة الفقر و كل أشكال الإقصاء الاجتماعي تم وضعه منذ سنة 1997 للتكثيف من مناصب الشغل

[1]– منشورات وكالة التنمية الاجتماعية .

المؤقتة في إطار السعي لمكافحة البطالة و ليس هذا فحسب بل يهدف البرنامج كذلك إلى خلق نشاطات اجتماعية من خلال ظهور مؤسسات مصغرة [1].

2- أهداف الجهاز :

يهدف هذا الجهاز إلى تحقيق مايلي :

- فتح ورشات أشغال صغيرة ذات منفعة عامة قادرة على استيعاب عدد هام من اليد العاملة الغير مؤهلة حيث يستفيدون من التغطية الاجتماعية لمدة ثلاثة أشهر، و بأجر شهري خلال فترة الأشغال يقدر ب (18.000.00 دج) الأجر الأدنى المضمون إضافة إلى تمكين الحرفيين و المقولات الصغرى من مخطط عمل لمدة 03 أشهر .
- إنشاء مناصب عمل مؤقتة بكثافة، صيانة و إعادة الاعتبار للمنشآت العمومية عبر القيام بأشغال لها منفعة اقتصادية و اجتماعية كما يهدف إلى ترقية المقاولات المحلية الصغيرة .
- تحقيق قيمة اقتصادية مضافة من خلال المشاريع و يعتمد في ذلك على القطاع الخاص قصد تشجيع روح المقاولة و إنشاء مؤسسات صغيرة .

ثانيا : الفئات الموجهة إليهم الجهاز و إجراءاته :

1- الفئات المعنية :

يتميز هذا الجهاز بنشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عال من التقنية ولا معدات ضخمة ، و هو موجه للفئات التالية :

- الولايات و البلديات التي تعاني نسب عالية للبطالة و نقص المنشآت العمومية .

[1]- وكالة التنمية الاجتماعية ، " **برنامج و مهام** " ، رسالة وكالة التنمية الاجتماعية ، الجزائر ، 2000 ، ص 10

- فئة البطالين على مستوى البلدية المستهدفين من الجهاز.
- المؤسسات المصغرة في الولاية المعنية .

2-إجراءاته [1]:

- تضمن مصالح البلدية تحديد المشاريع
- تمنح هذه المشاريع على أساس الإجراءات المتضمنة في قانون الصفقات العمومية .
- تكون محل إعلان عن مناقصة عن طريق النشر على مستوى كل بلدية وولاية .
- يشارك الشباب في المناقصة بصفته مقاول صغير خاص ، لإنجاز أشغال صغيرة .
- يقوم بتوظيف عماله من بين البطالين القاطنين على مستوى بلديته :

_ يوظفهم ثلاثة أشهر على الأقل .

_ يضمن لهم أجرة شهرية معادلة للأجر الوطني القاعدي المضمون .

_ التغطية الاجتماعية .

ثالثا : القطاعات المعنية بالجهاز و مهامها :

يمكن توضيح القطاعات المعنية بالجهاز و مهامه من خلال الجدول التالي :

[1] – منشورات وكالة التنمية الاجتماعية .

الجدول رقم (06):

القطاعات المعنية بجهاز أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة و المشاريع المسموح بإنجازها

القطاعات	المشاريع المسموح بإنجازها في إطار جهاز TUP-HIMO
قطاع التضامن الاجتماعي	– إعداد تهيئة و صيانة المنشآت القاعدية التابعة لقطاع التضامن .
قطاع الصحة	– محاربة داء اللشمانيور. – محاربة العقار . – محاربة الأمراض المنتشرة عن طريق المياه .
قطاع الري	– صيانة المنابع الحنفيات العمومية و خزانات المياه و الآبار في المناطق المعزولة . – صيانة الشبكات و البالوعات .
قطاع الغابات	– تصحيح المجاري . – تصحيح الغابات و المساحات الخضراء . – بناء جدار بالأحجار لتسهيل عملية الغرس و منع انجراف التربة .
قطاع الطرقات	– تصحيح الطرقات – ترميم الطرق الغير معبدة .
قطاع التربية الوطنية	– ترميم المدارس الابتدائية في المناطق النائية .
قطاع الفلاحة	– صيانة قنوات السقي . – غرس الأشجار مصدات الرياح . – بناء جدار بالجريد لتسهيل عملية الغرس و منح زحف و تكوم الرمال.
قطاع الجماعات المحلية	– صيانة و ترميم المنشآت العمومية للبلدية .

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى معلومات مقدمة من وكالة التنمية الاجتماعية - الفرع الجهوي باتنة –

_ و تتمثل المهام المسندة لكل قطاع حسب الشكل التالي :

الشكل رقم (05):

المهام المسندة للقطاعات المشاركة في جهاز أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى المعلومات المقدمة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية – الفرع الجهوي باتنة –

رابعا : مراحل تسيير الجهاز [1]:

يمر تسيير الجهاز أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة بالمراحل التالية :

[1] - Article 5 , RECUEIL DES TEXTES REGISSANT LES PROGRAMMES SOCIAUX GERES PAR L'ADS , op .cit . P 209

1-مرحلة الإعداد :

في هذه المرحلة يتم إعداد البطاقات التقنية للمشروع المقرر إنشاؤه من طرف مصالح البلدية بمساعدة المصالح التقنية عبر الدائرة حيث تتضمن هذه البطاقة المعلومات التالية :

- الكشف الكمي و التقديري .
- تحديد عدد العمال المقرر تشغيلهم .
- تحديد موقع الأشغال و طبيعته .
- تحديد مدة الأشغال (03 أشهر) .
- أن لا تتعدى قيمة المشروع 2.400.000.00 دج بكل الرسوم .

2-مرحلة الدراسة :

عند استلام مصالح مديرية النشاط الاجتماعي و التضامن للبطاقات التقنية المقترحة من طرف البلديات يتم عقد اجتماع اللجنة الولائية لإبداء الرأي من أجل دراسة البطاقات التقنية من حيث مدى مطابقتها للشروط المطلوبة ثم إرسالها إلى وكالة التنمية الاجتماعية للمصادقة عليها .

3-مرحلة الانتقاء :

بعد المصادقة على بطاقات التقنية من طرف المديرية العامة لوكالة التنمية الاجتماعية تقوم بتخصيص المشاريع و الأغلفة المالية و إرسالها للفرع الجهوي من أجل إعلام مديريات النشاط الاجتماعي و التضامن التي تقوم بدورها بإعلام الولاية و البلديات المستفيدة و إشهار الاستشارة مع إعداد دفاتر الشروط من أجل انتقاء و تقييم العروض المقدمة من طرف المقاولين وفق قانون الصفقات العمومية .

4- مرحلة التنفيذ :

بعد الموافقة النهائية من طرف وكالة التنمية الاجتماعية على انتقاء المقاولين المستفيدين يتم تنفيذ المشاريع ميدانيا تحت إشراف مديرية النشاط الاجتماعي و التضامن صاحبة المشروع و تتم عملية المتابعة من طرف المصالح التقنية و ذلك بحسب القطاعات الري، الفلاحة، التربية، الغابات، الصحة ..... إلخ، و يتم في هذه المرحلة ما يلي :

- إمضاء عقد الأشغال من طرف مدير النشاط الاجتماعي و التضامن و المصالح التقنية للقطاع و المقاول .
- تسليم أمر بداية الأشغال من طرف مدير النشاط الاجتماعي و التضامن لفائدة المقاول .
- محضر فتح الورشة بين المقاول و المصلحة التقنية للقطاع المستفيد و مديرية النشاط الاجتماعي .

5-مرحلة تسديد وضعيات الأشغال :

عملا بإجراءات التخفيف يتم تسديد الوضعية الأولى و الثانية بعد التدقيق على مستوى مديرية النشاط الاجتماعي و التضامن بالنسبة للوضعية الثالثة و اقتطاع الضمان الاجتماعي فيتم التدقيق فيها على مستوى الفرع الجهوي من أجل إعطاء الموافقة لتسديدها على مستوى مديرية النشاط الاجتماعي و التضامن، يتم منح تسبيق مالي (60%)على أساس محضر الانتقاء من طرف الفرع الجهوي إلى مديرية النشاط الاجتماعي و التضامن .

6-مرحلة المراقبة :

المراقبة الفجائية تكون بالتنقل إلى مكان المشروع حيث يتم تطبيق جدول الأعمال لمراقبة المشاريع من طرف الفرع الجهوي للوكالة و مديرية النشاط الاجتماعية و التضامن بالتنسيق مع البلدية و مصالحها التقنية، يجب أن تكون المراقبة خلال وقت العمل و تخص الآتي :

- حضور المقاول في موقع المشروع .
- عدد العمال الحاضرين في موقع المشروع .
- التنفيذ اليدوي للمشروع .
- القيمة المنجزة للمشروع .
- أما نتائج المراقبة يجب أن تحرر في محضر يوقع من جميع القائمين و يبلغ به المقاول .

خامسا : أفاق جهاز الأشغال العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة

بينت الدراسات التقيمية أن برنامج الأشغال العمومية ذات استعمال مكثف لليد العاملة حقق نتيجة مزدوجة نتيجة مزدوجة الأثر و المتوقع من خلالها إحداث مناصب شغل و التحسين من وضعية الفئات المحرومة و يهدف البرامج إلى تحقيق مناصب شغل أكبر و أهداف أخرى مستقبلا.

لقد تعززت أهداف جهاز الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة من خلال مشاركته في برنامج الجزائر البيضاء بما أنه يوجه اهتمامه بالخصوص للأحياء الصعبة ذات محيط متدهور و التي تمسها البطالة بنسبة عالية و يقوم بإقحام سكان هذه الأحياء في النشاطات المنظمة و هذا من خلال جمعيات الأحياء و المواطنين، " حيث سمح الاعتماد على هذا البرنامج بترقية برنامج الجزائر البيضاء و يهدف إلى إحداث مناصب شغل إدماجية و نشاطات جوارية و صحية لفائدة مدننا و أحيائنا " [1].

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التضامن الوطني و الأسرة و الجالية الوطنية بالخارج ، **وكالة التنمية الاجتماعية** ، " الملتقى الجهوي لتعميم برامج التنمية الاجتماعية " ، تيارت 2009 ، ص 3 .

جدول رقم (07) : حصيلة برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة

TUP – HIMP

السنة	عدد المشاريع	اليد العاملة	مبالغ المشاريع (دج)	نسبة الإنجاز
2012	112	1 644	198 673 958 .00	%100
2013	116	1 682	204 394 121 .00	% 100
2014	لا يوجد اعتماد مالي			
2015	121	1 835	266 536 039 .00	% 100
2016	لا يوجد اعتماد مالي			
2017	لا يوجد اعتماد مالي			

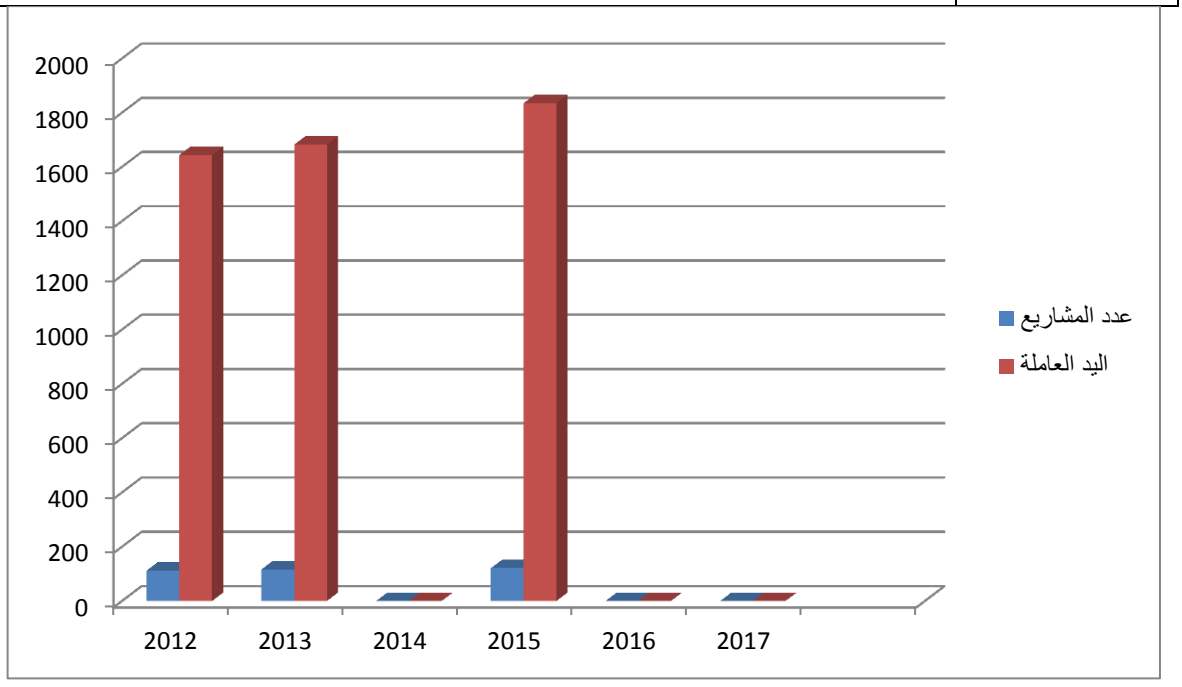

من خلال الجدول و تمثيله البياني الذي يوضح لنا حصيلة المشاريع المدعمة من طرف جهاز أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة أنه منذ سنة (2011 إلى غاية 2017/12/31) تخصيص 349 مشروع بغلاف مالي مقدر ب 629 604 118 . 00 دج .

بالنسبة للحصة : سجل توازن نسبي خلا السنتين 2012 و 2013لا و لوحظ ارتفاع طفيف سنة 2015 نظرا لأهمية أهداف الجهاز و هذا ناتج عن تسجيل فاعلية الجهاز في السنوات السابقة في تلبية حاجيات السكان أما خلال السنوات 2014 و 2016 و 2017 لا يوجد أي اعتماد مالي .

بالنسبة للنتائج المسجلة: تم تسجيل نسبة الإنجاز للمشاريع المنطلقة تقدر ب 100 % خلال السنوات 2012 و 2013 و 2015 .

خلاصة الفصل الثالث :

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على وكالة التنمية الاجتماعية ADS كأحد الآليات التي انتهجتها الجزائر في الحد من ظاهرة الفقر و البطالة .

حيث تعرضنا أولا نشأة وكالة التنمية الاجتماعية و المهام التي أسندت إليها بصفة عامة، و الفرع الجهوي باتنة، كما تم التعرف بمختلف البرامج التي تطرحها الوكالة من برامج المساعدة و التنمية الاجتماعية و برامج الإدماج الاجتماعي و المهني، بهدف مكافحة الفقر و البطالة .

الخاتمة

في إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي و إعادة الهيكلة برزت العديد من الآثار الاجتماعية السلبية التي أدت إلى تفاقم حدة الفقر و تزايد نسب البطالة و التفاوت الاجتماعي ، و التي أصابت بشكل أقوى الطبقات المهمشة و التي تعاني أصلا من تدهور في أوضاعها المعيشية و إن اختلفت حدتها من منطقة لأخرى .

إن السياسات المنتهجة من طرف الدولة في إطار إستراتيجيات الحد من الفقر تركت آثار سلبية إذا لم تقوم على رفع المستوى المعيشي للفرد و يعود السبب في ذلك إلى إهمال عدة عوامل عند إرساء هذه الاستراتيجيات، فعملية التنمية تهدف بالأساس إلى إشباع الحاجات الأساسية للأفراد خاصة الفقراء منهم كي يساهم هؤلاء في تقدم المجتمع بفضل عطاءهم .

و لقد مثلت عملية مكافحة الفقر و الإقصاء بكل أشكاله منذ الاستقلال الشغل الشاغل للسياسات الاجتماعية المنتهجة من قبل الدولة ، و على الرغم من تكيفها مع الواقع في بعض الأحيان في المديين القصير و المتوسط ، إلا أنها لم تكن كذلك في المدى البعيد ، و خاصة في ظل ارتفاع مستوى المعيشية و تزايد احتياجات السكان ، لم تعد الفئات الفقيرة و المحرومة في المجتمع قادرة على مواكبة ظروف الحياة الصعبة ، مما يعني ضرورة تدخل الدولة أكثر من وقت مضى بوضع سياسات و إستراتيجيات فعالة للتكفل بهذه الفئات الهشة مع ضرورة إشراك القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني في تحميل المسؤولية الاجتماعية تجاه هذه الفئات ، سواء من خلال المشاركة في تنفيذ بعض البرامج أو تمويلها أو في عملية الرقابة و المتابعة و غير ذلك .

و من هذا المنطلق قامت الجزائر بإعادة النظر في توجيه السياسات الاجتماعية و التدخل للتخفيف من النتائج السلبية للعولمة و تحقيق التنمية المستدامة و الاندماج الاجتماعي ، و ذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات المرتبطة بحماية الفئات الفقيرة و المحرومة في المجتمع ، عن طريق برامج وكالة التنمية الاجتماعية ، و التي تهدف إلى تقليل التفاوت

الشديد في توزيع الدخل و ارتفاع معدلات البطالة و العمالة الناقصة و ارتفاع تكلفة المعيشة قياسا بالدخل بالنسبة لغالبية السكان ، و قضايا التهميش و غيرها .

إن وكالة التنمية الاجتماعية تلعب دورا في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية الفقيرة و الفئات المحرومة و المهمشة ، و كيف ساهمت الوكالة في ذلك من خلال البرامج التي قدمتها للأسرة سواء البرامج الخاصة بالأفراد أو بالجماعات السكانية ، خاصة تلك القاطنة بالمناطق المعزولة و هذا كله من أجل تحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في محاربة الفقر و التهميش الاجتماعي ، و رغم كل ما حققته فإنها مازالت تسعى لتحقيق الأفضل من خلال محاولاتها المستمرة للتحسين من برامجها و ذلك و ذلك من خلال فتح فروع جهوية و خلايا جواريه تضامنية جديدة، هذه الأخيرة تعتبر العمود الفقري لوكالة التنمية الاجتماعية و هذا كله من أجل خدمة الفرد و المجتمع و خدمة الأسرة الفقيرة من جهة و دفع عجلة التنمية الاجتماعية إلى الأمام و النهوض بالمجتمع الجزائري ككل من جهة أخرى .

1- نتائج الدراسة :

من خلال دراستنا لموضوع البحث من الناحية النظرية و التطبيقية تمكنا من الوصول للنتائج التالية :

- ✓ السياسات الاجتماعية في الجزائر لم تؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها خاصة ما تعلق منها بالتنمية الاجتماعية .
- ✓ رغم الجهود المبذولة في الجزائر على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي ، ورغم الأموال التي صرفت في مجال الإصلاحات ، فإن ذلك ينعكس بصفة ايجابية على حياة المواطنين ، و خاصة في تحقيق الاكتفاء في الحاجات الأساسية على مستوى القطاعات الاجتماعية الإستراتيجية من جهة ، و عدم توفير البيئة التي تخدم التنمية الاجتماعية السليمة من جهة أخرى .

- ✓ يمكن تفعيل الفئات الضعيفة و الفقيرة من المشاركة في تحديد أولويات السياسة الاجتماعية ضمن مؤسسات المجتمع المدني .
- ✓ تفعيل المؤسسات المعنية بالتنمية الاجتماعية خاصة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي باستقلالية و صلاحية أكثر في رسم و مراقبة تنفيذ السياسات الاجتماعية في الجزائر .
- ✓ الفقر مشكلة عالمية و ظاهرة اجتماعية لها عدة امتدادات اقتصادية و انعكاسات سياسية ، التي لا يخلو منها أي مجتمع مع التفاوت في الحجم و الطبيعة و الفئات المتضررة منها .
- ✓ عدم وجود تعريف متفق عليه للفقر نظرا لتداخل العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية .
- ✓ تساهم برامج وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين المستوى المعيشي للفئات الفقيرة و المحرومة في الجزائر .
- ✓ تساهم برامج وكالة التنمية الاجتماعية في تقليص معدلات البطالة في الجزائر .
- ✓ أوضحت الدراسة الميدانية أن وكالة التنمية الاجتماعية – الفرع الجهوي باتنة – قد حققت نجاحا نسبيا بالنظر إلى نسبة المؤسسات المنشاة و الكم الأبأس به من مناصب الشغل التي وفرتها، و الحد من ظاهرة الفقر ، و لكن رغم ذلك لا تزال الخطوات المنتهجة في هذا المجال متواضعة و غير كافية .

2- التوصيات :

من خلال هذه الدراسة المتواضعة ، حول السياسات الاجتماعية و مكافحة الفقر في الجزائر التي تدعونا إلى البحث عما يجب أن يكون من تنمية اجتماعية متكاملة في الجزائر و العالم الثالث بصفة عامة ، و عليه فالتوصيات التي نراها مناسبة في دراستنا هذه قد لا تكون

كافية و تختلف من بلد لأخر لكن على العموم عسى أن تساهم و لو بالقليل في توفير المعلومات و الأفكار في هذا المجال :

- ✓ وضع ميثاق وطني خاص بالسياسات الاجتماعية مع مراعاة الظروف المتجددة .
- ✓ تحقيق العدالة في توزيع التنمية الاجتماعية الشاملة على كافة الأقاليم، و تقليل التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي بينها .
- ✓ ضرورة تحديد المبادئ و القيم الأساسية التي تبني عليها السياسة الاجتماعية ووضع التشريعات اللازمة لحماية الاستراتيجيات للتنمية الاجتماعية من الانفلات .
- ✓ الوعي بمشكلة الفقر و أهمية التصدي لها بأبعادها المختلفة ، من خلال المزيد من الدراسات لهذه الظاهرة و حلقات البحث و الندوات .
- ✓ الفقر ظاهرة قائمة بذاتها ، تعالج باقتلاع أسبابها خاصة و أن استمرار ظاهرة الفقر و اتساع مداها و تأثيرها في كثير من المناطق ، و قد أصبح سمة هيكلية لا تجدي معها سياسات التخفيف و مناهجه و برامجه .
- ✓ تكييف برامج وكالة التنمية الاجتماعية و توسيع دائرة الاختصاص على مستوى البلديات .
- ✓ تحديث الترسانة القانونية المسيرة لهذه البرامج .
- ✓ تخفيض الإجراءات الإدارية المعتمدة حاليا في تسيير برامج الوكالة .
- ✓ حث البلديات على وضع مخططات التنمية سنويا بأخذ بعين الاعتبار كل احتياجات المنطقة اجتماعيا .
- ✓ تحسين الطرق الريفية لسكان المناطق النائية في التنقل ، لتسهيل الوصول إلى خدمات التعليم الصحة ، و تدبير شؤون العيش .
- ✓ التكفل برعاية الفئات الهشة كالمسنين و الأطفال المحرومين .
- ✓ توفير على الأقل فرصة عمل لفرد واحد لكل أسرة فقيرة .

- ✓ تقديم قروض بدون فوائد من أجل تمويل مشاريع تنموية للفقراء و ذلك لإتاحة فرص عمل تمكنها من العيش الكريم .

و أخيرا ، تأسيسا على ما تقدم ، يبدو جليا أن السياسة الاجتماعية تقود برامج وكالة التنمية الاجتماعية لتحسين ظروف المعيشة للفئات الفقيرة و المحرومة في المجتمع الجزائري ، و التي بدونها لا تتحقق التنمية ، و هذا يقود بدوره إلى تأكيد التلازم بين السياسة الاجتماعية و البرامج الاجتماعية و التنمية ، و على النحو الذي سبقت الإشارة إليه ، إن برامج وكالة التنمية الاجتماعية في واقع الأمر لا تخدم أهداف التنمية ، و لكنها توجهها لتنفيذ السياسة الاجتماعية أي أن هذه الأخيرة ما هي إلا دليل على عمل استرشادي توجيهي لتطبيق إستراتيجية الدولة بتحويل برامج وكالة التنمية الاجتماعية إلى واقع يمس ظروف الفئات الاجتماعية المهمشة و الفقيرة و العمل على تحسينها .

قائمة المراجع

الكتب :

1-أحمد سليمان أبو زيد ، السياسة **الاجتماعية : التعريف و المجال و الاستراتيجيات** ، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية)،2006.

2-السروجي طلعت مصطفى ، **السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة** ، (القاهرة : دار الفكر العربي) ، 2004 .

3-بيومي محمد أحمد ، و إسماعيل علي سعد ، **السياسة الاجتماعية بين النظرية و التطبيق** ، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية).

4-ثيودور شولتر ، **كيفية التنمية البشرية** ، ترجمة سميرة بحر، (الفجاله: مكتبة الوعي العربي)، 1981.

5-درننج اين ، **الفقر و البيئة : الحد من دوامة الفقر** ، ترجمة : محمد صابر ، الدار الدولية للنشر ، القاهرة ، الكويت ، لندن ، 1991.

6-درية السيد حافظ ، **السياسة الاجتماعية و متغيرات المجتمع المعاصر** ، (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية) ، 2007 .

7-رانية زيدان العلاونة ، **الأمان الاجتماعي بين شبكات الإجتماعي و فريضة الزكاة** ، كلية الشريعة و الدراسات جامعة اليرموك ، الأردن ، 2008 .

8-رضا العدل ، فرج عزت ، محمد بسيوني ، **التنمية الاقتصادية** ، جامعة عين شمس ، مصر .

9-طلعت مصطفى السروجي ، **السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة** ، (القاهرة : دار الفكر العربي) ، 2004.

10- عدنان داود محمد العذري ، هدى زوير مخلف الدعمي ،**قياس مؤشرات الفقر في الوطن العربي** ،الطبعة الاولى ، دار جديد للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2010.

11- علي سعد إسماعيل ، **علم الاجتماع السياسي بين السياسة و الاجتماع** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1999.

12- علي وهب ، **خصائص الفقر و الأزمات الاقتصادية في العالم الثالث** ، (بيروت : دار الفكر اللبناني) ، 1996.

13- عمر محي الدين ، **التخلف و التنمية** ، دار النهضة ، القاهرة ، 1971.

14- كريمة كريم ، **دراسات في الفقر و العولمة** ، مصر و الدول العربية ، (مصر : المجلس الأعلى للثقافة) ، 2005.

15- ماهر أبو المعاطي علي ، **السياسة الاجتماعية " أسس نظرية و نماذج عالمية و عربية و محلية** ،(القاهرة : مكتبة زهراء الشروق) ، 2003 .

16- محمد قاسم القريوتي ، **السياسة العامة** ، الجزء الثاني ، جامعة الكويت ، قسم الإدارة العامة، 2006

17- محمد محمود المهدلي ، **ممارسة السياسة الإجتماعية ودورها في التخطيط و التنمية** ، (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث) ،2001 .

18- مصطفى عبد العظيم فرماوي ، **السياسة الاجتماعية و إدارة المؤسسات** ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية) ، 2006 .

19- منصور أحمد إبراهيم ، **عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية ، رؤية إسلامية مقارنة** ، سلسلة أطروحات دكتوراه (66) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 2007 ،

20- هناء حافظ بدوي ، **التخطيط الاجتماعي و السياسة الاجتماعية في مهنة الخدمة الاجتماعية** ، (الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث) ، 2003 .

التقارير :

1- ازبيل أورتيز ، **السياسة الاجتماعية** ، تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية بالأمم المتحدة ، 2007.

2- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية ، لغربي آسيا ، الفقر و طرق قياسه في منطقة الاسكوا، **محاولة لبناء قاعدة البيانات لمؤشرات الفقر** ، الأمم المتحدة ،2003.

3- المركز الوطني للدراسات و التحليل منى أجل السكن و التنمية ، تقرير حول تقييم **المستوى المعيشي و قياس الفقر** ، **(2005 LSMS)**

4- برنامج الأمم المتحدة الائتماني ، تقرير **التنمية البشرية لعام 2007** ، منشورات برنامج الأمم المتحدة الائتماني ، نيويورك ، 2007

5- تقرير اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا ، **نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية** ، الأمم المتحدة ، نيويورك، 2005.

6- تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة ، **السياسات الاجتماعية و استراتيجيات التنمية الوطنية** ،2007.

7- تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية (UNDSA) ، **السياسة الاجتماعية ، 2007** .

8- تقرير المركز الوطني للدراسات و التحاليل حول **السكان و التنمية** ، الجزائر ، 2005.

9- محمد الصقور ، **السياسات الاجتماعية و الفقر في المنطقة العربية** ، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : دمشق ،1996.

الندوات و الملتقيات :

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التضامن الوطني و الأسرة و الجالية الوطنية بالخارج ، وكالة التنمية الاجتماعية ، " **الملتقى الجهوي لتعميم برامج التنمية الاجتماعية** " ، تيارت 2009.

2-جورج فارس القصيفي ، **الفقر في غرب آسيا ، منهج اجتماعي سياسي** ، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء عن القضاء على الفقر ، دمشق ، 1996.

3-رزيق كمال ، التعريف بصندوق الزكاة ، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي : **الجوانب التنظيمية لصناديق الزكاة في الوطن العربي** ، لبنان ، 2005 .

4-سمير عماري ، دليندة بلحسن ، متطلبات **تفعيل الدور الريادي لصندوق الزكاة الجزائري في مجال الحد من الفقر و البطالة** " **حالة صندوق الزكاة لولاية المسيلة** 2004-2012 ، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي 2013.

5-عبيرات مقدم ، العايب عبد الرحمان ، **القياس الكمي لمؤشرات الفقر و إطار مسبباته و استراتيجيات مكافحته** : إشارة إلى تجربة ماليزيا ، ندوة دولية حول : تجارب مكافحة الفقر العالمي العربي و الإسلامي ، جامعة دحلب ، البليدة 1-3 جويلية 2007 .

6-عدنان ياسين مصطفى ، **الفقر و المشكلات الاجتماعية** ، بحيث مقدم في ندوة الفقر و الغنى في الوطن العربي ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002.

7-كمال حمدان ، **الفقر في العالم** ، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء عن القضاء على الفقر ، دمشق ، 1996 .

8-كنتوش عاشور ، قورين حاج قويدر ، **مؤشرات الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية و التقارير الرقمية** ، ندوة دولية حول : **تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي** ، جامعة سعد دحلب 1-3 جويلية 2007 .

المذكرات الجامعية :

1-اعمر بوزيد امحمد ، نمذجة **ظاهرة الفقر في الجزائر _حالة خميس مليانة_**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2011 -2012.

2- حاجي فطيمة ، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014** ، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ،2013- 2014

3- حصر وري نادية ، **تحليل و قياس الفقر في الجزائر دراسة تطبيقية في ولاية** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة ، 2008-2009 .

4- مسعود البلي ، واقع **السياسات الاجتماعية في الجزائر و مدى ارتباطها بالتنمية المستدامة** ، رسالة ماجيستر ، (كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،2009- 2010)

المجالات :

1-رسالة الوكالة ، **مجلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر** ، العدد 01 ، الجزائر، 2007 .

2-سلطان بلعيث ، **الأليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر** ، مجلة العلوم الانسانية ، السنة الرابعة ، العدد 32 ، 25 . أوت 2008. على الموقع www.ulum.nl .

3- سلطان بلغيث ، **الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر** ، "مجلة علوم إنسانية ، السنة الرابعة ، العدد 32 ، 2 يناير 2007" ، WWW.ULUM.NL .

4-صالح صالحي ، **عدد خاص بصندوق الزكاة** ، مجلة رسالة المسجد ، وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف ، الجزائر ، 2005

5- وداد عباس ، **سياسات مكافحة الفقر دراسة حالة الجزائر** ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 ، مجلة الندوة للدراسات القانونية ، العدد الأول لعام 2014 .

المواقع الالكترونية :

1-الموقع الالكتروني : https://platform.amanhal.com/Files2/94681

2-الموقع الالكتروني : وكالة الأنباء https://www.djaziress.com/aps/449862

3- JEAN DEAN , WHAT IS SOCIAL POLICY ? تم تصفح الموقع يوم : 2018/01/08 .

4- وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف على الموقع : WWW.MAR WAKF –DZ . ORG .

المراسيم :

1- بمقتضى المنشور رقم 01 ، المتعلق بتطبيق المرسوم التنفيذي رقم 94-336 ، المؤرخ في 24 أكتوبر 1994 ، المتضمن تطبيق أحكام المادة 22 من المرسوم التشريعي رقم 94-08 المؤرخ في 26 ماي 1994 ، **المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1994** ، المؤرخ في 28 فيفيري 1995 .

2- قرار وزاري رقم 06 ، **المتضمن توسيع المنحة الجزافية للتضامن** ، المؤرخ في 28 جانفي 2001 .

3- المرسوم التنفيذي 94-336 يتضمن تطبيق أحكام المادة 22 من المرسوم التشريعي رقم 94-08 ، المؤرخ في 29 ماي 1994 و **المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1994** ، المؤرخ في 24 أكتوبر 1994 ، الجريدة الرسمية العدد 71 .

5- المرسوم التنفيذي 96-470 ، يحدد كيفيات تطبيق المادة 162 من الأمر رقم 95-27 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995 و **المتصمن قانون المالية لسنة 1996** ، المؤرخ في 18 ديسمبر 1996 ، الجريدة الرسمية العدد 83 .

6-المرسوم التنفيذي 98-402 ، **يتضمن الادماج المهني للشباب الحاملين شهادات التعليم العالي و التقنيين خرجي المعاهد الوطنية للتكوين** ، المؤرخ في 02 ديسمبر 1998 ، الجريدة الرسمية العدد 91 .

المنشورات :

1-برنامج الأمم المتحدة الائتماني ، **تقرير التنمية البشرية** لعام 2007 ، منشورات برنامج الأمم المتحدة الائتماني ، نيويورك ، 2007.

2- منشورات وكالة التنمية الاجتماعية .

3-وكالة التنمية الاجتماعية ، " **برامج التشغيل و الإدماج** " ، رسالة وكالة التنمية الإجتماعية ، عدد 5 ، الجزائر 2004.

4-وكالة التنمية الاجتماعية ، " **برنامج و مهام** " ، رسالة وكالة التنمية الاجتماعية ، الجزائر ، 2000 .

5- منشورات وكالة التنمية الاجتماعية.

المراجع باللغة الاجنبية :

1- Conseil National économique et social , la maitrise de la globalisation : une nécessité pour les plus faibles , session plénière , Algérie , mai 2001 .

2- Ministére de la santé et de la reforme hospitaliére , popullation et développement en algérie :pauvreté , journeé mondiale de la population , bibliothéque EL HAMA , 12 juillet 2002 , Alger
3- HENNI Saida (2006) pauvreté de capacité et développement durable en Algérie , paupérisation des société maghrébines , volume 4 , CREAD .
4- PNUD « Vaincre La Pauvreté Humaine » , Rapport Du PNDU Sur La Pauvreté 1998 , Nations Unies New York , 1998 .
5- Abdelmajid Bouzidi (2000) , les années 90 de l'économe Algérienne , Algérie , ENAG ,

7- World Development Indicators , 2011 , CPIA , transparency , accountability, and corruption in the public sector rating , http://search .worldbbank.org/all?qterm=raport%20of% 20corruption %202011.

8- Commissariat à La planification et à La prospective , la pauvreté en 2000 en Algérie , septembre 2004 , P 8

9- Boulahbel Bachir , La dynamique de La pauvreté en Algérie , paupérisation des société magrebine , volume4 , CREAD .2006 .

10- Idem . (rapport national sur les objectifs du millénaire pour le déveoppement , Rapport par le gouvernement algérien , Algérie , 2011.

11- Rapport de synthèse , l'affinement de la carte de la pauvreté , Alger , mars 2006.

12- Agence de développement social , Programme d'appu au développement socio- économique , L ocal du Nord est Algérien évaluation des besoins en formation de l'Agence de développement social , département des opérations du projet D.O.P , référence marché de service 001/ADP/06 , LOTS N° 1.2009 ?.

13- Agence développement social , programme d'appu . Op . Cit .

14- République Algérienne Démocratique et Populaire , Ministère de la Solidarité Nationale , '' Projet de decret Exécutif Portant , Création , Organisation et fonctionnement des Cellules de Proximité de Solidarité '' chapitre 1 article 2 , 2008

15- Article 3 , RECUEIL DES TEXTES REGISSANT LES PROGRAMMES SOCIAUX GERES PAR L'ADS , op.cit , P 246

ملخص

تحاول هذه الدراسة الربط بين السياسات الاجتماعية التي طبقت في الجزائر و مدى مكافحتها لظاهرة الفقر ، و لأن السياسات الاجتماعية الفعالة تستطيع أن تساهم في بناء مجتمعات تسودها العدالة و الاستقرار ، فهي تتخطى السياسات القطاعية و البرامج و الخدمات الاجتماعية (سياسات التعليم ، الصحة ، الضمان الاجتماعي ... إلخ

فالسياسة الاجتماعية تقوم على تحديد الأطر المؤسسية و الأحكام اللازمة لدمج مبادئ المساواة الاجتماعية و حقوق الإنسان و تخفيف حدة الفقر و الإقصاء الاجتماعي و إخماد بؤر التوتر ، و تحسين الرفاه العام لجميع المواطنين على اختلاف فئاتهم عن طريق التخطيط السليم و محاربة الفساد و إرساء العدالة الاجتماعية .

كما تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع تأثير و كيف تساهم برامج وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين أوضاع الفئات الفقيرة و المحرومة في الجزائر ، و لكنها غير كافية تماما ، لأن إطارها تضامني ، و بهذا تقترح الدراسة العمل على ربط برامج الوكالة بالإطار الأوسع لسياسات الاجتماعية للدولة بحيث تشكل برامجها جزاء من رؤية اجتماعية متكاملة ضمن إطار اجتماعي اقتصادي أوسع و هذا لضمان فعاليتها في التخفيف من معاناة هذه الفئات الهشة و بالتالي ضرورة وضع خطة لتدعيم شبكات الحماية الاجتماعية للأشخاص الذين تتدهور مستوى معيشتهم إلى درجات متدنية من خلال استحداث بلد في الميزانية ترصد فيه المبالغ الكافية لدعم الفقراء

Abstract

This study tries to link the social policies which are applied in Algeria to their struggle against the phenomenon of poverty, because the effective sect oral policies (education, health , social security …) .

Social policies is based on defining the institutional frame works and necessary provisions to consolidate the principles of social equalities and human rights , poverty alliteration , social exclusion , the suppression of hotbeds of tension and the improvements of the general well-being of all citizens through proper planning and combating corruption , achieving social fustic .

The aim of this study is to shed light on the reality of the impact of these programs In improving the conditions of poor , and marginalized groups in Algeria , but they are not enough because its framework is solitarily ,so the study suggested working to link the agency's programs to the broader framework of the state's social policies .

So that social development agency programs form part of an integrated social vision within a wider socio-economic framework , in order to ensues their effectiveness in alleviation the suffering of these fragile groups . thus a plan should be devised to strengthen the social protection networks for people whose standard of living is detriatiny to law levels by creating a budget dimension in which adequate amounts are allocated to support the poor .